



الجلسة الخيرية للمرأة



جمهورية مصر العربية
Arab Republic of Egypt

نائبات الأمة تحت القبة

قصة كفاح المرأة المصرية لدخول البرلمان

محمد المصرى

الطبعة الأولى

٢٠١١



website: www.ncwegypt.com
email: ncw@ncwegypt.com

تليفون: ٣٧٦٠٣٥٧٤ - ٣٧٦٠٣٥٨١
فاكس: ٣٧٦٠٣٧٤٦

عنوان الكتاب:

ناتبات الأمة تحت القبة

قصة كفاح المرأة المصرية لدخول البرلمان

بقلم الكاتب الصحفى : محمد المصرى

رقم الإيداع: ٢٠١١/٢٠٣١٠

التزقيم الدولى : 6-28-977-605

الطبعة الأولى: ٢٠١١

تقديم

يسعد المجلس القومي للمرأة أن يقدم هذا العمل الذي يوثق دور المرأة المصرية في البرلمان والذي قام بإعداده الكاتب الصحفي محمد المصري وهو شاهد عيان علي مدار نصف قرن علي كفاح المرأة من أجل الفوز بمقعد تحت قبة البرلمان .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى روح جدتى التى كانت من أشد المتحمسات لتعليم المرأة رغم أنها كانت لا تعرف القراءة ولا الكتابة .. لكنها صممت على تعليم بناتها .. ودخول والدتى مدرسة المعلمات العليا – رغم كل الظروف - ومن ورائها أخواتها الثلاث .. حتى يساهمن جميعاً فى تعليم أبناء جيلنا .. أهدى لها هذه الدراسة .

محتويات الدراسة

٩	مقدمة .. قبل أن تقرأ
١٥	الفصل الأول : معارك المرأة السياسية من محمد عبده حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ .
٣٩	الفصل الثاني : المرأة المصرية نائبة لأول مرة .
٤٧	الفصل الثالث : المرأة فى برلمانات السادات ومبارك (١٩٧١- ٢٠١٠) .
٥٥	الفصل الرابع : قصة الكوطة المصرية .
٥٩	الفصل الخامس : المرأة فى مجلس الشورى .
٦٥	الفصل السادس : حق المرأة فى الترشيح والتصويت فى برلمانات العالم .
٧١	نتائج وتوصيات الدراسة .
٧٧	صور وملاحق :
٨٧	١- جدول نائبات مجلسى الأمة والشعب من عام ١٩٥٧ - ٢٠١٠ .
٩٠	٢- جدول نائبات مجلس الشورى من عام ١٩٨٠ - ٢٠١١ .
٩٢	٣- بيانات إحصائية عن نائبات مجلسى الأمة والشعب .
٩٢	٤- بيانات إحصائية عن نائبات مجلس الشورى .
٩٣	٥- جدول عن النسبة بين عدد النائبات المعينات فى مجلس الشورى لأكثر من دورة (١٩٨٠- ٢٠١١) إلى عدد المنتخبات .
٩٤	٦- جدول عن توزيع مقاعد المرأة "المنتخبات والمعينات" فى مجلسى الأمة والشعب (١٩٥٧-٢٠١٠) فى عهود رؤساء مصر .
٩٥	٧- جدول عن النسبة بين عدد مقاعد المرأة فى مجلسى الأمة والشعب إلى عدد مقاعد الأعضاء المنتخبين والمعينين .
٩٥	٨- جدول عن النسبة بين عدد مقاعد المرأة فى مجلس الشورى إلى عدد الأعضاء المنتخبين والمعينين .
٩٥	٩- جدول عن عدد النائبات المعينات والمنتخبات فى مجلس الشورى (١٩٨٠-٢٠١١) فى عهد الرئيسين السادات ومبارك .

- ٩٧ - ١٠ - جدول مقاعد المرأة في مجلس الشعب طبقا للقانون ٤٩ لسنة ٢٠٠٩
- ٩٨ - ١١ - بيان بالسيدات اللاتي حصلن على عضوية مجلس الشورى منذ ١٩٨٠ حتى تجديد يونيو ٢٠١٠
- ١٠٠ - ١٢ - جدول نائبات شاركن في مجالس الأمة والشعب والشورى
- ١٠١ مصادر الدراسة
- ١٠٥ كتب وأبحاث ودراسات للمؤلف
- ١٠٩ المؤلف في سطور

مقدمة

قبل أن تقرأ

سطور هذا الكتاب .. ليست مجرد دراسة علمية عن رحلة كفاح المرأة المصرية لدخول البرلمان.. أو الفوز بمقعد تحت القبة .. لكن أقول بكل الصدق والصراحة .. إنها سطور حب وإعجاب بهذه الرحلة الشاقة لاحدى المعارك التي خاضتها المرأة .. و كنت أتتبع خطواتها سنة بعد سنة ، وعهداً وراء عهد .. وعيني وقلبي مع هؤلاء المجاهدات اللاتي كن يخضن المعارك من أجل أن يحصلن على حقوقهن السياسية و الاجتماعية والتعليمية .

وعندما كنت أتتبع التفاصيل الدقيقة لهذه المعارك كنت أزداد - كل يوم - إعجاباً بهذا الإصرار العجيب لسيدات مصر اللاتي لم يعرفن الملل أو الكلل أو اليأس أو الانسحاب من هذه المعركة الشرسة الطويلة التي بدأت مع أول دعوة أطلقها الإمام محمد عبده رائد حركة التنوير فى مصر بضرورة تعليم المرأة ، ومن قبله رفاة رافع الطهطاوى ، ومن بعدهما قاسم أمين ودعوته الى تحرير المرأة من قيود التخلف والرجعية وأن تتعلم وتحصل على حقوقها المهضومة .

ورغم رحلة العذاب التي عشتها فى مكتبتى البرلمانية ، ومكتبة مجلسى الشعب والشورى ، ومراكز الأبحاث والمعلومات فى المؤسسات الصحفية لتوثيق هذه الدراسة والاطلاع على مئات الكتب والوثائق والدوريات السابقة والغوص فى عالم الأرقام والأسماء والتواريخ .. لكنها كانت رحلة لذيدة عشتها بكل مشاعرى مع هدى شعراوى ، وصفية زغلول، ومنيرة ثابت ، واستر فانوس ، وإحسان أحمد ، وأمانى فريد، ودريه شفيق وغيرهن .

ولا أخفى عليكم إعجابى الشديد بما كتبتة الشاعرة الكبيرة والباحثة أمانى فريد عن حقوق المرأة فى كتابها المهم والقيم " المرأة المصرية والبرلمان " والذي أصدرته فى عام ١٩٤٧ أى منذ ٦٤ سنة .

وكان هذا الكتاب لا يفارق حقيبتى أو مكتبى وكنت أخاف على هذه النسخة النادرة خوفاً على أبنائى .. وكنت أحتفظ به فى مكتبتى منذ بداية عملى محرراً برلمانياً لمجلة أكتوبر أى منذ حوالى ٣٥ عاماً ليكون شاهداً على معركة المرأة من أجل قبة البرلمان .. وكنت أحسد نفسى على أننى أمتلك هذه الوثيقة التي تجسد كفاح المرأة المصرية .. وتؤكد فى كل سطر من سطورها أن المصرية يجب أن تحصل على حقوقها السياسية .. وأن تكون نائبة فى البرلمان لأنها لا تقل علماً أو ثقافة أو ذكاء عن أى نائب يجلس فى مقاعد مجلس النواب أو الشيوخ لتدافع عن مجتمعها وقضاياها

ومرت السنون .. وتحقق ما طالبت به هدى وأمانى ومنيرة ودريه وإحسان وإنجى وغيرهن من المناضلات اللاتي دفعن الكثير من أموالهن وصحتهن وأعصابهن وحياتهن من أجل أن يكون للمرأة المصرية دور فاعل ومشارك فى حياتنا .. وقد كان .

فالمرأة ليست هى نصف المجتمع فحسب .. ولكنها هى صانعة الأجيال كلها .. ولولا المرأة المصرية الواعية والمديرة والصابرة و المتعلمة والمتقفة والمجاهدة فى كل ربوع بلدنا .. ما كنا نسمع عن هؤلاء العملاقة من المفكرين والأدباء والمجاهدين والسياسيين المصريين ، وهم أكثر، والذين عاشوا فى فم الزمن ، وساهموا فى بناء مصر على مر العصور والأيام .

فالأمهات قد وضعن اللبنة الأولى فى حياتهم .. وغرسن فيهم كل معانى الحب والإخاء والمساواة والنضال والكفاح .. وقد صدق شاعرنا العظيم حافظ إبراهيم عندما قال :

الأم مدرسة إذا أعددتها

أعددت شعبا طيب الأعراق

كما أن الخطاب الدينى فى جميع الرسائل السماوية لم يفرق بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات .. ولكن جاءت كل التوجهات تحض على تعليم المرأة والوصاية بها ورعايتها فهى الأم والزوجة والابنة .. بل نجد أن ديننا الاسلامى الحنيف قد جعل للمرأة ذمة مالية مستقلة عن الرجل .. ومن حقها أن تحافظ على مالها .. ومن حقها أيضا أن تترث فى أبيها وزوجها وغيرهم بعد أن كانت محرومة من هذا الحق .. بل نجد فى بعض المسائل الفقهية أن المرأة يمكن أن يكون نصيبها فى الميراث أكبر من الرجل .. ولكن – للأسف - نلاحظ أن بعض المجتمعات فى بلدنا مازالت تسيطر عليها وفيها بعض الدعاوى الجاهلية بحرمان المرأة من حقها الشرعى فى الميراث والاستيلاء عليه بحجج واهية تتعارض مع أبسط قواعد المبادئ الفقهية والإنسانية والاجتماعية وكأنهم لم يقرأوا أو يسمعوا عن امرأة الصحابى الشهيد سعد بن الربيع التى جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت :
يا رسول الله .. هاتان ابنتا سعد قتل معك يوم أحد ، وأن عمهما أخذ جميع ماترك أبوهما ، وأن المرأة لا تتكح لإعلى مالها ، فسكت النبى صلى الله عليه وسلم حتى نزلت آية الميراث ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا سعد بن الربيع فقال :

“ أعط بنتى سعد ثلثى ميراثه ، وأعط امراته الثمن ، وخذ أنت ما بقى ” ذكره أحمد

.. وأظن أن هذه معركة المجلس القومى للمرأة فى أيامه القادمة .



وكما قلت فإن المرأة لم يتسرب لها اليأس خلال كل هذه السنوات .. وواصلت كفاحها ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تجدد لها " الأمل" الذى لم يضع منها فى لحظة من اللحظات .. وتواصل ضغوطها على اللجنة التى تكونت لوضع دستور ١٩٥٦ لينص على حقوق المرأة .. وتحقق لها الحلم ونص الدستور - لأول مرة - على أن المصريين متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

وفى أول انتخابات برلمانية بعد الثورة من أجل إنشاء أول مجلس للأمة عام ١٩٥٧ .. نزلت المرأة إلى ساحة الانتخابات ، ووراءها كل قصص الكفاح التى عاشتها أمهاتهن وجداتهن من أجل مقعد البرلمان منذ دستور ١٩٢٣ .. ونجحت النائبتان راوية عطية وأمينة شكرى فى تحقيق هذا الحلم .

واستمرت مسيرة كفاح المرأة بين الصعود والهبوط .. والمد والجزر .. وشاركت فى كل المعارك الانتخابية التى جرت فى كل ربوع مصر منذ ١٩٥٧ وحتى الانتخابات الأخيرة سواء كنا راضين عن نسبة هذه المشاركة أو لا ..

ورغم كل الظروف التى كانت تحيط بها خلال ممارسة دورها الرقابى والتشريعى تحت قبة البرلمان ، إلا إنها استطاعت أن تشارك وتساهم فى الارتقاء بالأداء البرلمانى .. ورغم أن بعض النائبات كانت مشاركتهن

تتسم بالضعف .. ولكن الغالبية منهن أدوا دورهن النيابى بنجاح .. وشاركن فى إثارة العديد من القضايا المهمة تحت القبة وفى اللجان .. ووصل هذا النجاح إلى أن تصبح المرأة وكيلا لمجلس الشعب ورئيسة للجنة التشريعية . والتي تعتبر من أهم اللجان البرلمانية ومطبخه الحقيقى .. كما تصبح رئيسة للجنة التنمية البشرية بمجلس الشورى .

واستمر هذا النجاح لدور المرأة تحت القبة وجاءت التعديلات الدستورية الأخيرة لدستور ١٩٧١م والتي تمت فى مارس ٢٠٠٧ لتؤكد حق المرأة ومكانتها تحت القبة .. وتنص المادة ٦٢ من الدستور بعد تعديلها على دعم المرأة وتقديم الدعم الايجابى لها وان يخصص لها القانون ٣٢ دائرة تكون المنافسة فيها على مقعد المرأة فقط .. وذلك لمدة فصلين تشريعيين لمجلس الشعب ودراسة نتائج هذه التجربة ..



اننى لا أستطيع أن أجزم أن هذه الدراسة تعتبر دراسة متكاملة عن معارك المرأة المصرية من أجل مقعد البرلمان – فالكمال لله سبحانه وتعالى – ولكن ما ستقرأه فى الصفحات القادمة .. هو قطرة فى بحر هذه المعارك التى خاضتها المرأة .. وإننى لم أقدم كل ما عندى من مواقف وقصص وحكايات عن هذه المعركة الطويلة .. ولكن أردت أن تكون هذه الصفحات "لبنة علمية" لدراسة متكاملة يمكن للباحثين من بعدى استكمالها عندما يؤرخون لدور المرأة المصرية فى حياتنا السياسة و البرلمانية .. والتي كنت شاهدا عليها ومتابعا لها من خلال عملى البرلمانى لسنوات طويلة .. وكنت مراقبا لهذا الدور تحت القبة .. وعيناي تتابع عشرات النائبات اللاتي تتابعن على برلمانات مصر خلال نصف قرن .. وكنت أسجل ملاحظاتي ومشاهداتي عنهن من خلال ما أنشره فى الجرائد والمجلات التى أعمل فيها خلال مسيرتى الصحفية .. أو فى أوراقى الشخصية التى كنت أحتفظ بها عاما بعد عام .. وعدت إليها عندما بدأت فى كتابة هذه الدراسة .

وأخيرا لا أستطيع إلا أن اقدم كل الشكر والحب والتقدير وعظيم الاحترام للمرأة المصرية التى بذلت جهودا مضنية فى جميع المجالات .. وتعلمت منها الكثير سواء فى مقاعد الدراسة أو فى عملى الصحفى .. أو فى مقاعد البرلمان .. كما أقدم شكرى لزوجتى التى تحملت وتحمل الكثير أن يكون زوجها محررا برلمانيا يقضى نهاره بين أروقة البرلمان ويتابع كل ما يدور تحت القبة ، ويلهث وراء اجتماعات اللجان البرلمانية والتي تعتبر المطبخ الحقيقى لأى برلمان فى العالم .. ويسهر الليالى ليسجل أحداثا جساما تمر بها مصر كل يوم تحت القبة .. كما أسجل شكراً خاصاً إلى ابنتى "آلاء" التى تحملت معى عناء كتابة هذه الدراسة على الكمبيوتر ومراجعتها .. وهى تخطو أولى خطواتها فى الطريق الطويل لصاحبة الجلالة .. " الصحافة" التى هى ألد مهنة فى العالم ! .

وأخيراً أوجه شكرى لابنى وصديقى الكاتب والمحرر الشاب إيهاب الملاح الصحفى بمجلة أكتوبر على قراءته ومراجعته للبروفات الأخيرة للكتاب قبل الدفع به إلى المطبعة .. وعلى الله قصد السبيل.

محمد المصرى

حلوان – مدينة ١٥ مايو

ديسمبر ٢٠١٠

الفصل الأول

معارك المرأة السياسية من محمد عبده
حتى ثورة يوليو ١٩٥٢

ربما يظن البعض أن المرأة المصرية عندما دخلت مجلس الأمة لأول مرة فى عام ١٩٥٧.. أن ذلك كان منحة أو عطية من الرئيس جمال عبد الناصر أو حتى من رجال الثورة أو هو نوع من المغالطة السياسية لقطاع كبير من الشعب المصرى، لكننا نستطيع أن نقول إن الرئيس جمال عبد الناصر والضباط الأحرار كانوا يتابعون عن كثب كفاح المرأة فى العهد الملكى. ومع القصر.. ومع نواب مجلسى النواب والشيوخ للحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. وكان أهم هذه الحقوق دخول المرأة إلى المجلس التشريعى حتى تساهم فى الدفاع عن حقوق بلدها المهضومة. فالمرأة لها كيان مستقل عن الرجل.. وأنها أقدر وأفضل من يعبر عن قضاياها.. وكل ما يهم شئونها.

وقد بدأت معارك المرأة السياسية منذ بدأ الإمام محمد عبده رائد حركة التنوير فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر يطالب بضرورة تربية البنات وتعليمهن تعليماً لا يقل عن الذكور.. ثم جاء دور قاسم أمين عندما أصدر كتابه عن تحرير المرأة ونشره فى عام ١٨٩٩ والمرأة الجديدة.. وكان يطالب فيهما بضرورة إعطاء البنات فرص تعليم متساوية بين الذكور والإناث.. واستمر كفاح المرأة فى المطالبة بحقوقها فى التعليم والمشاركة مع الرجل. حتى شاركت المرأة بكل شجاعة وقوة وجسارة فى ثورة ١٩١٩. وقادت هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المظاهرات لمقر المندوب السامى البريطانى للمطالبة برفع الحماية البريطانية عن مصر. ومساندة رجال ثورة ١٩١٩. وأطلق الإنجليز عليهن الرصاص فى المظاهرة التى خرجت فى ١٦ مارس وكانت تضم أكثر من ٥٠٠ سيدة وفتاة وربات البيوت وتلميذات المدراس.. وكان على رأسهن صفية هانم زغلول زوجة الزعيم سعد زغلول. وكانت أولى الشهداء فى هذه المظاهرة نبوية محمد من قسم الوايلى التى سقطت شهيدة برصاص الجنود الإنجليز، وتم اعتقال العشرات من المتظاهرات. وقد ألهمت هذه المظاهرة وهذه الشجاعة والجسارة من السيدات المصريات قريحة شاعر النيل حافظ إبراهيم الذى كتب قصيدة رائعة عن هذه المظاهرة يقول فيها:

خرج الغوانى يحتجن	ورحت أرقب جمعهنه
فإذا بهن اتخذن من	سود الثياب شعارهنه
فطلعن مثل كواكب	يسطعن فى وسط الدجنه
وأخذن يجترن الطريق	ودار سعد قصدهنه
يمشين فى كنف الوقار	وقد أبن شعورهنه
وإذا بجيش مقبل	والخيل مطلقه الأعه
وإذا الجنود سيوفها	قد صوبت لنحورهنه
وإذا المدافع والبنا	دق والصوارم والأسنه
والخيل والفرسان قد	ضربت نطاقا حولهنه

وكانت هذه القصيدة منشورا سياسيا تنتقل من يد إلى يد وتحى دور المرأة المصرية وثورتها على الاحتلال وأنها لم تهب الموت.. وقد ظلت هذه القصيدة ممنوعة من النشر حتى استطاع حافظ إبراهيم نشرها فى الصحف فى ١٢

مارس ١٩٢٩ أى بعد عشر سنوات من منعها!

وقد أشار إلى ذلك الأديب الكبير رجاء النقاش (رحمه الله) فى إحدى مقالاته بجريدة الأهرام بعنوان: "بين شاعر النيل ونساء مصر". وقد ناقش النقاش فى مقاله قضية استخدام حافظ إبراهيم تعبير "الغوانى" فى بداية القصيدة للتعبير عن السيدات الفضليات اللاتى خرجن فى المظاهرة. فمفرد الغوانى هى "الغانية" وهذه كلمة فى قاموسنا العامى والشعبى تعنى المرأة اللعوب. سيئة السمعة التى لا تقيم وزنا للأخلاق. ولا ترتبط بأى شىء تحرص المرأة الشريفة المحترمة على الارتباط به!

ويقول: فكيف جاز إذن لشاعر كبير عارف بأسرار اللغة العربية مثل حافظ إبراهيم أن يستخدم كلمة "غوانى" ومفرداها "غانية" فى وصف مجموعة من أشرف وأكرم نساء مصر؟

ويجب النقاش: إن حافظ إبراهيم كان على صواب فى استخدامه لكلمة "الغوانى" وذلك لأن المعنى الأصلى الذى تعترف به قواميس اللغة العربية لهذه الكلمة يختلف تماما عن معناها فى استخدام جيلنا المعاصر لها. وقد استخدم الشعر العربى قديما وحديثا كلمة "الغوانى" بمعناها الأصلى المحترم وفى ذلك قول شوقى فى قصيدة مشهورة له:

خدعوها بقولهم حسناء والغوانى يغرهن الثناء

وكلمة "الغوانى" فى قصيدتى حافظ وشوقى وفى أى نماذج أدبية مشابهة تدل على المرأة التى لها عز وكرامة. وهى المرأة المصونة المحترمة البعيدة كل البعد عن أى صورة سيئة للنساء. وبقيت على احترامها فى جيل حافظ وشوقى. ولكن تغير الحال فى أجيالنا!

وقد أردت إلقاء الضوء على هذه القصيدة التى تصور كفاح المرأة بقوة مع بداية ثورة ١٩١٩ وما فيها من لبس أردت المشاركة فى إزالة هذا اللبس أو بعض المفاهيم الخطأ. عن طريق الأديب الكبير رجاء النقاش رحمه الله.

■ هجوم ضارٍ على دستور ١٩٢٣:

بعد ذلك دخلت المرأة المصرية مرحلة جديدة للكفاح فبعد أن أصدر رئيس الوزراء قراره بتكوين لجنة الثلاثين لوضع أول دستور مصرى حقيقى فى ٣ أبريل ١٩٢٢. بدأت مواجهة جديدة مع هذه اللجنة.

فالوفد قاطع هذه اللجنة وأطلق عليها « لجنة الأشقياء » وسانده فى ذلك الحزب الوطنى.. ويقول د . راسم الجمال فى كتابه « العقاد رجل الصحافة.. رجل السياسة » إن العقاد هاجم بشدة اللجنة التى شكلتها الوزارة الثروتية « يقصد وزارة عبد الخالق باشا ثروت » لوضع الدستور مثلما هاجمتها الصحف الوفدية ، فاتهم أعضاءها بالقصور ، ووصف الدستور الذى يشتغلون بوضعه بأنه :

"مأساة من أفجع ما شهدته مصر فى تاريخها الحديث ، لأنه لن يخرج – فى رأيه- عن الحدود

التي أرادها الانجليز "

وبدأت عيون السيدات ترصد وتترقب ما تقوم به هذه اللجنة المكلفة بوضع الدستور!

ولكن جاءت رياح اللجنة بما لا تشتهي السيدات. وخيبت آمالهن فاللجنة أغفلت حق المرأة فى التمثيل فى «دار الإنابة» كما أطلقوا عليها أولاً. وأن هذه اللجنة أغفلت أيضاً حق المرأة فى الترشيح للانتخابات والتصويت. رغم أن الأمم الراقية أعطت المرأة هذا الحق الأصيل!

وأصدرت لجنة الوفد المركزية للسيدات بياناً شديداً للهجة وقعته السيدة إحسان أحمد تهاجم فيه لجنة الدستور بعنف. وتهاجم الدستور نفسه لأنه يقيد حرية المرأة. ولم ينص على حقوقها السياسية.

واشتعلت المعركة وهاجمت المقالات التى نشرت فى الصحف ووقعتها الأنسات فقالت إحداهن: إن اللجنة كانت تضم بعض الأعضاء الذين لا يجيدون القراءة والكتابة. وأنها تجاهلت تمثيل المرأة بها رغم تفوقهن ونبوغهن!

وطالبت بعضهن بوضع خطة للاحتجاج الشديد وتوعية الرأى العام بتجاهل تمثيل المرأة فى مجلسى الشيوخ والنواب.. وأن تشارك كل المصريات فى هذا الاحتجاج الذى يهضم الحقوق السياسية للمرأة وضرورة التصدى لأصحاب العقول الرجعية التى تقول إن المرأة لا تصلح للعمل السياسى والبرلمانى!



وظهرت أكثر من شخصية نسائية تدافع عن حق المرأة فى التمثيل فى البرلمان. ولكن لفت انتباهى أن أكثر الأصوات صراحة وعلواً وتخوض المعارك تلو الأخرى منذ عام ١٩٢٣ وحتى وفاتها بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ هى «منيرة ثابت».

فالآنسة منيرة ثابت ولدت فى البحيرة فى عام ١٩٠٦ و حصلت على شهادة الثانوية، ولكنها لم تجد أى مكان لتواصل تعليمها العالى فى ذلك الوقت فالتحقت بمدرسة الحقوق الفرنسية وحصلت على شهادة ليسانس الحقوق. وسجلت المراجع أنها أول مصرية تحصل على هذه الشهادة. وقامت بتسجيل اسمها فى المحاكم المختلطة ولما لم تستطع الاستمرار فى عملها أمام المحاكم الأجنبية بسبب مرافعتها باللغة الفرنسية. قررت العمل بالصحافة لتدافع عن قضايا المرأة وحققها فى التعليم والعمل السياسى والتمثيل البرلمانى .. وكانت أول صحفية مصرية .. وانضمت الى نقابة الصحفيين الأهلية .. ولقبت بعميدة الصحفيات المصريات .

وأنشأت أول جريدة مصرية باللغة الفرنسية تصدر يومياً تحت اسم «الأسبوار» وكان يشجعها على ذلك أستاذ الصحافة المصرية عبد القادر حمزة صاحب «البلاغ» وكانت تخاطب فيها الأجانب وتتحدث فيها عن إلغاء الحماية البريطانية وحقوق المرأة السياسية .. ثم أنشأت جريدة «الأمل» باللغة العربية فى عام ١٩٢٥ بمساعدة حزب الوفد أكبر الأحزاب السياسية على الساحة ولتكون مناصرة لآرائه.. وشنت منيرة ثابت حملات أسبوعية عن الإصلاح السياسى والاجتماعى، والدعوة لمجانبة التعليم، وتعليم الفتيات ، وإلغاء الطرابيش، وتمثيل المرأة فى البرلمان. وانتهى التعاون بين الأستاذ عبد القادر حمزة والتلميذة منيرة ثابت بالزواج.

وكان هذا الزواج حديث الأوساط الأدبية والثقافية .. خاصة فى الصالون الأدبى الذى كان يعقد فى منزل الأديبة العملاقة «مى زيادة» كل ثلاثاء من كل أسبوع .. ويرتاده أدباء مصر ومفكروها العملاقة فى ذلك الزمان .. ووقع أكثرهم فى حب مى ! .

ويروى لنا الكاتب الكبير عباس محمود العقاد الحوار الذى جرى بينه وبينى حول هذا الزواج ، ونشره فى أحد مقالاته فى مجلة الهلال ((أول مارس ١٩٦٢)) وكان تحت عنوان « رجال حول مى » .

يقول العقاد :

سألتنى مرة ((يقصد مى)):

هل صحيح أن الأستاذ عبد القادر حمزة تزوج من السيدة منيرة ثابت « صاحبة الأمل » ؟

قلت:

لا أعلم ... ولم ينشر الخبر فى البلاغ على الأقل !

قالت متلهفة :

أو لا تعلم من أخبار زملائك فى البلاغ إلا ما ينشر فى الصحيفة !

قلت : أو ما يعينى أن ينشر !

فعدت تقول فى شىء من التخابث المصطنع :

لا لا ياأستاذ .. ! لعل الخبر لا يرضيك لأمر يعينك !.



عموما فقد انفصلا بسبب فارق السن بينهما! واستطاعت منيرة ثابت أن تقنع القراء وبعض المفكرين والسياسيين بوجهة نظرها وحججها القوية، وعباراتها النارية بالدفاع عن قضايا المرأة. واستطاعت أن تستميل بعض الشخصيات للوقوف بجانبها فى قضية تمثيل المرأة فى البرلمان مثل إسماعيل وهبى المحامى والأديب المفكر سلامة موسى وأنطون زكرى أمين المتحف المصرى.

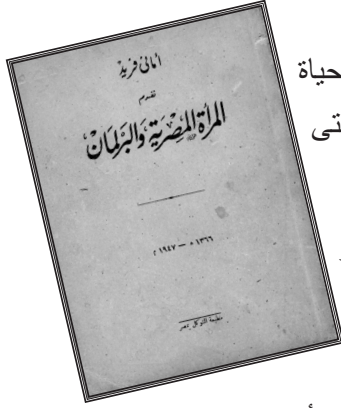
وطالبت منيرة ثابت بتخصيص شرفات للمرأة فى مجلس النواب بعد افتتاحه فى عام ١٩٢٤ حتى تستطيع المرأة متابعة ما يجرى فى مجلس الإنابة .. لأن سكرتارية البرلمان أهملت ذلك .. وقد وافق سعد زغلول باشا على اقتراحها .. واجاب مطالبها ونفذ فكرتها . وتم تخصيص مقصورة للسيدات لمتابعة الجلسات .. ثم تم تخصيص مقصورتين بعد ذلك .

وواصلت منيرة ثابت مقالاتها للمطالبة بحقوق المرأة على صفحات الأهرام ووصفها أنطون الجميل رئيس التحرير بأنها الكاتبة الأولى بمصر فى عام ١٩٤٨ . وكانت أكبر شهادة لها من صاحب الأهرام . وكانت مقالاتها تنصدر الصفحة الأولى رغم أنها لم تكن من العاملين فى الأهرام

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اندفعت ((منيرة)) بكل قوتها وحيويتها ونشاطها للوقوف بجانب رجال الثورة وواصلت مطالبها حتى تحققت فى عام ١٩٥٧ ودخلت راوية عطية من الجيزة وأمينة شكرى من الإسكندرية مجلس الأمة لأول مرة.

المرأة المصرية والبرلمان

كما لفت انتباهي أيضا في هذه المعارك الطويلة من أجل حقوق المرأة السياسية هذه الكاتبة العملاقة وتدعى أمانى فريد التي أصدرت كتابا في عام ١٩٤٧م - ١٣٦٦ هـ عن «مطبعة التوكل بمصر» وكان بعنوان: «المرأة المصرية والبرلمان».



وهي تهدي كتابها أولا إلى «المرأة المصرية التي عرفت كيف تشق طريقها في الحياة وتبرهن على أنها جديرة باحترام المجتمع الإنساني.. وأن تقف المرأة على الجهود التي بذلتها نساء العالم ونساء وطنها في سبيل نهضتهن ونهضة بلادهن»

وتدافع في هذا الكتاب القيم بكل جسارة عن حقوق المرأة المصرية في كل سطر من سطورها.. الذي وضع مقدمته «محمد على علوبة عضو البرلمان ووزير المعارف وسفير مصر في باكستان ١٩٤٧ والذي قال بالحرف الواحد:

«وإنني أشكر حضرة المؤلفة على سعيها وجهودها المتواصلة في تأييد حقوق المرأة من

الوجهة السياسية. أقول إن رأيي هو أن تحل هذه المسألة عن طريق التدرج لا أن تحل طفرة واحدة.. ذلك لأن المرأة قد ظلمت ظلماً صارخاً في سالف الأزمان فمنعت عن التعليم وأرغمت علي البقاء داخل البيوت ، فأصبح عدد قليل منهن الآن بفضل ظلم الرجل لا يفي لإقحامه في الميدان السياسي إلي آخر مداه ، ولهذا نظراً لأن فريقاً من نساتنا قد حصلن علي شيء كثير من العلم والمعرفة كان من الواجب أن تشجعه بإباحة دخول النساء المتعلمات في الانتخابات ولنتنظر إلي أن يحين الوقت ويكثر عدد المتعلمات فننظر في أمر إعطائهن حق النيابة في البرلمان وفي الهيئات النيابية كافة».

ويقول علوبة: إنه قدم إلى مجلس الشيوخ مرسوما بقانون يبيح للنساء اللاتي يعرفن القراءة والكتابة حق الانتخاب وقد يجوز أن تعترض النساء على التضييق عليهن في حق الانتخاب الممنوح للأميين من الرجال، والتكلم في هذا الموضوع قد فات وقته، ولا يمكن الرجوع فيه بعد أن تقرر حق جميع الرجال في الانتخاب سواء كانوا أميين أو غير أميين، وبعد أن درجت الأمم على منح الرجال جميعاً حق الانتخاب وياليتهم كانوا جميعاً يعرفون القراءة والكتابة حتى يكون لهم رأى عام محترم يثق الإنسان به، والنتيجة أن مشروعى الذى قدمته إلى البرلمان من شأنه أن يحفز البنات إلى التعلم وأن يجعل الجاهلة مواطنة غير كاملة.

وتستعرض المؤلفة فى أسلوب رصين وهادئ كفاح المرأة حتى استطاعت أن تحصل على حق التمثيل النيابى والتصويت فى الدول الأجنبية وعقدت مقارنة بين حقوق المرأة وواجباتها فى الشرق والغرب.

وأكدت أمانى فريد: أن الإسلام لا يفرق بين الرجل والمرأة وأن الآيات القرآنية قد خصت المرأة بكثير من المزايا التى كانت محرومة منها فى عهد الجاهلية، وأن الإسلام رفع المرأة إلى منزلة سامية وحررها من قيود الجاهلية. وخاضت مع الرجال فى الحروب وشاركت الرسول فى غزواته.

كما تعرضت لكفاح المرأة المصرية على مدى التاريخ وجهودها فى الحركة الوطنية والسياسة المصرية.

أما ما يهمنى حول معركة « المرأة المصرية والبرلمان » كما تقول المؤلفة فى الفصل الثامن من الكتاب.. وكان بعنوان «المصرية والبرلمان» وأنا استعرض ما كتبتة ولم أستطع اختصاره أو التعليق عليه فهى تقدم قضيتها بكل جرأة وصراحة وتدافع عنها بكل ما تملك من ثقافة عربية وغربية وقانونية وحجج قوية ودامغة لدخول المرأة البرلمان. وهى لا تحتاج لأى شهادة من أحد.. بل إنها تثير الإعجاب وتدعونا للمزيد من احترامها والتقدير لها تقول أمانى فريد فى عام ١٩٤٧:

«ينص دستورنا المصرى الذى يرجع بوضعه الحالى إلى دستور سنة ١٩٢٣ إلى إعطاء حق الانتخاب لكل ذكر عاقل بالغ. وأغفل الدستور المرأة المصرية إغفالا تاما، وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة فى ذلك العهد الماضى أى منذ ثلاثة وعشرين سنة لم تكن قد خرجت بعد إلى الحياة العامة ولم تكن قد نزلت إلى ساحات العمل مما يتطلب وضع تشريع خاص بها لحمايتها والدفاع عن مصالحها. ولكن الآن وبعد مضى هذه الحقبة الطويلة من الزمن وتغير الأوضاع الاجتماعية للحياة المصرية عامة والمرأة خاصة، أصبح لزاما أن تتغير مواد الدستور بحيث تتمشى مع الروح الحديثة التى تسود المجتمع المصرى الآن وتتفق مع تطور الحياة. ولذا يجب أن تكون المرأة ممثلة فى البرلمان بعد أن غزت مرافق العمل وبعد أن شاركت الرجل فى جهاده فى الحركات الوطنية المختلفة وبعد أن زاملته فى المعاهد والمصانع والمعامل والشركات والمصالح المختلفة، بل يجب أن تشترك فى وضع القوانين والتشريعات التى تمس مصالحها فى نواحى العمل المختلفة التى نزلت إليها.

وهناك نظرية معروفة وهى أنه لا ضريبة بلا تمثيل. **"No taxation without representation"**

هذه النظرية تعنى أنه لا يجوز فرض الضرائب على الشعب دون أن يكون ممثلا فى مجلس منتخب من أفراده. وقد قام الأمريكيون ينادون بهذا المبدأ فى وجه الإنجليز مطالبين بأن يمثلوا فى المجالس النيابية الأمريكية التى كان أعضاءها فى ذلك الوقت من الإنجليز الحكام فقط ما داموا يدفعون ضرائب للحكومة. ولما كانت المرأة المصرية تدفع ضرائب كما يدفع المصرى، إذا كان من حقها بناء على النظرية السابقة أن تكون ممثلة فى البرلمان أى أنها لها الحق فى إعطاء صوتها فى عمليات الانتخاب والمطالبة بدخولها البرلمان لتشرف على تنظيم الضرائب التى تدفعها من مالها الخاص. هذا وإن مصر بلد ديمقراطى، والنظرية الديمقراطية تعطى الحق لجميع طوائف الشعب بأن تكون ممثلة فى مجالسها النيابية، ولما كانت المرأة تمثل نصف الأمة المصرية إذاً فيجب أن تعطى صوتها فى عمليات الانتخاب وأن تصبح عضوة فى البرلمان لتمثل بنات جنسها.

وتقول وبالرغم من أن مصر بلد إسلامى، وأن الدين الإسلامى قد كرم المرأة وأعطاهما كثيرا من الحقوق المدنية، فإننا لا نجد أحكام دستورنا المصرى وقوانينه مستمدة من أحكام القرآن وتعاليم الدين الإسلامى بل هى مأخوذة من الدستورين الفرنسى والبلجيكى. وكانت الدساتير فى ذلك العهد قد حُرمت من حق الانتخاب والتمثيل إذ لم يكن هناك ما يستدعى إشراكها فى شئون الدولة وأمور الحكم، ولم تكن لها من الحقوق المدنية والدينية ما للمرأة المسلمة، فاستبعدت من المجالس النيابية وأعمال الانتخاب.

■ الدستور المصرى يبقى على ما هو عليه :

ولكن بعد قيام الحرب العظمى فى أوروبا وخروج النساء من دورهن للمساهمة فى أعمال هذه الحرب - المدنية والحربية منها - ثم تحملهن المسئوليات التى كان يتحملها الرجل بدأت المرأة تشعر أنها لا تقل أهمية عنه وأنها ما دامت قد تساوت وإياه فى ساحات العمل والجهاد واضطلعت بمهام جسام وأعباء كثيرة كان الرجل يضطلع بها بدأت أنظار المرأة تتطلع إلى الحصول على حقوقها السياسية والنيابية فأخذت تطالب بإشراكها فى عمليات الانتخاب ثم بدخول البرلمان. ووجد رجال الدول فى صيحتها إذ ذاك مطلباً عادلاً فتغيرت الدساتير الأوروبية تمشياً مع الروح الجديدة التى ظهرت وأصبح من حق المرأة الإدلاء بصوتها فى عمليات الانتخاب وترشيح نفسها لمجالس البرلمان.

يحدث هذا فى أوروبا وتتغير الدساتير التى أخذنا عنها دستورنا ولكن الدستور المصرى يبقى كما هو لا تغيير ولا تبديل فيه ولا أى نوع من أنواع الإصلاح الذى يجعله متمشياً وروح النهضة المصرية الحديثة على وجه عام ونهضة المرأة على وجه خاص. هذا على أن مصر بلد إسلامى يجب أن يكون دستوره متمشياً وتعاليم الدين الإسلامى الحنيف الذى أعطى المرأة حقوقاً مدنية وشرعية فى حين أن جميع الأديان الأخرى قد حرمتها من هذه الحقوق.. فكان لزاماً أن تشترك المرأة المصرية مع الرجل فى وضع ومناقشة تشريع البلاد مادام الدين لم يحرم عليها ذلك بل أعطاها من الحقوق ما يسمح لها بمباشرة أعمالها والتصرف فى شئونها الخاصة وهذا دافع قوى يحدو المرأة المصرية إلى المطالبة بحقوقها فى وضع قوانين الأمة التى تمثل هى أكثر من نصف عددها حتى يتسنى لها أن تختار ما يتفق والحقوق التى أورثها إياها القرآن وحتى يمكنها من أن تدافع عن هذه الحقوق بين مشرعى الأمة وواضعى قوانينها. بل إنه من الظلم أن يكون للمرأة حقوق مدنية وشرعية ثم نحرم عليها بعد ذلك السبل التى يمكنها فيها أن تدافع عن حقوقها هذه وتضعها فى القالب الذى يتفق وطبيعتها ويجارى مقتضيات ظروفها فهى كالجندى الذى يحمل سلاحاً ولا يعرف كيف يستعمله وليس ذلك إلا لأنها حرمت من إعطاء صوتها وإعلان رأيها فى هذه الحقوق التى أعطاه الله لها ليضمن لها حياة صالحة قوية لا تشعر فيها بظلم أو غبن. ثم يأتى بعد ذلك الرجل فيتصرف فى تلك الحقوق ويسيرها كما تقتضيه أهواؤه غير حاسب للمرأة حساباً أو دون أن يقيم لرأيها وزناً فيسنّ القوانين ويشرّع الشرائع ويحكم وينهى فيما يخص المرأة ويتعلق بها وتقف هى مكتوفة اليدين لا تستطيع لأوامره ونواهيه رداً كأنما هى قطعة من متاع يتصرف فيها حسبما يترأى له وتقف المرأة الضحية المسكينة تشاهد هذه المواقب من المهازل تمر بها فى ألم وقنوط دون أن تستطيع رفع صوتها تنادى بظلمها ورفع هذا الظلم عنه.

■ حق الانتخاب للأميين فقط !

وتمضى المؤلفة فى هجومها العنيف على رجال هذا العهد وتشير إلى أنه مرت سنون طويلة ونحن نرسف فى أغلال

هذا الظلم المبين، مرت بنا دهور من الحياة المظلمة القاسية ونحن نعاني فيها قسوة هذا الاستبداد وكانت المرأة تتحرك من حين لآخر تنادى بتحريرها من هذا الاستعباد وإعادة حقوقها إليها فكانت صرخاتها تذهب في واد وتجتمع البرلمانات وتشرع القوانين ويدور البحث والنقاش في أدق ما يخص المرأة ويتصل بها وهي مقصاة في مكان بعيد لا صوت يرتفع لها يطالب برفع الظلم ولا كلمة تسمع منها تنير الطريق أمام الحق فكأننا عدنا إلى عهد الجاهلية الأولى عندما كانت المرأة تعبر عن سقط المتاع يتصرف فيها ذوها كما تمليه عليهم رغباتهم وأهواؤهم. يعطى حق الانتخاب في مصر للأميين كما يعطى حق التمثيل لمن لهم إلمام بالقراءة والكتابة فترى الأولين يعطون أصواتهم لأفراد لا يعرفونهم بل لم يسمعوهم بأسمائهم إلا من رجال الشرطة الذين يدفعونهم دفعاً إلى قاعة الانتخاب كما نرى الآخرين يصدقون على قوانين ومشاريع لا يعرفون عنها شيئاً وبذلك نرى البرلمان وما يتبعه من عمليات انتخاب قد قامت كلها على أساليب خاطئة.

هذه الأساليب وتلك المشاريع هي التي يسير عليها دولاب الأعمال في بلادنا، فليس من العجيب أن تقف البلاد كما هي دون أن تخطو خطوة واحدة نحو الإصلاح المفيد ما دام عدد لا يستهان به من الذين يشرفون على هذه القوانين وتشريعها لم يتوفروا على دراستها، ثم بعد ذلك تحرم المرأة المتعلمة التي قضت سنوات في دور العلم وواجهت الحياة على حقيقتها من إعطاء صوتها في عمليات الانتخاب والإدلاء برأيها في قوانين الأمة تحت قبة البرلمان فنرى البائع المتجول الذي لا يعرف عن البرلمان والحياة النيابية شيئاً يعطى حق الانتخاب الذي حرّم على المرأة، بل إننا لنرى الخادم الذي لا يكاد يفهم من أمر دنياه شيئاً يعطى هذا الحق وتحرم منه سيدهته المتعلمة المثقفة ذات الجهود البارزة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية هذا الوضع الخطأ قد أضر بمصلحة الأمة قبل أن يضر بمصالح المرأة لو كان حق الانتخاب مقصوراً على عارفي القراءة والكتابة، وحق التمثيل خاصاً بالمتعلمين الذين نالوا درجة لا بأس بها من العلم لهان الخطب، لكننا إذ نرى المرأة المتعلمة المثقفة محرومة مما سمح به للرجل الأمل الجاهل نشعر بجسامة هذا الخطأ العظيم. أفهم أن تحرم المرأة الأمية والرجل الأمل ولكن لا أفهم أن تحرم المرأة المتعلمة من هذا الحق ويتمتع به الرجل الجاهل اللهم إلا أننا نحترم قوانين دستور لم نضعه بأيدينا، ولم نجره على سنن ديننا بل أخذناه عن الغير أخذاً ثم احتفظنا به ومجدناه في حين أن أصحابه قد تخلوا عنه وتركوه عندما شعروا أنه أصبح عتيقاً بالياً لا يتفق والحياة الحديثة ولا يعطى النساء حقوقهن التي أنتت بها مقتضيات الظروف فما بالك ببلد حقوق النساء فيه قد نصت عليها الكتب السماوية المقدسة ونطق بها القرآن صريحا وبينتها أحكامه واضحة - ولقد سبقت مصر كثير من بلدان الشرق في مطالباتها بحق الانتخاب والتمثيل للمرأة، فنالت المرأة التركية هذين الحقين منذ عشرين سنة تقريبا.

والمرأة المصرية قد وثبت وثباتها نحو التقدم في خطوات ملموسة جريئة فليست نهضتها في ربع القرن الأخير ثوبا من النضال والجهاد، فهي بعد خروجها لطلب الاستقلال عام ١٩١٩ قد نبهت الأذهان إلى أهميتها وقيمتها في الحياة ومنذ ذلك التاريخ وهي تخطو خطوات سريعة موفقة في ساحات الجهاد وميادين العلم فغزت المدارس والجامعات على اختلاف أنواعها ونزلت إلى ميادين العمل جنباً إلى جنب مع الرجل، وكانت في جميع الحالات موضعاً لدهشة القوم وإعجابهم، ففي المدارس برهنت على أنها أكثر استعداداً للتعلم من الرجل، كما أشارت نتائج الامتحانات إلى أنها أكثر تفوقاً منه في ميدان الدراسة والعلم وهي اليوم قد نزلت إلى ميدان العمل طبيبة ومربية، و صحافية وكاتبة، و محامية ومحاضرة و لم تترك باباً إلا وطرقته ولم تدع طريقاً إلا وسلكته في سبيل نهضتها ورقبها فأصبحت لها

نواديها ومجتمعاتها وأصبحت لها مؤلفاتها ومحلاتها كل هذه تنطق باسمها لتخّذ نهضتها وتثبت للعالم أن المرأة المصرية اليوم أصبحت لا تقل عن الغربية شأنًا وأنها قد جارت الرجل في ساحات العلم والعمل حتى سبقته فيهما.. عشرون عاما وما يزيد على ذلك في جهاد ونضال مستمر حتى حكم التاريخ لنا ولم يحكم علينا وقدرت البلاد الأجنبية مجهود المرأة المصرية فيما كان يعقد من مؤتمرات نسائية كانت المصرية تدعى إليها لتمثل بلادها وترفع صوتها إلى جانب صوت زميلتها الأوروبية والأمريكية منادية بالإصلاح عاملة على النهوض بالمرأة في شتى أنحاء العالم، حتى سجلت المصريات لهن ولبلادهن فخرا مصحوبا بإعجاب العالم بنشاطها وجهودها.. وأصبحت مصر بوجه عام والمرأة المصرية بوجه خاص قبلة أنظار الشرقيات، يرين فيها مثلا أعلى للشرقية المتقفة الناهضة، وأصبحت المصرية تستدعى إلى بلاد الشرق للاستعانة بها في النواحي الثقافية والتعليمية.

بعد ذلك لا أفهم أن تحرم من الانتخاب من أصبحت تفوق الكثيرين من الرجال فهما ومعرفة ولا أفهم أن تحرم من حق التمثيل والنيابة من لا تقل عن عدد كبير من النواب دراية وخبرة. لقد آن الوقت لترفع المصرية صوتها منادية بحقوقها المهضومة طالبة أن تحتل مكانها في مقعد البرلمان إلى جانب الرجل الذي شاركته جهاده في ميادين العلم والعمل.

وتنتهى مرافعة المؤلفة في الدفاع عن قضيتها بقولها:

« إننى أضع قضيتى بين أيدي رجالنا المصريين الذين يقدرون موقف المرأة تمام القدر، ويشعرون بأنها كائن له تقديره واحترامه، وأعلم تمام العلم أن صيحتى الصادقة هذه ستجد منهم كل اهتمام ورعاية، حتى يتسنى لنا جميعا رجالا ونساء أن نعمل على رفعة وطننا العزيز مصر.»



آراء لزعماء وزعيمات:

واختتمت المؤلفة كتابها باستطلاع رأى لبعض المفكرين والسياسيين حول حقوق المرأة السياسية وتقول: إنها تقدم للقراء هذه المجموعة الطريفة من الآراء التى تكشف عن نواحي التفكير الذى يدور حول المرأة المصرية وحقوقها السياسية.

ونستعرض بعض هذه الآراء التى قد تحققت نبوءتها بدخول المرأة البرلمان بعد عشر سنوات من تأليف الكتاب.. وبعض الآراء الأخرى التى قد جانبها الصواب فى رأيها فى قضية دخول المرأة البرلمان.

■ رأى إبراهيم دسوقي أباظة باشا رئيس جامعة أدباء العربىة ووكيل مجلس النواب :

• سألنا معاليه عن رأيه فى حصول المصرية على حقوقها النيابية والانتخابية فقال :

- المرأة إنما خلقت لتكون أما ومدبرة للبيت فكل تعليم يعينها على تأدية هذه المهمة واجب ومعقول، وسائغ أن تكون المرأة معلمة أو طبيبة لأن كلتا المهنتين أمومة ورعاية للبيت. أما أن تكون نائبة أو شيخة أو وزيرة فهذا هجوم جريء على ميدان ليست هى المسئولة عنه، ثم إن النيابة والمشيخة والوزارة هى صور

القوامة على المجتمع والقوامة للرجل لا للنساء - هكذا أمر الله وهذا ما يقتضيه التكوين الجسدى لكلا الجنسين.

ان المرأة المصرية إذا تعلمت تعليماً يصون أخلاقها ودينها ويصبرها بتربية أولادها وتنظيم بيتها أحسن تنظيم تكون قد خدمت الحياة النيابية والحكم والإصلاح الاجتماعى أفضل مما خدمه عن طريق التصويت والانتخاب لأنها تكون قد أعدت لنا نواباً وشيوخاً ووزراء صالحين مصلحين

■ رأى الأستاذ عباس محمود العقاد:

عندما وجهت إليه السؤال بالصيغة الآتية:

- هل جاء الوقت لدخول المرأة المصرية البرلمان؟
- • أجب على الفور لن يجئ لها ولا لغيرها من نساء الأمم الأخرى ذلك لأن مملكة المرأة هي البيت وليس البيت بأقل حاجة إلى الخدام والأمناء من الحكومات والبرلمانات.
- والسماح لها بمباشرة أعمال الرجال هو أيضاً خطأً. هناك توزيع فى العمل وهذا التوزيع أعطى المرأة مباشرة إعداد الجيل القادم، والدنيا لا تنظم أحوالها إلا بتوزيع العمل وتخصيص كل فريق لما هو أصلح له.

■ رأى معالى مكرم عبيد باشا:

- توجهت إلى معاليه فى مكتبه، ولما سألته عن رأيه فى إعطاء المرأة المصرية حقوقها السياسية قال: إنى أرى عدم التفريق فى الحقوق السياسية وما ينطوى عليه من واجبات سياسية بين الرجل والمرأة فقد سوت الطبيعة بين الجنسين فلا معنى لأن تفرق السياسية بينهما، غير أن للتاريخ حكماً فقد قضت الظروف التاريخية والاجتماعية على المرأة فى جميع أنحاء العالم المتمدين بالاشتراك فى السياسة اشتراكاً إيجابياً، ولذلك أرى منعاً للطفرة أن نبدأ بإعطاء حق الانتخاب للمرأة المثقفة أى الملمة بالقراءة والكتابة فإذا ما نجحت التجربة ويقينى أنها ناجحة يعم حق التصويت على النساء جميعاً.
- ولماذا لا نسوى بين المرأة الأمية والرجل الأمى فى الحق السياسى؟.

- • لا يكفى فى التسوية بينهما مجرد الاقتناع، بل يجب أن يسوى بينهما المجتمع الذى يعيشان فيه وإنى أرجو مخلصاً أن يحين هذا الوقت قريباً لتتحقق فيه للمصريين والمصريات العدالة الاجتماعية والسياسية معاً.

■ رأى الأستاذ فكرى بك أباطة نقيب الصحفيين:

توجهت إلى فكرى بك أباطة وأنا أعتقد أنه سيقف إلى جانب المرأة ويناصرهما فى قضيتها ولما وجهت إليه السؤال على هذه الصورة.

- هل ترى أن الوقت قد حان لتتال المرأة حقوقها الانتخابية والنيابية؟
- أجاب في تودة وهدوء، هذا السؤال سيء الحظ لأننى ضد النظام البرلماني والانتخابي الحاضر، وأعتقد أن النظام البرلماني مع وجود الاحتلال هو فشل لأننى أحتفظ بعدة اعتراضات أساسية على قانون الانتخاب الحالي ومادام الأمر كذلك والأساس كله يحتاج إلى ترميم، فلا أرى أن أورط الجنس الناعم في هذه الأشواك قبل أن نغرس الأرض الدستورية والبرلمانية بالورود والريحان في طريقها إليهما.
- ألا ترى أن الحالة الثقافية والاجتماعية التي وصلت إليها المرأة تسمح لها بدخول البرلمان
- بلا شك أن كثيراً من المؤهلات النيابية تتوافر في المرأة المصرية وسيأتى الوقت حتماً لتحقيق هذا ولكن يخيل إلي أن الوقت لا يزال بعيداً، فإلى أن تتدعم الأسرة وهذه مهمة أخطر من مهمة التمثيل البرلماني لا أرى أن يثار هذا البحث خصوصاً أننا نزعم الآن جامعة عربية تضم بلاداً إسلامية كاليمين وسوريا والعراق ولا تزال النعرة التقليدية في هذه البلاد متطرفة في التحفظ. فالخير كل الخير في أن نترث.
- ولكن الإسلام لم يمنع المرأة من أن تتال حقوقها
- أعلم أن الإسلام نصّب المرأة قائداً في الجيش وقاضياً في منصة العدل وأباح لها التجارة والحج سافرة ولم يمنع السفور بحكم أصول الحج وقواعد المعاملات المدنية، وأعلم أن الشرع الإسلامي منحها من الحقوق أكثر مما منحت القوانين الوضعية المرأة العربية. ولكن من قال إن الإسلام أجاز التمثيل النيابي بشكله الحاضر وليس في تاريخ الدول الإسلامية نظم دستورية وبرلمانية تشبه النظم الحالية.
- ما رأيكم في أن المرأة التي خرجت للحياة العامة يجب أن يكون لها صوت في تشريع وقوانين البلد
- من ناحية حق الانتخاب لا حق النيابة يبدو أن المنطق يؤيد فكرة اشتراك المرأة المصرية في عملية الانتخاب تحت شرط تعديل القوانين الانتخابية القائمة لأنها بشكلها الحاضر وفي أسسها لا تتيح اشتراك النساء لا بصفة عملية ولا بصفة دستورية.

■ رأى هدى هانم شعراوى زعيمة الاتحاد النسائي:

- توجهت إلى صاحبة العصمة هدى هانم شعراوى في دارها ولما وجهت إليها سؤالاً عن المرأة المصرية وإذا كان الوقت قد حان لتشارك في الحياة النيابية قالت:
- مادام قانون الانتخاب على درجة واحدة وسمح للرجال الأميين أن يمارسوا حقوقهم الانتخابية فلا أرى مانعاً من أن تمارس المرأة مثله هذه الحقوق الشرعية. أما إذا كان الانتخاب على درجتين كما كان يجب أن يكون في بلد كبلادنا، الأكثرية فيه غير متعلمة ربما كنت أفضل أن نعد عدداً أكثر من المتعلمات الموجودات لزيادة عدد المتمتعين بالحقوق السياسية.
- س_ إذا أرادت المصرية أن تتال حقها السياسي فهل ترون أن تسلك نفس الطريق الذي سلكته الإنجليزية من قبل لتحصل على هذا الحق بطريق العنف والمظاهرات

المرأة المصرية بخلاف المرأة الإنجليزية فالأولى أعطتها الشرعية حقوقاً تخول لها دون نضال كسب هذا الحق الطبيعي. أما الإنجليزية فكانت قبل هذا النضال محرومة حتى من معظم حقوقها المدنية وما كانت شرائع بلادها تتفق ومطالبها لذلك اقتضى وصولها لهذا الحق أن تناضل نضالاً عنيفاً طويلاً حتى أجبرت الرجل على الاعتراف لها بهذا الحق بانتقاصه من حقوقه بعد جهادها الطويل وتضحياتها العديدة، أما ديننا الحنيف فقد وفر للمرأة حقوقها المدنية كاملة وجعلها في غنى عن الثورة للمطالبة بها فلم يبق أمامها إلا المطالبة بحقوقها النيابية حتى يمكنها أن تستغل هذا الحق في الاشتراك مع الرجل في القيام بالواجبات المفروضة عليهما بالمساواة.

■ رأى رفعة على ماهر باشا:

- عندما بادرت بسؤال رفعتة عن رأيه في دخول المرأة المصرية البرلمان أجاب على الفور «وما رأيك أنت»؟.. فقلت: أرى أن تدخل بعض فضليات السيدات مجلس النواب.
- • فقال رفعتة: نعم وهذا رأيي.
- فقلت: إننى أريد أن أظفر برأيكم كاملاً عن المرأة المصرية وهل حان الوقت لتحصل على حقوقها النيابية والانتخابية
- • فقال رفعتة: أنا أرى أن للمرأة الحق في ذلك لأن المبدأ الدستوري ينص على المساواة بين المواطنين جميعاً ولكن لا أظن أن الطريق العادى للانتخاب الآن يصلح لأن تلج المرأة وتمارسه. وقد يكون في الخير للمرأة ومما يتفق مع رسالتها السامية أن تختار بين أن يكون دخولها إلى البرلمان بطريق التعيين أو أن تنتخب بواسطة نواب نسوية معينة، لأن الطرق الانتخابية كلها مشاق وهي مجال لشكوى الرجال مما لا تتحمله طبيعة المرأة.
- معنى هذا أن ثقافة المرأة وتعليمها يسمحان لها بدخول البرلمان
- • لا شك أن كثيراً من السيدات الآن على درجة من الثقافة تسمح لهن بمناقشة السياسة العامة.
- هل ترى رفعتكم أن تنوب المرأة عن النساء فقط في البرلمان أم تمثل الرجال والنساء معاً؟
- • على الرغم من أن الغرض الأساسى من انتخابها تمثيل المرأة في البرلمان فإننى أرى أنه متى ما وجدت في المجلس وواجهت المشاكل العامة وألقيت عليها المسؤوليات فيجب أن يكون شأنها شأن الرجل.

■ رأى الأستاذ على بك أيوب وكيل مجلس النواب:

- دخلت على سعادتته وهو غارق بين أوراقه وقضاياها - ولما فأجأته بسؤالى عن المرأة وحقها في دخول البرلمان رفع رأسه من بين أوراقه ثم أخذ يدلى إلى برأيه في قوة دون توقف أو تردد مما يدل على إيمانه وفهمه لقضية المرأة :

• • كنت أحسب أنه لم يبق خلاف حول حق المرأة في الانتخاب والواقع أن مثل هذا الخلاف يجب أن يكون معدوماً. فالحقوق السياسية لا تنحصر في حق الانتخاب وعضوية البرلمان. بل تشمل حق العمل وحرية القول وحق الاجتماع وحقوق الملك و التعليم ، وهذه كلها حقوق تتمتع بها المرأة بحكم أنها مالكة وذات دخل تؤدي على ملكها ودخلها ضرائب. فيجب أن تمكن من أن يكون لها نصيب من الرقابة على التصرف في هذا المال الذي يجمع منها، والثورة الأمريكية التي إنتهت بفصل الولايات المتحدة الأمريكية عن إنجلترا قامت على أساس المطالبة من جانب الولايات بتطبيق هذا المبدأ العادي وهو " أن لا ضريبة بغير تمثيل

"No taxation without representation"

ولا يعترضون على إعطاء هذا الحق للمرأة بأن مهمتها الأولى أن تكون أما وربة بيت فإن أعضاء البرلمان لايتفرغون ولا يطلب منهم التفرغ لواجباتهم النيابية – والكثيرون منهم ولعل خير الأعضاء يقومون خارج البرلمان بأعباء ومهام تتضاءل بجانبها واجبات المرأة كأم أو كربة بيت – ولست أدري إذا كان القائلون بمثل هذه الحجة يذكرون أنهم كآباء ورؤساء بيوت عليهم واجبات في تربية النشء وإعدادهم مثل ما للمرأة وأكثر وقد ينحصر الخلاف في هذه الواجبات من أن المرأة تطالب بها إلى سن معينة من سني أبنائها ، ثم ينتقل العبء إلي الرجل – أما أن المرأة لم تصل بعد إلي درجة من التعليم تكفي لتحويلها هذه الحقوق السياسية في الانتخاب وعضوية البرلمان فمردود عليه بأن الرجل يتمتع بهذه الحقوق دون أن يشترط فيه الحصول علي درجة معينة من التعليم ، ولعل نقطة البحث يجب أن تتركز فيما إذا كانت المرأة راغبة حقا في أنها تعطى هذه الحقوق أو بتعبير أصح –هل المرأة مستعدة فعلا لتحمل هذه الأعباء والإجابة على ذلك يجب أن تصدر من جانب المرأة و أقصد بذلك أن تكون هذه الرغبة موجودة عند نسبة كبيرة من النساء إذ إنني أخشى إذا ما أعطينا المرأة حق الانتخاب أسوة بالرجل ألا تصل إلا إلى تضخيم عدد الناخبين المدرجة أسماؤهم في جدول الانتخابات ، فنجد عند الانتخاب نقصا محسوسا في عدد الحاضرين وإنه ليؤلمني ويهولني ان يتضاءل عدد الناخبين المشتركين في عملية الانتخاب بالنسبة للمقيدة أسماؤهم .

ولاشك أن المرأة الإنجليزية ظلت تطالب بهذه الحقوق جيلا كاملا في حملات مستمرة، كان بعضها موسوما بطابع العنف وتشهد جداول الانتخاب الآن في بريطانيا على أن عدد الناخبات أكثر بمئات الألوف من عدد الناخبين ، وكانت النتيجة المنطقية لهذا ان تسفر الأنتخاب الأخيرة عن فوز عدد كبير من النساء بعضوية البرلمان ، بل وقد كان منطقيا لو أصبحت الأغلبية في مجلس العموم منهن فتصبح وزارة إنجلترا كلها من السيدات فتحكم بريطانيا وتتحكم في العالم، ولكن كان غريبا أن تسفر الانتخابات التي تمت منذ عام وبعض عام على أن المرأة لم تفز من مقاعد البرلمان إلا العشر فقط من المجموع نحو ستمائة وربما اتخذت هذه النتيجة دليلا على أن المرأة الإنجليزية لم تصل بعد الى درجة الاهتمام بهذا الحق أو أنها لا تزال ترى في الرجل سييدا وإماما تؤثره على نفسها بالثقفة

أمام هذا المثل أرى وجوب البدء باستطلاع واسع النطاق قبل أن نقرر تخويل المرأة هذا الحق الذي لا شك في انه من حقوقها الطبيعية .

وسألت سعادته :

*هل توافقون على إعطاء المرأة حق الانتخاب حتى ولو كانت غير متعلمة اسوة بالرجل ؟

لقد سبق أن أعلنت رأيي في مناسبات من وجوب أن يكون الانتخاب سريا لنضمن صيانتته من العبث أو الضغط ، والسرية تكون قاعدة لا استثناء فيها ولو أخذ بهذا الرأي لترتب عليه حتما إبعاد الأميين من الاشتراك في الانتخابات رجالا كانوا أو نساء .

■ رأى حنفى محمود باشا وزير العدل ، وزير التموين والتجارة :

ذهبت إلى معاليه في مكتبه وأنا أخشى أن يكون رده على سؤالي مقلبا من مقالبه التي عُرف بها ، ولكنه أخذ يجيب على سؤالي كلمة كلمة في صوت متزن هادئ وها أنذا أقدم رأى معاليه إلى القراء ..

• • لاشك عندي أن للمرأة المصرية المتعلمة كل الحق أن تنادى بظلمها ولكن ليست هي وحدها المظلومة ، بل الرجال المتعلمون في مصر مظلومون يقع عليهم نفس هذا الظلم ، فنحن إذا التفتنا إلى قانون الانتخاب الذى أهدر حقوق المتعلمين إهدارا فقد ساوى بينهم وبين من لم يصيبوا من العلم شيئا ، بل أنك لتجد في الريف من ليس له نصيب من علم أو خبرة وكل ميزته أنه شديد البأس أو صاحب بسطة من مال يسوق وراءه آلاف الناخبين يتبعونه رغبة أو رهبة أنى اتجه وهو لا يتجه إلا حيث مصلحته ، تلك المصلحة التي لا يرضاها عدل الله بينما الرجل صاحب الخلق الفاضل والتقدير المتزن لا يملك إلا صوتا واحدا متواضعا لا يؤخر ولا يقدم . فإذا اشتكت المرأة المصرية المتعلمة ظلما فنفس الظلم يردده الرجل المتعلم وهذا ما يجب أن يصلح قبل كل شيء وأن تتخلص من أوزاره الدولة بأسرع ما تستطيع لأن في إصلاحه استقرار للنظم الصالحة والأخلاق الفاضلة .

■ رأى حلمى عيسى باشا وزير الداخلية:

عندما وجهت إلى سعادته السؤال عن المرأة المصرية وهل حان الوقت لتحصل على حقوقها النيابية الانتخابية وجدت منه حرصا شديدا على أن يملى على رأيه كلمة كلمة بل ويشدد على ألا أحاول أن أغير منه أو أبدل شيئا ولما وعدت سعادته بذلك أجاب :

• • لاحظت أن الحركة النسائية في مصر تتعجل ما تسمية حقوق المرأة و كثيرا ما يفوتها أن المرأة المسلمة لها من الحقوق المشروعة قانونا ما ليس للمرأة الأجنبية ، فهي تملك التصرف في مالها ملكا تاما على قدم المساواة مع الرجل ، ولها أن توكل في مالها الخاص غير زوجها ولها أن تملك عصمتها بيديها ، ولها أن تتعلم إلى الحد الذى يصل إليه ذكاؤها وجهدها ، ومع هذا تتوهم المرأة أنها أقل من الرجل حقوقا وربما كان سبب ذلك العادات و التقاليد القديمة وهي ليست بقانون مضيع لحق وإنما هي عادات تتغير بتغير الزمان و المكان .

و المشاهد أن الحركة النسائية في مصر تعتبر حديثة العهد وإن كان قد انقضى عليها حقبة من السنين ،

فالحركة الثقافية لم تصل لذروتها لا للإناث ولا الذكور أيضا فالواجب أولا أن تعم الحركة العلمية و الثقافية النساء جميعا ليؤمنن بواجباتهن كأمهات يعددن أبناءهن ليكونوا صالحين عقلا وجسما ويدركوا واجباتهم الوطنية والسياسية و الثقافية ويجب أن تساهم المرأة بادی ذی بدء فى الأعمال الاجتماعية و الإنسانية وأن تلجأ إلى المهن التى تناسب طبيعتها كالتدريس والتطبيب فإذا ما وصلت الى هذا الحد لها أن تنظر الى سواه وهذا ما سارت فى طريقه المرأة الأجنبية فنفس حق الانتخاب لم يقرر فى فرنسا الا من نحو عام مع ان المرأة الفرنسية قد وصلت من قبل الى مقام رفيع فى العلم والأدب فكان منهن المكتشفات والكاتبات ذات الصيت الكبير . والمرأة الإنجليزية كذلك لم تصل الى حق الانتخاب أو التمثيل فى البرلمان الا من عهد قريب جدا ، وهى لم تشترك فى أعمال غير أعمالها المعتادة إلا فى الحرب الأخيرة تحت ضغط الظروف ، وفى ظروف بلادالشرق يجب أن نسير على سنن الطبيعة وأن تسعى المرأة إلى ترقية شئونها حتى إذا حانت الظروف الذى يحتاج الأمر فيه أن تشترك فى الانتخابات ، كان ذلك موضع نظر لأنه حق متنازع حتى بالنسبة للرجال ويتناقشون فيما إذا كان حق الانتخاب بالنسبة للرجال يكون على درجتين أو درجة واحدة ، وإذا كان على درجة واحدة قيوده بالسن وبعضها يقيد بدرجة التعليم وبالمك وغير ذلك من القيود وبمعنى آخر انه حتى بالنسبة للرجال ليس حقا مطلقا ، ولذا أرى انه لم يحن الوقت لإعطاء حق الانتخاب.

■ رأى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بك:

ما كدت ألقى على سعادته السؤال حتى قال فى قوة وإيمان ولم لا ..

• أ بهذه الحماسة تؤيدون سعادتكم دخول المرأة المصرية مجلسى البرلمان؟

•• نعم

• حتى وهى بحالتها الحاضرة من التعليم والثقافة.

- نعم بلا قيد ولا شرط ولماذا نستكثر عليها البرلمان ونحن لم نستكثر عليها أن تكون محامية و طبيبة وصحفية ومربية ورئيسة فى الديوان ومديرة لبيت تجارى عظيم . خذى منى قولاً صريحا ، إنني أرى أن المرأة الصرية قد تفوق الرجل المصرى ذكاء وحزما وأخلاقا وأدلتى على ذلك كثيرة ، ففى قضايا الحجر للسفه نجد أن كل الذين يحجر عليهم رجال ولم نجد سيدة غنية متولية أمر ثروتها تعرضت لقرار حجر و بجانب هذا فالمجرب ان السيدات يرثن فيبين ثرواتهن أما الرجال كثيرا ما يخونون أمانتهم اما الوصيات فأمينات حازمات بريئات من أن تقام عليهن دعاوى التبيد .

ولا تنسى ما تطالعنا به نتائج الامتحانات فى كل عام من أن نسبة الناجحات خير من نسبة الناجحين ، كما أن المتفوقات من الطالبات أكثر بكثير من المتفوقين.

والمرأة المصرية الريفية لا تقل نشاطا وكفاءة فى ميدان العمل والكسب عن الرجل إن لم تزد عليه ، فيدها عاملة فى الزراعة وفى مختلف الصناعات الريفية فوق أنها أم صالحة منجبة .. ولعل هذه الصلاحية العريقة فى نساء مصر هى التى أوحى إلى قدماء المصريين بأن يسمحوا للمرأة بتولى العرش.. لتدخل المرأة المصرية ميدان الانتخابات ولتدخل مجلسى البرلمان ، فإن الحاجة شديدة فى كثير من المواطن خصوصا إذا

تناول البحث شئون الأسرة وما يوضع من تشريعات خاصة بالزواج والطلاق والحضانة والأمومة وما يدبر من أنظمة متعلقة بالتشرد وغيره .
نعم ليكن هذا وليكن سريعاً وبغير تردد.

■ رأى سعادة محمد حسن العشماوى باشا نائب رابطة الإصلاح الاجتماعى:

توجهت إلى معاليه فى مكتبه لأسأله إذا كان الوقت قد حان لدخول المرأة المصرية البرلمان فقال:
"أرى أن الوقت لم يحن بعد" ولم أشأ أن أكتفى من معاليه بمثل هذا الرد المقتضب فقلت:
"وما الأسباب التى يرى معها أن الوقت لم يحن بعد" .

فوضع معاليه يديه مبسوطتين على مكتبه ، وقال وقد أخذ الاهتمام يبدو على وجهه.. إن نسبة المتعلمات عندنا لا تزيد على ٥٪ من عدد نساتنا .. هذه النسبة الضئيلة لا تشجع بأى حال من الأحوال على دخول المصرية البرلمان .

بل إنى أكاد أقول بأن الرجال أنفسهم ينقصهم الكثير مما يؤهلهم لدخول البرلمان فالأغلبية الغالبة منهم مكونة من أميين أو أنصاف متعلمين .

إننى شديد الحرص على أن تأخذ المرأة المصرية مكانا رفيعا فى الحياه العامة ولا يغيب عن بالى أن الإسلام قد كرم المرأة وجعل لها الحق كاملا فى أن تتعلم و تساهم كالرجل فى قيادة المجتمع حتى أنها لتتولى القضاء وتشارك فى القتال .

ولكنى قبل أن أصل بالمرأة إلى ما تريد يجب أن أطمئن إلى أنها نجحت فى تأدية رسالتها الطبيعية.وهى الأمومة وإعداد جيل مهذب صالح . يجب أن أطمئن إلى أن البيت قد نال كفايته من الأمهات الصالحات المدبرات ، وبعد هذا فلا بأس من دخولها ميدان الانتخاب ثم البرلمان مادام هذا لا يحرم البيوت من رباتها .
وإذا ما وصلنا إلى هذا الإشتراك العملى فى الحياه العامة بين الجنسين فقد بلغنا الهدف الوطنى الأسمى وهو ان الشعب بجنسه قد صار مستنيرا متعلما مساويا للشعوب المتعلمة الراقية .

ولا أستطيع أن أشغل المرأة بالأعمال العامة وهى لاتزال قاصرة عن تأدية واجبها الأول .
أنا راض عن دخول المرأة ميدان البرلمان والانتخاب ، بل أنا مشوق الى ذلك وكل ما هناك أننى أطلب التأجيل .

ومع ذلك كله فلا بأس بتجربة بدائية وهى إدخال عدد من المتعلمات المساهمات فى النشاط الوطنى والاجتماعى فى عضوية مجلس الشيوخ ولو أن هذا تعترضه عقبة كبيرة وهو أننا قد لا نجد السيدة التى تعترف بأنها بلغت الأربعين .

ثم قال معاليه مبتسما على أية حال ليست المرأة المصرية محرومة من تمثيلها فى المجلسين فهى ممثلة بالرجال الذين تستطيع أن توجههم بثقافتها و علمها التوجيه الصالح .

■ رأى الأستاذ زهير صبري المحامى:

رأيت أن أستطلع رأى الأستاذ زهير صبري فى المرأة المصرية وموقفها اليوم من الحياة السياسية

باعتباره اشتراكيا ملكيا فقال:

•• "لقد آن الأوان لأن تحصل المرأة علي حقوقها السياسية ، بل لقد تاخرت كثيراً عن ذلك ، لأن الحقوق السياسية في وقتنا هذا هي الوسيلة التي تستطيع المرأة بها أن تسترد حقوقها المدنية والاجتماعية" وهذا أمر طبيعي يتفق مع حكمة الله لأنه جعل من المرأة والرجل شريكين لبقاء الإنسانية وخدمتها ، والمرأة كما أثبت العلم والتجارب أقدر من الرجل في كثير من النواحي ، وإذا كانت المرأة في مصر لم تصل إلي درجة من الثقافة فإن ذلك لا يتعارض مع اشتراكها مع الرجل في الحقوق السياسية ، فالناخب في مصر لا يشترط فيه العلم ولا النائب كذلك ، لأن مسؤوليتها لا تستلزم العلم إلا في بعض النواحي فالناخب عليه أن يختار النائب الذي شاعت صلاحيته ، والنائب عليه ان يتظلم ويشكو ويطلب ما هو في حاجة إليه ، وليس هناك أقدر من المرأة علي تصور هذه الحاجيات والنواحي.

• هل تري أن تقتحم المرأة المصرية عمليات الانتخاب وهي علي ما هي عليه من الفوضى ؟ .

•• لا أرى إن نقمها في الإلتخاب وهي على هذه الصورة ، بل إننى كرجل لا أحب دخول الإنتخابات وهي في حالتها الراهنة لأنها لا تتفق مع الديمقراطية أو الدستور أو الأخلاق والكرامة .

• ماالنواحي التي يحتاج مجلس النواب فيها الى جهود المرأة ؟

•• المرأة أقدر على المطالبة بحماية الأمومة ، يدخل في ذلك صحتها وثقافتها وتربيتها ، وتحديد حقوقها مع الرجل ، و الأمومة كما هو متفق عليه هي أهم عنصر في الحياه ، والمرأة أيضا أقدر على المطالبة بحماية الطفولة من ناحية صحة الطفل وتربيته وتعليمه ، والطفل هو أساس الحياة جميعا ، والمرأة أيضا أقدر في هذه النواحي لأنها المسؤولة الأولى عن الطفل ولأنها بطبيعتها أكثر عطا و حبا ، وهي اقدر من الرجل ايضا على المطالبة برفع مستوى المعيشة لأنها المسؤولة عن إدارة البيت ، وهكذا في جميع النواحي حتى في المطالب الزراعية لأنها في مصر تعمل مع الرجل في الحقل على قدم المساواة ، بل قد يزيد نصيبها في بعض الأحيان .

وكل هذه الأمور لا تستدعى تعليما و لا تخصصا ، فاذا كانت مختصة كمدرسة او طبيبة أو محامية كان شأنها شأن المختصين من الرجال .

إننى لا أقول هذا الكلام لمجرد الجدل وانما أؤمن به كل الإيمان كما آمنت به الأمم جميعا ، فكننت أول نائب مصرى تقدم بمشروع قانون لمساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية .

• وما رأيك فيمن يعارضون في مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية ويرون أن تقصر المرأة جهودها على البيت وحده ؟

•• هؤلاء الذين يعارضون في حقوق المرأة منطقيون مع انفسهم لانهم بطبيعتهم أنانيون يريدون إذلال المرأة وأن يستمر سلطانهم عليها لأنهم يعلمون سواء عن طريق التجربة أو العلم أنه لو أعطيت المرأة حقوقها لبزتهم ، بل تفوقت عليهم وحرمتهم متاع احتكار العالم الذى يستمتعون به ويعملون على المحافظة عليه .

وقد أثبت العلماء أيضا أن المرأة أنكى من الرجل فى الطبقات الأمية ، كما دلل على ذلك البرفسور "بول لافى" والمرأة بطبيعتها تمتاز على الرجل فى الحافظة وفى دقة الرواية ، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء" يقصد السيدة عائشة .

ذلك أن الأحاديث الصحيحة مرجعها السيدة عائشة ، ولم يفرق الله بين المرأة والرجل اللهم إلا فى بعض النواحي لحكمة خاصة فجعل من "دابوة نبية إسرائيلية" .

وقال الله سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز :

﴿ وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾
النساء: ٣٢

ومعنى هذا أنه سبحانه وتعالى سوى بين المرأة والرجل فى العمل ، فلم يحبسها لتكون خادمة منزل كما يقول بعض المعارضين وهى مع ذلك لاتزال أما ترعى بيتها وتربى أطفالها ، وقد دل التاريخ على أن المرأة تستطيع أن تنافس الرجل فى كل عمل ، فهى تستطيع أن تكون محاربة وقد كانت ، فقد وقفت "نسبية بنت سعد" تدافع عن النبى صلى الله عليه وسلم فى غزوة أحد بعد أن تشتت المسلمون ، وقال فيها النبى ما تلفت يمينا أو يسارا إلا و رأيتها تحارب دونى وكانت جان دارك بطلة من أبطال الحرب ، فقد أنقذت فرنسا من احتلال الإنجليز لها .

وقد كان فى التاريخ القديم و الحديث من النساء ملكات ففن الرجال فى سياسة الحكم وفى خدمة أوطانهم ، فهناك الملكة اليزابث و الملكة فيكتوريا وعهدهما يتفاخر به الإنجليز ، بل ويتفاخر به العالم حتى الآن.

و هناك العالمات و الطبيبات والشاعرات وغيرهن من العرب و غير العرب و أولاهن بالذكر الآن مدام كورى التى تعيش الإنسانية اليوم فى رعاية الراديووم الذى اكتشفته.

و على هذا الأساس فإنى أدعو إخوانى الرجال أن يرجعوا عن غيهم ويسلموا بالحقيقة و الواقع فيعيدوا إلى المرأة حقها المسلوب حتى تصلح ما أفسدوه من الإنسانية



واختتمت المؤلفة أمانى فريدة استطلاع الرأى الذى حاولت أن أنقله للقارئ كما جاء فى الكتاب حتى يتعرف على طرافة هذه الآراء وما قاله عدد من كبار الساسة والنواب و الكتاب فى ذلك الوقت.. وقد خرجت المؤلفة من استطلاع الرأى أكثر تصميماً فى الدفاع عن قضية دخول المرأة إلى البرلمان .

وتقول : ولايسعنى إلا أن أقدم شكرى لمن جاهر برأيه صريحا ونادى بأن الوقت قد حان لإعطاء المرأة حقوقها السياسية فأصحاب هذا الرأى قد رأوا بثاقب فكرهم أن المرأة لابد وأن تدخل البرلمان قريبا وتنال حقوقها الانتخابية

ما دامت لم تترك بابا من ابواب العمل إلا وطرقته ، وما دامت المرأة قد شقت طريقها فى ميادين المحاماه والطب والصحافة وغيرها فلا بد انها ستشق طريقها الى البرلمان بخطى سريعة لتحرز فيه النجاح الذى أحرزته فيما زاولته خارجه من أعمال .

إن الزمن وحده كفيل بالحكم لنا أو علينا ، لقد استطعنا أن نسير بخطى سريعة ثابتة فى طريق النهضة النسائية حتى علت صيحات الدهشة معجبة بنشاط المصرية وجهودها ، فليس من العسير وقد قطعنا من الطريق معظمه أن نصل إلى النهاية التى نرجوها بعون الله ومشيبته.

عموما لقد كسبت أمانى فريد القضية عن جدارة ولكن بعد عشر سنوات من وضع الكتاب.

■ أمانى شاعرة كبيرة وباحثة سياسية :

.. ولكن من هى أمانى فريد .. هذه الكاتبة العملاقة التى كانت من أشد المتحمسات لحصول المرأة المصرية على حقها فى التعليم وحقها فى الدخول الى البرلمان .. وبذلت كل الجهد والعرق لتحقيق هذه الأهداف السامية ؟ يقول معجم البابطين لشعراء العربية فى القرنين التاسع عشر والعشرين إن اسمها بالكامل هو أمانى محمود فريد سليمان وهى من مواليد القاهرة ١٩٢٢ وتوفيت فى عام ٢٠٠٥ .. وقد ذكر هذا المعجم سيرة أمانى فريد باعتبارها إحدى الشاعرات المصريات الكبيرات التى يعكس شعرها شاعرة وجدانية شفيفة تمتلك نفساً شعرياً متدفقاً لا يخلو من سيولة وذنوبة، تتفاعل مع حالات وجدانية متباينة بلغة متماسكة ورسنية على حد تعبير المعجم.. و لها ديوانان هما: «فكر وروح» ، و«قلب يتحدث»

وقد عاشت في القاهرة والإسكندرية ولبنان والسعودية وتركيا ومعظم دول الوطن العربي وأوروبا. وحصلت على الثانوية العامة (البكالوريا) من مدرسة السنوية الثانوية ١٩٣٧، ثم التحقت بالمعهد العالى للتربية بالزمالك (كلية البنات - جامعة عين شمس حالياً) وتخرجت فيه ١٩٤٠.

كما عملت مدرسة لغة عربية، ومواد اجتماعية بمدرسة بورسعيد للبنات، ثم بمدرسة حلوان الثانوية، ثم مدرسة العباسية الثانوية، فكلية البنات بالإسكندرية، ثم استقالت لتعمل محررة صحفية بدار الهلال بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كما أسست مجلة بنت الشرق لدعم جهود المرأة.

و كانت عضواً في نقابة الصحفيين، واتحاد كتاب مصر، وجمعية هدى شعراوي. كان لها حضورها الثقافي الأدبي والاجتماعي، حيث شاركت بمؤتمر دعم القضية الفلسطينية ممثلة للمرأة المصرية ١٩٤٧، واعتصمت مع درية شفيق ١٩٥٤ للمطالبة بحقوق المرأة السياسية، وقد كان لها صالون أدبي نسائي، وعلى صداقة مع إبراهيم ناجي، وعلي محمود طه، وروحية القليني، وجميلة العلايلي، وتعد الكاتبة صافيناز كاظم إحدى تلميذاتها .

كما صدر لها كتابان ، ولها قصص منها: « أقاصيص الغروب » ، و« ملائكة وأمواج ورجال »، و« همسات ولفاتات » وفي أدب الرحلات « حول العالم » - جزآن - و« مصرية في أمريكا » ، و« المرأة الألمانية كما عرفتها »، و« مصرية في ربوع الشام »، و« أوروبا بين الجد واللهو »، و« المرأة المصرية والبرلمان » ١٩٤٧ - ولها أيضا «أيام وذكريات» ، وقد حصلت على عدد من الجوائز في مجال الدراسات الإنجليزية أيضاً.

عيون المرأة على قبة البرلمان

ولم يقتصر دور المرأة في هذه المرحلة المهمة من تاريخنا السياسى على مجرد المطالبة بالتمثيل فى البرلمان .. ولكنها كانت متابعاً جيداً لكل ما يدور حولها من أحداث .. خاصة تحت قبة مجلسى النواب و الشيوخ .

فهدى شعراوى زعيمة الاتحاد النسائى المصرى ترسل خطاب عتاب إلى مجلسى الشيوخ والنواب لأنهما قصرأ فى محاسبة الحكومة فى تنفيذ المشروعات التى اعترمت تنفيذها أثناء الدور الأول لانعقاد البرلمان بشأن ترقية المرأة أدبيا و اجتماعيا ، و حماية الأمومة و العناية بالطفل .

وفى ٢٤ أغسطس ١٩٢٨ عندما حل الملك فؤاد البرلمان فى عهد حكومة محمد محمود باشا رئيس الوزراء إحتجت المرأة بعنف لموقف الحكومة غير المشروع من حل البرلمان وإثارة الرعب بين الشعب باعتقالاتها السياسية الواسعة فى البلاد .. كما أهابت بالرأى العام العالمى ان يشهد هذا الموقف الجائر من الحكومة غير الدستورية تلك التى قتلت حريات الجماهير بمنع الاجتماعات ، وتضييق حرية الصحافة ، برغم ما أبداه الشعب من ضجر و التصدى للأساليب المشروعة من المظاهرات من اجل حقوق مصر الدستورية المغتصبة .

وقد أرسلت احتجاجها إلى وزارة الخارجية البريطانية وكانت المحتجات هن :

ألقت راتب – رثيفة موسى – راجينا خياط – استر ويصا – وجيدة ثابت – حياة نور الدين – تماضر صبرى وجميلة .. وقد أشارت د. آمال كامل بيومى السبكى إلى هذه الوثيقة التى اعتمدت عليها فى كتابها « الحركة النسائية فى مصر مابين الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ ».

وتقول د. آمال السبكى : إن المرأة تابعت نشاطها السياسى بوعى فطالبت بعودة الحياة النيابية إلى أن تولت حكومة النحاس الثانية الحكم وقد بقيت فيه ستة أشهر فقط من يناير إلى يوليو سنة ١٩٣٠ ذهب خلالها النحاس باشا إلى لندن لمفاوضة الإنجليز ثم لم يلبث أن قطع المفاوضات بسبب مسألة السودان قائلا كلمته المشهورة : «تقطع يدى ولا تقطع السودان » .



أما برنامج الاتحاد النسائى المصرى الذى تكون فى عام ١٩٢٣ برئاسة هدى شعراوى فتقول د. آمال السبكى : إن برنامجه تضمن مطالب شاملة فقد طالب باستقلال مصر والسودان وحياد قناة السويس حتى لا تستخدم فى الحرب ، كما يوكل لمصر حق الدفاع عنها ، ورفض تحمل ديون تركيا القديمة و طالب بإلغاء الأمتيازات الأجنبية ، كما نادى بوضع قاعدة للمفاوضات مع بريطانيا .. ثم طالب بإدخال تغييرات على دستور مصر أهمها وضع الديمقراطية السياسية موضع التنفيذ بأن تمنح المرأة حق الانتخاب و بإلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية .

وتضيف د. آمال السبكى : بأن مطالب الاتحاد النسائى كانت إذن دون جدال تتسم بالشمول و الوعى و التجديد

فى آن واحد . وإذا كان قد طالب الاتحاد بحق المرأة فى الإنتخاب كأول حزب نسائى فإن تلك القضية ظلت مثارا للجدل فى الصحف والمجلات إلى أن طرحها على ماهر سنة ١٩٣٨ فى البرلمان إذ تقدم بمشروع قانون يخول للنساء حق عضوية مجلس الشيوخ ، وتقدم فيما بعد كل من علوبة باشا والعرايى باشا و أحمد رمزى بك بمشروع قانون يمنح المرأة حق الانتخاب ولكنها جميعا فشلت ولم تنل المرأة هذا الحق إلا فى عام ١٩٥٦ . وكان هذا لقاء شخصياً بين د. آمال السبكى وسيزا نبراوى تم فى يوليو ١٩٧٧ .

الفصل الثاني

المرأة المصرية ..
نائبة لأول مرة

.. وبعد هذه المعارك الضارية التي خاضتها المرأة المصرية استطاعت أن تحصل على حقها فى التصويت والترشيح.. وتحقق لها ما أرادت أن تكون عضواً مشاركاً وفعالاً فى المجتمع المصرى الجديد بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. كما كانت مصر أول دولة عربية توقع على اتفاقية حقوق المرأة السياسية من الأمم المتحدة فى نفس العام.. ولم تغفل اللجان التى صدر مرسوم بتشكيلها فى يناير ١٩٥٣ لوضع الدستور المؤقت .. ثم لجنة دستور ١٩٥٦ الحقوق السياسية للمرأة.. وصدر دستور ١٩٥٦ ونص فى مادته ٣١ بأن المصريين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

ومعنى ذلك كما قال أستاذنا د. سليمان الطماوى فى كتابه (النظم السياسية والقانون الدستورى): إن هيئة الناخبين تحكمها أسس جديدة أبرزها خفض سن الناخب إلى ١٨ سنة ميلادية والتوسع فى تمكين المواطنين من ممارسة الحقوق السياسية ، وقد تجلّى ذلك فى منح النساء حق الانتخاب بعد ان كن محرومات منه وهن يمثلن نصف المجتمع . وهذه المادة كان لها نظير فى دستور ١٩٢٣ وبالتحديد المادة الثالثة ولكن لها قصة أخرى أشارت لها د. عائشة راتب أستاذ القانون الدولى السابق بجامعة القاهرة ، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والتأمينات فى السبعينيات فى أحد أبحاثها ونشر فى مجلة الهلال ((أبريل ١٩٧١)) بأن هذه المادة فى دستور ١٩٢٣ تقضى بأن ((المصريين لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين))

وتقول د. عائشة راتب :إن اللجنة الدستورية بمجلس الشيوخ مدفوعة بالرغبة فى عدم تقرير حق المرأة فى الانتخاب طبقاً لنظام ما قبل الثورة ذهبت إلى التفريق بين صدر المادة وعجزها ، فصدر المادة ((المصريين لدى القانون سواء)) يقرر المساواة المطلقة للجميع دون أى تمييز لأى سبب من الأسباب، وعلى ذلك فالرجال والنساء سواء أمام القانون أما عجز المادة فهو لا يقرر المساواة المطلقة – فى نظر اللجنة – وإنما يقرر مساواة محدودة بعدم التمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين فقط أما عدم التمييز بسبب الجنس فلم ينص عليه ..وعلى ذلك يجوز التمييز فى الحقوق السياسية بل وفى الحقوق المدنية وهى واردة بعجز المادة بين الرجل والمرأة ، وهو تفسير خاطئ ، وجاءت الثورة وصححت الأوضاع وعدلت المادة وأضافت إليها بسبب الجنس .

كما نص دستور ١٩٥٦ فى المادة ٦٧ بأن مجلس الأمة يتألف من أعضاء يختارون بطريق الانتخاب السرى العام ويحدد القانون عدد الأعضاء وشروط العضوية ويقرر طريقة الانتخاب وأحكامه..

كما نص فى المادة ٦١ بأن الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين فى القانون ومساهماتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم.

وقد نظم القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ هذا الحق عندما قرر أنه:

((على كل مصرى وكل مصرية بلغ الثمانية عشرة سنة أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية.. لكن القانون فرّق بين الرجل والمرأة عندما نص على أن القيد فى جداول الانتخاب إجبارياً بالنسبة للرجل واختياراً بالنسبة للمرأة.. فى حين تصبح مباشرة حق الانتخاب واجبة متى تقدمت المرأة بطلب القيد وقيدت فى جداول الانتخاب)).

وعندما قرر الرئيس جمال عبدالناصر دعوة الناخبين لإجراء الانتخابات لتشكيل أول برلمان مصرى بعد الثورة وفتح باب الترشيح من ١٨ مايو ١٩٥٧ وحتى ١٤ يوليو لانتخاب ٣٤٢ عضواً فى مجلس الأمة تقدمت ٤ سيدات لترشيح أنفسهن وهن:

* زينب مراد وشهرتها سيزا نبراوى عن دائرة مصر القديمة.

* زينات عابدين عن دائرة كرداسة بالجيزة.

* أمينة شكرى عن دائرة باب شرق بالإسكندرية.

* راوية عطية عن دائرة الدقى.

ودخلت المرشحات المعركة الانتخابية ولكن يبدو أن المرشحات قد نالهن نصيب لا بأس به من المساس بقدرتهن على تمثيل الأمة كما قالت ذلك د. عزة وهبى فى تحليلها للانتخابات فى كتابها: « السلطة التشريعية فى النظام السياسى بعد يوليو ١٩٥٢ – دراسة تحليلية فى تجربة مجلس الأمة (١٩٥٧ – ١٩٥٨) »

وتقول: « إن إحدى الصحفيات أعربت عن أسفها من أن عدداً كبيراً من المرشحين يحرضن الناخبين ضد منافسته من السيدات لا لنقص فى كفاءتهن أو لأنهن غير قادرات على القيام بأعباء النيابة ، وإنما لمجرد أنهم سيدات فقط.. وقد وصل الأمر فى إحدى الحالات إلى استخدام الدين ضد حق المرأة فى النيابة عن الأمة حيث طعنت إحدى المرشحات بعد هزيمتها بأن منافسها الذى فاز فى الانتخابات قد ذكر فى منشوراته وخطبه الانتخابية أن الأسلام يحرم على المرأة المسلمة تولى أمور الدولة » .

وقد قدمت السيدة زينب مراد الشهيرة « سيزا نبراوى » طعنا بعد النتيجة ضد أحمد سعيد عضو المجلس عن دائرة مصر القديمة، وقد حكمت المحكمة بعدم الاختصاص لأن الإفتاء فى هذه القضية من إختصاص مفتى الجمهورية وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز راوية عطية بعد أن حصلت على ١١٨٠٧ أصوات بينما حصل منافسها على ٦٧٤٨ صوتاً ونجحت أمينة شكرى فى جولة الإعادة بعد أن حصلت على ٩٠٢٥ صوتاً. بينما حصل منافسها د. شفيق الخشن عميد زراعة الإسكندرية على ٢٩٥٤ صوتاً.

وسجلت مضابط برلمان ١٩٥٧ أن راوية عطية وأمينة شكرى كانتا أول سيدتين تدخلن مجلس الأمة الذى بدأ دور الانعقاد الأول له فى ٢٢ يوليو ١٩٥٧ وحتى ١٠ فبراير ١٩٥٨.

واستهلت أمينة شكرى عملها فى المجلس بتقديم اقتراحات لتقييد الطلاق، وضرورة توزيع وجبات غذائية للتلاميذ.. واستمرت فى عضويتها.. وتوفيت فى لندن عن سن ٦٤ عاماً بعد صراع طويل مع المرض.

أما راوية عطية.. فكانت تتميز بالعمل الاجتماعى وساهمت فى الدفاع عن قضايا المرأة وتشغيلها والتوسع فى إنشاء دور الحضانه ورعاية أبناء الشهداء فى حرب ١٩٥٦ .

وعند الحديث عن نشاط مجلس الأمة فى عام ١٩٥٧ – ١٩٥٨ أشارت د. عزة وهبى فى كتابها « السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى » (ص ١٦١ و ١٦٢) إلى قضية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية وهو الشق المتعلق

بالرقابة على سلوك وزارة الداخلية فى مواجهة الخصوم السياسيين لنظام ثورة يوليو ١٩٥٢ والذى يعتبر مرتبطا على نحو مباشر بقضية الحريات السياسية .

وضربت مثلا بالعضوة راوية عطية شمس الدين التى أثارَت فى مناقشة بيان وزير الداخلية قضية أسلوب الشرطة فى التعامل مع المواطنين من وجهة دستورية فبدأت كلامها بالإشارة الى نص المادة (٣٧) من الدستور الذى يحظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا ، وعلقت بعد ذلك بأن الإحساس كان أن الشرطة فى عهد الثورة والدستور ستعدل عن أساليبها القديمة ولكنها لا تزال تستعمل نفس الأساليب فى الاعتداء على المواطنين وإيذائهم ولا يزال رجالها يعتبرون أنفسهم حكاما لا سلطان لأحد عليهم ، وقالت إن الأعضاء لاحظوا كيف كانت الشرطة تتدخل لإرهاب المواطنين وإيذائهم وعندما قاطعها رئيس المجلس بقوله إن هذا خارج عن موضوع المناقشة العامة التى يجريها المجلس ولذلك فإنه يمنعها من الاسترسال فيه على أن تتقدم بما تشاء من أسئلة أو استجابات طبقا للائحة ردت العضوة بأنها لم تخرج عن نطاق بيان وزير الداخلية الذى تكلم عن معاملة الشرطة للجمهور

وقد أيد العضو عبد العزيز مصطفى مرسى العضوة راوية عطية فيما ذهبت اليه فقال إن الوزير لم يرد على كلمتها الخاصة بوجود تعسف من رجال الشرطة .

وقد كرر رئيس المجلس وجهة نظره بهذا الصدد فرد العضو عبد العزيز مصطفى مرسى أنه يريد أن يبين أن هناك تعسفا حقيقيا .

وقد رأس هذا المجلس عبداللطيف بغدادى وكان أنور السادات ومحمد فؤاد جلال وكيلين لأول مجلس بعد الثورة .

وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ارتفع عدد النائبات فى مجلس الوحدة إلى خمس نائبات هن: صفية الأنصارى، وفكيهة سعيد والمحامى مفيدة عبدالرحمن، ود.نعمت مهران وأمينة شكرى وذلك فى الفترة من ٢١ يوليو ١٩٦٠ وحتى ٢٢ يونيو ١٩٦١ وقد تم تعطيل هذا المجلس بعد الانفصال مع سوريا.

وبعد عودة مجلس الأمة مرة ثانية.. والذى امتد من ٢٦ مارس ١٩٦٤ وحتى ٦ أبريل ١٩٦٨ ارتفع تمثيل المرأة تحت القبة إلى ثمانى نائبات من أصل ٣٦٠ مقعداً بنسبة ٢,٣٪ من عدد المقاعد وهن :

ألفت كامل عن الجمالية بالقاهرة، وبثينة الطويل من الإسكندرية، وزهرة رجب، وعائشة حسنين وفاطمة البهى دياب ((أول فلاحه تدخل المجلس عن دائرة شبين القناطر بعد حصولها على ١٤٤٤١ صوتاً)) ، وكريمة العروسى (عابدين)، ومفيدة عبدالرحمن، ونوال عامر (السيدة زينب)

ومن الغريب أن نجد أن هذا العدد للنائبات يقل فى الفصل التشريعى الثالث فى الفترة من ٢٠ مارس ١٩٦٩ واستمر حتى ١٤ مايو ١٩٧١ إلى ثلاث نائبات فقط هن:

بثينة الطويل، ومفيدة عبد الرحمن، ونوال عامر

المرأة فى برلمان الحقبة الناصرية

وعندما تلقى الضوء على بداية تجربة دخول المرأة فى برلمانات جمال عبدالناصر والتي بدأت فى عام ١٩٥٧ وانتهت فى ليلة ١٤ مايو ١٩٧١ .. نجد أنه دخل مجلس الأمة ١٨ نائبة عن العمال والفئات بالإضافة نائبتين سوريتين هما (وداد الأزهرى وجيهان الموصلى) مثلن سوريا فى المجلس الاتحادى فى الفترة من ٢١ يوليو ١٩٦٠ إلى ٢٢ يونية ١٩٦١ .

واستطاعت بعض النائبات رغم حداثة التجربة أن يثبتن وجودهن تحت القبة وكان لبعضهن نشاط بارز. وشاركن فى أعمال المجلس المختلفة ودافعن عن حقوق المواطنين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.. وأثارت راوية عطية التى كانت تعمل صحفية فى صحف أخبار اليوم قضايا تنظيم الأسرة وتشغيل النساء وزيادة دور الحضانات لأبناء العاملات. .. وعندما بدأت أعمال مجلس الأمة تقدمت بعشرات الأسئلة وطلبات الإحاطة للوزراء .. أذكر منها ما نشر فى سبتمبر ١٩٥٧ « العدد ٤٢ » فى مجلة الرسالة الجديدة التى كان يرأس تحريرها الأديب الكبير يوسف السباعى تقول إن عضو مجلس الأمة السيدة راوية عطية احتجت فى مجلس الأمة على ان وزارة الشؤون الاجتماعية تحارب البدع بينما وزارة الإرشاد القومى تشجعها تحت ستار الفنون الشعبية

ويعلق الكاتب احمد حمروش على هذا الاحتجاج فى بابہ لمسات بالمجلة بقوله :

« إن وزارة الإرشاد لم يشاهدها تقدم لنا زارا أو تفتح مندلا أو تشجع السحر على خشبة المسرح ..أظن أن البدع ليست هى الفنون الشعبية !»

وأذكر حتى الآن لافقات المحامية مفيدة عبد الرحمن التى كانت تعلقها فى أحياء الظاهر والأزبكية والسكاكىنى فى دعايتها الانتخابية الملاصق لحي باب الشعريه. الذى ولد فيه كاتب هذه الدراسة ، وتعلم فى مدارسه وأقام فيه لمدة ٤٠ سنة.. واستطاعت مفيدة عبدالرحمن بأسلوبها الخطابى الاشتراك فى مناقشات العديد من مشروعات القوانين التى تهتم موظفى الحكومة.. وأن يقترضوا بضمان مرتباتهم، وطالبت بضرورة توفير

معاشات لمن انتهت خدماتهم قبل عام ١٩٥٦ ومفيدة عبد الرحمن حصلت على ليسانس الحقوق عام ١٩٣٩ ، وشغلت رئاسة جمعية نساء الإسلام عام ١٩٦٠ ، وتصدت لمشاكل الأسرة وأنشأت بيوت للطالبات المغتربات .. وشغلت عضوية مجلس نقابة المحامين .. وتولت تدريب المئات من شباب المحامين .. وانتقلت إلى رحمة الله فى ٣سبتمبر ٢٠٠٢ عن عمر ناهز ٨٨ عاما ، وهى من مواليد الدرب الأحمر بالقاهرة.

أما النائبة ألفت كامل عن دائرة الجمالية فقد دخلت مجلس الأمة لأول مرة فى الفترة من ٢٦ مارس ١٩٦٤ وحتى أبريل ١٩٦٨ عن دائرة الجمالية. وكان نشاطها الرقابى ينصب على الاهتمام بحى خان الخليلى والاهتمام بالصناعات اليدوية التى يتميز بها هذا الحى ، وكانت تطالب بتطوير حى الأزهر وساحة سيدنا الحسين رضى الله عنه ومسجده .. وكان لها إسهامات عديدة فى حل أزمة الإسكان وسلطت الأضواء حول ارتفاع أسعار

المساكن الشعبية التي بدأت الثورة في بنائها للعمال بحلوان وشبرا الخيمة والشرابية واستمرت ألفت كامل عضواً في مجلس الشعب حتى ١٩٩٠.. وكانت أول سيدة تنضم إلى حزب معارض هو حزب الأحرار الذي كان يقوده مصطفى كامل مراد.. ثم أصبحت عضواً في حزب الوفد بعد ذلك.

وفي نفس أدوار الانعقاد ساهمت ابنة السيدة زينب النائبة نوال عامر في مناقشة العديد من قضايا ارتفاع الأسعار والرعاية الصحية للمواطنين ونظم تطبيق التسعيرة الجبرية على التجار.

الفصل الثالث

المرأة فى البرلمان المصري

من ١٩٧١ إلى ٢٠١٠

أما بالنسبة لبرلمانات الحقبة الساداتية.. فقد فض السادات آخر مجلس أمة بقرار جمهورى وإدارى فى ٣ أغسطس ١٩٧١.. وأعلن الرئيس محمد أنور السادات إطلاق اسم مجلس الشعب بدلاً من مجلس الأمة.

وقد مثل المرأة فى الفصل التشريعى الأول الذى بدأ فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ واستمر إلى ١٦ أكتوبر ١٩٧٦ تسع نائبات بنسبة ٢,٢٪ وتولى رئاسة المجلس فى هذه الفترة حافظ بدوى ثم البرلمانى القدير المهندس سيد مرعى والنائبات التسع هن:

ألقت كامل، ورزقة البلشى، وزهرة رجب، ودليلى تكلا، وكريمة العروسى، ومفيدة عبدالرحمن ونوال عامر، وفاطمة عنان، وفايدة كامل.

وفى هذا الفصل نجد أن وجوهاً جديدة بدأت تشارك فى العمل السياسى والبرلمانى مثل د.ليلى تكلا التى تم تعيينها ضمن الأعضاء العشرة الذين يعينهم رئيس الجمهورية اعتباراً من عام ١٩٦٤.. كما دخلت الفنانة فايدة كامل لأول مرة عن دائرة الخليفة واستمرت فى جميع المجالس حتى عام ٢٠٠٥، كما دخلت فاطمة النبوية عنان عن محافظة الدقهلية.. وكانت تعمل صحفية قبل دخولها المجلس، ثم تقلص هذا العدد فى الفصل التشريعى الثانى فى الفترة من ١١ نوفمبر ١٩٧٦ حتى ٢١ أبريل ١٩٧٩ إلى ست نائبات هن:

د.آمال عثمان، ورزقة البلشى، ودليلى تكلا، وكريمة العروسى، ونوال عامر وفايدة كامل.

وكانت هذه هى المرة الأولى التى تدخل فيها د.آمال عثمان مجلس الشعب.. كما تم اختيارها بعد ذلك وزيرة للشئون الاجتماعية خلفاً للدكتورة عائشة راتب فى وزارة ممدوح سالم اعتباراً من ٣ فبراير ١٩٧٧ واستمرارها حتى ٨ يوليو ١٩٩٧.

وبهذا نجد أن د. آمال عثمان قد جلست فى مقعد الوزارة لمدة ٢٠ عاماً، وخمسة أشهر وخمسة أيام، وقد انتخبت د. آمال عثمان وكيله لمجلس الشعب فى أكتوبر ١٩٩٨ خلفاً للمرحوم أحمد حمادى لتكون أول سيدة مصرية تشغل هذا المنصب فى تاريخ البرلمان المصرى منذ نشأته.. ثم شغلت د.آمال عثمان رئاسة اللجنة التشريعية والدستورية فى برلمان ٢٠٠٥ وقد عاصرت د. آمال عثمان رئيسين لمصر هما أنور السادات وحسنى مبارك وتسعة رؤساء لوزارات مصر منذ دخولها الوزارة وحتى خروجها.

■ أكبر تمثيل

وقد شهد الفصلان التشريعيان الثالث والرابع لمجلس الشعب فى الفترة من ٢٣ يونيو ١٩٧٩ حتى ٢٢ يونيو ١٩٨٤، ثم فى الفترة من ٢٣ يونيو ١٩٨٤ وحتى ١٣ ديسمبر ١٩٨٧ أكبر تمثيل للمرأة تحت القبة، فقد أصدر الرئيس أنور السادات القانون ٢١ لسنة ١٩٧٩ بتخصيص ٣٠ مقعداً على الأقل للمرأة فى مجلس الشعب.

وقد دخل مجلس الشعب فى الفصل التشريعى الثالث ٣٥ نائبة - من أصل ٣٩٢ مقعداً بنسبة ٨,٩٪ من مقاعد البرلمان و هن:

إسعاد حسنين ضمرة، د.آمال عثمان، آمال عبدالكريم، امتثال الديب، بثينة الطويل، بهية برادة، ثريا بيومي، جانيت كامل سعد، جلييلة جمعة عواد، حبيبة سحلب، حميدة أبوجبل، روية محمود أحمد بكر، د.زينب السبكي، سعاد عمران، سماء عليوة، د.سهير القلماوى، سهيرة جليانة، سهير العمرى، سوسن الكيلانى، صفية حجازى، عائشة حسنين، ألفت كامل، عصمت كمال نامق، عقيلة السماع، عليية محمد رفعت، عنايات أبواليزيد، فاطمة عنان (أم المعلمين)، د.فاطمة الجمال، فايدة محمود كامل، د.فرخنده حسن، كاملة كامل، ماري سلامة، نعمة إسماعيل يادم، نوال محمد أمين عامر، وجيهة محمد الزلبانى.

ورغم أن تجربة دخول المرأة بكل هذا العدد الكبير إلى البرلمان المصرى كانت تجربة جديدة ولم يعرفها البرلمان من قبل.. لكن بعضهن استطعن إثبات وجودهن والمشاركة بفاعلية وبكل قوة وجهد فى أعمال المجلس فى ذلك الوقت.

وتولت د. سهير القلماوى رئاسة لجنة الثقافة والإعلام واستطاعت بعلمها الغزير وأستاذيتها أن تدافع بكل قوة عن العديد من القضايا الثقافية فى ذلك الوقت.. وتمت مناقشة قضية سفر آثارنا للخارج وما تتعرض له من تلف وضياع وما زالت القضية بلا حسم حتى الآن.

كما برز من هذا العدد الكبير بعض النائبات من خارج القاهرة مثل سهير جليانة نائبة شمال سيناء التى نقلت كل هموم ومشاكل أبناء سيناء إلى المسؤولين تحت القبة.. وكانت صوتاً قوياً فى الدعوة لتأكيد انتماء أبناء سيناء لمصر الأم.. وربط سيناء بالوادي.

وفى الفصل التشريعى الرابع والذى استمر من ٢٣ يونيو ١٩٨٤ وحتى ١٣ ديسمبر ١٩٨٧ فى عهد الرئيس السابق حسنى مبارك استمرت تجربة دخول ٣٦ نائبة إلى مجلس الشعب تطبيقاً للقانون الذى صدر فى عام ١٩٧٩ بتخصيص ٣٠ مقعداً للسيدات بالإضافة إلى ٦ نائبات نجحن فى دوائرهن.

ورغم أن بعضهن لم يكن له أى نشاط أو مشاركة فى العمل البرلمانى فى ذلك الوقت والتزم بعضهن «الصمت المطبق» تجاه ما يعرض أمامهن من قضايا .. لكن على النقيض نجد أن هناك وجوهاً قد برزت وعلى رأسهن د. فرخنده حسن التى عينت بعد ذلك عضواً فى مجلس الشورى ورئيسة لجنة التنمية البشرية ثم أمين عام المجلس القومى للمرأة واستطاعت أن تثير قضايا المحافظة على البيئة لأول مرة تحت قبة مجلس الشعب أولاً.. كما شاركت زميلتها سهير جليانة فى توجيه الأنظار إلى كنوز سيناء الشمالية وضرورة تعميم هذا الجزء من وطننا للقضاء على عزلته وضرورة ربطه بالوادي.

وهؤلاء النائبات اللاتى شاركن فى هذا الفصل التشريعى الرابع - من أصل ٤٨٩ مقعداً بنسبة ٧,٣٪ - هن:

إسعاد حسنين - ألفت كامل - وداد شلبى - د.آمال عثمان - آمال عبد الكريم - امتثال الديب - ثريا لينة - ثريا بيومي - جانيت كامل سعد - جلييلة عواد - روية عطية - رزقة البلشى - روية بكر - زينب رمضان - زينب عفيفى - زينب فايزى - سكينه ثابت عمر - سماء عليوة - سهير جليانة - سوسن الكيلانى - عائشة حسنين - عطيات لبيب سليمان - عليية محمد رفعت - فاطمة عبد المنعم عنان « أم المعلمين » - عنايات أبواليزيد - فايدة كامل - فردوس الأودن - ليلي قورة - ليلي حسن - ناهد صالح عبدالعال - نعمة يادم - نوال عامر - نور القاضى - وجيهة الزلبانى - يسرية

درويش السقعان - وفاء الحادقة.

وفى عام ١٩٨٧ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بإلغاء القانون ٢١ لسنة ١٩٧٩ .. ويقضى بإلغاء مقاعد المرأة استناداً إلى أن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة والذي ينص عليه الدستور.

كما أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستورية القانون ١٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن الانتخابات بنظام القائمة النسبية .. وتم تعديله ليشمل نظام القائمة النسبية والفردى .

وبهذا نجد أن الفصلين الثالث و الرابع قد شهدا أكبر تمثيل للمرأة فى البرلمان المصرى منذ نشأته وحتى الآن.

وقد انعكست أحكام الدستورية العليا بالغاء القانون ٢١ لسنة ١٩٧٩ و القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ على عدد النائبات فى الفصل التشريعى الخامس الذى عقد فى الفترة من ٢٢ أبريل ١٩٨٧ إلى ١١ أكتوبر ١٩٩٠ حيث تقلص عدد النائبات إلى ثماني عشرة نائبة من أصل ٤٥٨ عضواً بنسبة ٤٪.

وأن النائبات واصلن بقاءهن تحت القبة فى هذا الفصل أيضاً ولكن وجدنا أنه تم تعيين د. فوزية عبدالستار أستاذ القانون الجنائى بحقوق القاهرة فى هذا الفصل.

وقد ضم هذا الفصل النائبات:

ألفت كامل - د. آمال عثمان - امتثال الديب - ثريا بيومى - ثريا لبنة - جانيت كامل سعد - جلييلة عواد - سماء عليوة - سوسن الكيلانى - عنايات أبو اليزيد - فاطمة عنان " ام المعلمين " - فايدة كامل - فردوس الأودن - د. فوزية عبدالستار - د. ليلي تكلا - ليلي حسن - نوال عامر - هيام كشيك.

وفى الفصل التشريعى السادس تقلص عدد النائبات إلى عشر نائبات فقط - من أصل ٤٥٤ مقعداً وذلك فى الفترة من ١٣ ديسمبر ١٩٩٠ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٩٥ .. كان منهن سبع نائبات بالانتخاب وثلاث معينات .. وقد تولت د. فوزية عبدالستار رئاسة اللجنة التشريعية .. والتي تعتبر من أهم اللجان فى مجلس الشعب و مطبخه التشريعى الذى يناقش ويعد مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة والأعضاء إلى المجلس قبل إرسالها إلى القاعة.

ونائبات هذا الفصل التشريعى اللاتى يمثلن ٢,٢٪ من عدد الأعضاء هن:

أم كتلوم عبده شلبى (وداد شلبى) - آمال عثمان - ثريا لبنة - جلييلة عواد - حورية مجاهد- سوسن الكيلانى- فايدة كامل- د. فوزية عبدالستار - د. منى مكرم عبيد- وجيهة الزلبانى.

ونلاحظ أنه تم تعيين د. منى مكرم عبيد الأستاذ بالجامعة الأمريكية لأول مرة فى هذا الفصل التشريعى وقد انضمت لحزب الوفد ثم استقالت ومارست دورها البرلمانى كمستقلة.

وشهد الفصل التشريعى السابع الذى عقد فى الفترة من ١٣ ديسمبر ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ انخفاض عدد النائبات إلى تسع نائبات - من أصل ٤٥٤ مقعداً بنسبة ١,٦٪ - كان منهن أربع معينات وخمس بالانتخاب وهؤلاء النائبات هن:

د.آمال عثمان - أنجيل بطرس سمعان - ثريا لبنة - جلييلة عواد -سوسن الكيلانى - فايدة كامل - د.نوال التطاوى- ود.هناء سمير فهمى- يسرية نصيف لوزا.

ونلاحظ أنه تم تعيين ثلاث نائبات من الأقباط للمحافظة على تمثيل الأقباط فى مجلس الشعب.. كما تم أيضاً تعيين د.نوال التطاوى لتصبح بعد ذلك وزيرة للاقتصاد والتعاون الدولى فى ٤-١ - ١٩٩٦ وكانت رئيسة لأحد البنوك من قبل وهى أول سيدة مصرية تشغل هذا المنصب .

وفى الفصل التشريعى الثامن الذى عقد فى الفترة من ديسمبر ٢٠٠٠ حتى يوليو ٢٠٠٥ بلغ عدد النائبات فيه ١٢ نائبة من أصل ٤٥٤ بنسبة ٢,٦٪ و هن:

ناريما الدرمللى، د.آمال عثمان، وفايدة كامل وعزة الكاشف، وعواطف كحك، وزينب فايزى، وفايزة الطهناوى.

وتم تعيين د. هدى رزقانة ود.فايقة الرفاعى ود.زينب رضوان، ود.جورجيت قلينى.. ثم استكملت المذبة فريدة الزمر هذا الفصل التشريعى من الدورة الثالثة بعد وفاة نائب كرداسة تامر طابع بعد أن خاضت الانتخابات عن الجيزة.

ونلاحظ أن محافظات الصعيد كانت ممثلة فى البرلمان بعد نجاح السيدات بها.. فعواطف كحك من الفيوم وناريما الدرمللى من سوهاج وفايزة الطهناوى من المنيا، وزينب فايزى من بنى سويف. بينما عزة الكاشف كانت من دمياط.

وقد برزت د.فايقة الرفاعى فى إثارة العديد من القضايا الاقتصادية تحت القبة وكانت نائبة لمحافظ البنك المركزى.

وقد سجلت د.هدى رزقانة فى المضابط أنها أول سيدة فى البرلمان المصرى يتم رفع الحصانة البرلمانية عنها بسبب قضايا مالية مع بعض الخصوم.

وكانت النائبة د.هدى رزقانة قد أصدرت شيكين بنكيين الأول بمبلغ ٧٥١٢٥ ألف جنيه لا يقبله رصيد كاف.

والثانى كان بمبلغ ١٠٢ ألف جنيه ووجد أن التوقيع غير مطابق لنماذج التوقيع لدى البنك وذلك لصالح ميرفت كمال شوكت التى قامت برفع دعوى ضد النائبة.. وقد وافق المجلس على طلب وزير العدل برفع الحصانة عنها لاتخاذ الإجراءات قبلها فى القضية رقم ٢٣٨٠١ لسنة ٢٠٠٣ جنح العجوزة.

وفى جلسة رفع الحصانة التى عقدت فى إبريل ٢٠٠٤ لم تحضر النائبة هذه الجلسة.. وقد علق د. سرور رئيس مجلس الشعب السابق على طلب رفع الحصانة أنه أعطى النائبة أكثر من فرصة لتسوية أوضاعها لكن ذلك لم يحدث منها.. وفى الفصل التشريعى التاسع تم تعيينها مستشارة للجنة الصحة بمجلس الشعب

وفى الفصل التشريعى التاسع ٢٠٠٥-٢٠١٠ تقلص عدد النائبات إلى تسع نائبات منهن :

د.آمال عثمان وجمالات رافع وهيام عامر وشاهيناز النجار وهؤلاء النائبات نجحن فى الانتخابات.

وتم تعيين د.جورجيت قلينى للمرة الثانية فى هذا الفصل وتميزت بالحماسة الشديدة فى عرض قضايا المرأة والطفولة والهجرة غير المشروعة..وتصدت د. جورجيت لوزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان عندما كان يريد ردم جزء من النيل أمام فندق « الفور سيزون » وبناء مسطح خرسانى فوق النيل من أجل حل مشكلة المرور بكورنيش النيل بالإضافة إلى د.زينب رضوان وثناء البنا وسيادة جريس.

وقد تم انتخاب د. زينب رضوان وكيلاً لمجلس الشعب عن الفئات لتكون ثانى سيدة مصرية تحتل هذا المنصب بعد د.آمال عثمان.. وقد استقالت د.شاهيناز النجار فى الدور الثالث من الفصل التشريعى التاسع بعد أن مثلت دائرة المنيل ثلاث سنوات .. لكنها استقالت بعد زواجها من أحمد عز أمين التنظيم الأسبق بالحزب الوطنى المنحل ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب السابق.

وشاهيناز من مواليد ١٩٦٩/١٠/٩ وحصلت على ليسانس آداب من جامعة القاهرة ثم قامت بدراسة الطب فى الولايات المتحدة ثم فى القاهرة.

وقد أرسلت د.شاهيناز النجار استقالتها إلى د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق دون أن تعلن عن أسباب الاستقالة.

وقد تم تطبيق المادة ٣٨٥ من اللائحة الداخلية بأن الاستقالة من عضوية المجلس تقدم إلى رئيس المجلس مكتوبة وخالية من أى قيد أو شرط.. وقد قرر مكتب المجلس قبولها.. وأبلغ رئيس مجلس الشعب وزير الداخلية خلو مكان د. شاهيناز النجار وحل محلها د.مجدى علام فى دائرة المنيل ومصر القديمة، وتسجل شاهيناز أنها أول نائبة تقدم استقالتها من عضوية مجلس الشعب من أجل زواجها من أمين تنظيم حزب الأغلبية (الحزب الوطنى المنحل) .. واختفت من الساحة السياسية والإعلامية تماماً.. وسجل عز وشاهيناز أول سابقة برلمانية فى زواج نائبة من نائبة.

وأذكر أن النائب السابق مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة الأسبوع قد اعترض على استقالتها وقال إننا فى الوقت الذى نسعى فيه إلى تمكين المرأة وأن تشارك فى العمل السياسى نفاجاً بأنها تقدم استقالتها رغم أنها حصلت على ثقة أبناء دائرتها.



عموماً فرغم أن مصر كانت أولى الدول العربية فى تمثيل المرأة فى البرلمان لكن الأرقام تقول إن النسبة كانت متدنية للغاية بالمقارنة ببعض الدول العربية فقد وصل عدد النائبات فى المدة ١٩٥٧ - ٢٠١٠ (١٦٢) نائبة فقط، فتونس مثلاً تصل نسبة تمثيل المرأة فى برلمانها ٢٢٪ وفى موريتانيا ١٨٪ والسودان ١٤,٧٪ وخصص السودان ٢٥٪ من المقاعد للمرأة.

الفصل الرابع

قصة الكوتة المصرية

كان الحل لزيادة مقاعد المرأة في البرلمان هو صدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ لتعديل المادة الثالثة للقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وأن الهدف منه توفير تلك المقاعد للمرأة .

وقال د. مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية، - في ذلك الوقت - وأحد فرسان لجنة محادثات عودة طابا إلى حوض مصر «وذلك ما فطن إليه التعديل الدستوري للمادة ٦٢ الذى تم فى عام ٢٠٠٧ و هو مساندها وتقديم دعم إيجابى لها يدفع بها إلى خوض العملية الانتخابية بإقدام أكثر وإصرار أوفر بعد أن عزفت عن ذلك أحقابا طويلة لأسباب عديدة تجاوزها التطور الذى حققه المجتمع لصالح المرأة وإلى جانبها.

وكان لابد من إفساح المجال لاكتساب الخبرات والتعرف على المعطيات التى تصاحب العملية الانتخابية حتى نتمكن من أن نتعامل معها بعد ذلك دون حاجة إلى تلك المساندة وذلك الدعم».

و أشار د. مفيد شهاب أثناء المناقشات الساخنة التى دارت تحت القبة إلى أن الدوائر الانتخابية المخصصة للمرأة ستكون لمدة فصلين تشريعيين، والفصل التشريعى مدته فى مجلس الشعب خمس سنوات - يؤمل بعدها - أن تكون المرأة قد تمرست وحصلت على الأسباب التى تقدر معها على أن تزاحم وتنافس الرجل فى الدوائر الأصلية، وإذا ثبت أن التجربة لم تنجح بعد وأن الخبرات لم تكتمل فلا بد أن يزيد الفصلان فصلا زائدا أو أكثر وفقا لما يكتشف فى حينه، ويتم تقديره فى ضوء التطبيق العملى على مدى الفصلين.

وأصبحت المادة الثالثة بعد تعديلها بالقانون ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ كالتالى :

« تقسم جمهورية مصر العربية الى دوائر انتخابية ، لانتخاب اربعمائة واربعة وأربعين عضوا كما تقسم دوائر أخرى لانتخاب أربعة وستين عضوا ، يقتصر الترشيح فيها على المرأة ، ويكون لفصلين تشريعيين» وكان قد سبق تعديل هذه المادة بالقرارين بقانونين رقمى ٢١ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٩ ، وبالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٣ ، والقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، والقرار بقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ .

وقد تم تقسيم الجمهورية إلى ٣٢ دائرة انتخابية فى ٢٠١٠ على النحو التالى:

أولاً: دائرتان لكل من محافظات القاهرة ، والدقهلية ، وسوهاج لانتخاب ٤ أعضاء لكل محافظة .

ثانياً: دائرة واحدة فى باقى المحافظات لانتخاب عضوتين فقط .. والمحافظات هى :

حلوان – الإسكندرية – بور سعيد – الإسماعيلية – السويس – القليوبية – الشرقية – دمياط – كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – البحيرة – الجيزة – ٦ أكتوبر – الفيوم – بنى سويف – المنيا – أسيوط – قنا – الأقصر – أسوان – مطروح – الوادى الجديد – البحر الأحمر - شمال سيناء – جنوب سيناء .

وبذلك وصل عدد مقاعد المرأة المخصصة لها ٦٤ مقعدا فى مجلس الشعب ٢٠١٠م - ٢٠١١م

وعموما فإن كلمة " الكوتة " هى كلمة من أصل لاتينى وهى تعنى حصة .. وقد استخدمت الأنظمة السياسية نظام

الحصة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة فى البرلمانات أو المجالس الشعبية .

وقد انقسمت هذه الأنظمة تجاه نظام الحصص المخصصة للمرأة الى أربعة أنظمة :

الأول : نص عليه الدستور مثل فرنسا-أو غندا-بور كينا فاسو-الأرجنتين-الفلبين .

الثانى : نص عليه قانون الانتخابات فى بعض الدول مثل البرازيل - المكسيك - باكستان - إندونيسيا .

الثالث : التزام حزبى اختيارى تقوم الأحزاب فيه بوضع ٥٠ ٪ من عدد المرشحين فى قوائمها من السيدات وتطبق هذا النظام ٦١ دولة كالدول الإسكندنافية و إيطاليا و النرويج .

الرابع : أن تقوم الأحزاب بوضع المرأة بالإجبار فى قوائمها مثل السويد أو بنص قانونى مثل ألمانيا -المغرب والجزائر وتونس .



ومن ناحية أخرى فإننى أرى أنه لزيادة عدد مقاعد المرأة فى مجلسى الشعب والشورى فإن ذلك يتم عن طريق أن تضع الأحزاب السياسية المرأة على خريطة ترشيحاتها فى الانتخابات.. وفى مقدمة قوائمها. وأن تقوم الأحزاب بالوقوف وراء المرشحات ودعمها بالمال والدعاية والتأييد الكامل لها إن كانت هذه الأحزاب تؤمن بدور المرأة إيماناً كاملاً وحقيقياً وليس إيماناً شكلياً فى بعض الأحيان .. فكل الأرقام تثبت أن الأحزاب فى الانتخابات تحجم عن ترشيح المرأة.

الفصل الخامس

المرأة في مجلس الشورى

أما قضية دخول المرأة إلى مجلس الشورى.. فإنها بدأت مع تعديل الدستور الدائم في عام ١٩٨٠ ونص فيه على إنشاء مجلس الشورى وتنظيم اختصاصاته في المادتين ١٩٤ - ١٩٥ قبل تعديلهما في التعديلات الدستورية الأخيرة.

ونلاحظ أنه تم تعيين ٥ نائبات في دور الانعقاد الأول الذي بدأ في الأول من نوفمبر عام ١٩٨٠ واستمر حتى الدور الثالث الذي انتهى في ٣١ أكتوبر ١٩٨٣. بالإضافة إلى العضوتين اللتين نجحتا في الانتخابات عن محافظتي القاهرة والجيزة وهما د. شفيقة ناصر أستاذ علم التغذية بطب قصر العيني ، ود. نبيلة الإبراشي الأستاذة بالمركز القومي للبحوث وكانت أصغر الأعضاء سنا .. وبذلك وصل عدد النائبات في أول دور انعقاد لمجلس الشورى ٧ نائبات من أصل ٢١٠ أعضاء بنسبة ٣,٣ % .

وكان من أبرز من تم تعيينهن الصحفية أمينة السعيد التي أصبحت بعد ذلك رئيس مجلس إدارة دار الهلال وكانت رئيس تحرير مجلة حواء، بالإضافة إلى الإذاعية الكبيرة صفية المهندس والتي أصبحت رئيسا للإذاعة.. كما تم تعيين الإعلامية همت مصطفى التي كانت تجرى الأحاديث مع الرئيس أنور السادات في قريته ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية . ويذكر في حواراته ذكرياته عن قريته، و بلدته والتعليق على الأحداث السياسية التي يمر بها العالم.

وقد ارتفع عدد النائبات من الدور الرابع إلى السادس في الفترة من أول نوفمبر ١٩٨٣ وحتى ٣١/١٠/١٩٨٦ إلى ثمانى نائبات من أصل ٢١٠ أعضاء بنسبة ٣,٨ % .. بتعيين د. فرخنده حسن في مجلس الشورى بعد أن كانت عضوة في مجلس الشعب.. اما همت مصطفى فقد استقالت في الدور الرابع والنائبات هن :

أمينة السعيد – أنجيل بطرس- شفيقة ناصر- صفية المهندس- د. فرخنده حسن – د. نبيلة الإبراشي – نهوت محمود عبد الله- همت مصطفى

وانخفض عدد النائبات المعينات في الشورى إلى خمس نائبات في الدور السابع للشورى الذي بدأ في ١١ نوفمبر ١٩٨٦ واستمر للدور التاسع حتى ٢٢ أبريل ١٩٨٩ من اصل ٢١٠ نواب بنسبة ٢,٣ % ودخلت فيه لأول مرة د. زينب رضوان والنائبات هن :

أنجيل بطرس- د. زينب رضوان – د. شفيقة ناصر – د. فرخنده حسن – د. نبيلة الإبراشي

ولكن المؤشر صعد إلى تعيين ١١ سيدة في دور الانعقاد العاشر والذي بدأ في ٢٤ يونيو ١٩٨٩ واستمر حتى ١٣ يوليو ١٩٩٢ من أصل ٢٥٨ عضوا بنسبة ٤,٢ % وقد تم تعيين الفنانة أمينة رزق لأول مرة في مجلس الشورى.. وللحق فإنها كانت تساهم في مناقشات المجلس وتطرح العديد من القضايا والدفاع عن أصحاب المعاشات. والنائبات هن :

أمينة رزق- حبيبة سحلب- حمدية زهران – د. زينب السبكي – سامية الجندي - سلوي فهمي- د . سميحة القليوبي- سهير جالبانة – عائشة عبد الهادي – د. فائزة حمودة – كريمة العروسي .

وفي دور الانعقاد الثالث عشر إلى الخامس عشر في الفترة من ١١-١١-١٩٩٢ وحتى ٢٤-٦-١٩٩٥ ارتفع عدد النائبات إلى ١٢ نائبة بزيادة نائبة واحدة هي الصحفية سكينه فؤاد وتم تعيين د. فرخنده حسن بدلا من د. فائزة حمودة وذلك من أصل ٢٥٨ عضوا بنسبة ٤,٦ % والنائبات هن :

أمينة رزق- حبيبة سحلب – د.حمدية زهران – د. زينب السبكي- سامية الجندي- سكينه فؤاد- سلوي فهمي – د. سميحة القليوبي – سهير جلابنة – عائشة عبد الهادي- د. فرخنده حسن- كريمة العروسي .

ووصل عدد النائبات فى الدور السادس عشر وحتى الثامن عشر أى من ٨-١١ – ١٩٩٥ وحتى ٢٤-٦-١٩٩٨ إلى ١٥ نائبة من أصل ٢٦٤ عضوا بنسبة ٥,٦ ٪ .. حيث عينت د. أمينة الجندي لأول مرة ومعها د. سعاد كامل ود. عايدة نصير ود. نازلى معوض والنائبات هن :

د. أمينة الجندي – أمينة رزق- حبيبة سحلب – د.حمدية زهران – د. زينب السبكي- د.زينب صفر- د. سعاد كامل- سكينه فؤاد – سلوي فهمي – د. سميحة القليوبي –سهير جلابنة – عائشة عبد الهادي – د.عايدة نصير – د.فرخنده حسن- د. نازلى معوض أحمد.

وفى الدور التاسع عشر إلى الحادى والعشرين أى فى الفترة من نوفمبر ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ تم تعيين الفنانة مديحة يسرى بدلا من الفنانة أمينة رزق ، وتعيين د. يمن الحماقى بعد وفاة النائبة هدى أبو الفتوح قبل بدء دور الانعقاد ووصل عدد النائبات الى ١٦ نائبة من أصل ٢٦٤ عضوا بنسبة ٦ ٪ وهن :

د. أمينة الجندي- د. زينب السبكي – د.زينب صفر- د.سعاد كامل- سكينه فؤاد – سلوي فهمي- سهير جلابنة-عائشة عبد الهادي- عايدة نصير – د. عزيزة يوسف- د.فرخنده حسن- مديحة يسري- د. نازلى معوض- هبة حندوسة – هدى أبو الفتوح – د. يمن الحماقى .

وانخفض عدد النائبات الى ١٥ نائبة مرة اخرى فى الدور الثانى والعشرين الى الرابع والعشرين أى من عام ٢٠٠١ الى ٢٠٠٤ من أصل ٢٦٤ عضوا بنسبة ٥,٦ ٪ .. ولكن تم تعيين نائبات جدد بالإضافة الى بعض النائبات القدامى ونائبات هذا الدور هن :

د.أميمة صلاح الدين- د.زينب صفر- د.سعاد كامل- سكينه فؤاد- د.سلوي بيومي- د.إجلال حافظ - سهير جلابنة- عائشة عبد الهادي- د.عزيزة يوسف- د.فرخنده حسن- د.ليلي الخواجة- مديحة يسري – د.هبة حندوسة- د.هناء خير الدين- د.يمن الحماقى .

وارتفع مؤشر تعيينات المرأة فى الدور الخامس والعشرين إلى السابع والعشرين من عام ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧ الى ١٨ نائبة من أصل ٢٦٤ عضوا بنسبة ٦,٨ ٪ والنائبات هن :

أميمة صلاح الدين- د.زينب صفر- سامية شنودة- د.سلوي بيومي- د.سلوي شعراوي جمعة- سهام جبريل- عائشة عبد الهادي- د.عزيزة يوسف- علا عباس- د.فرخنده حسن- د.ليلي الخواجة-منال حسين- نبيلة الخضري- هدى محمد- د.هناء خير الدين- د.يمن الحماقى- ماجي الحلواني- د.إجلال حافظ .

وقد ارتفع مؤشر تعيين السيدات فى مجلس الشورى ليصل إلى تعيين ٢٠ نائبة فى دور الانعقاد الثامن والعشرين الذى بدأ فى عام ٢٠٠٧ واستمر إلى الدور الثلاثين، حيث انتهى فى عام ٢٠١٠ بالإضافة الى عضوة واحدة بالانتخاب هى ابتسام أبو رحاب وبذلك وصل عد النائبات فى هذه الدورة الى ٢١ نائبة من أصل ٢٦٤ عضوا بنسبة ٨ ٪ وتضم قائمة المعينات العديد من النائبات اللاتي احتلن ومازلن بعض المناصب العلمية.

فالقائمة تضم د. زينب صفر الأستاذة بكلية الهندسة جامعة القاهرة، ود. سلوى شعراوي الأستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ود. عزيزة يوسف الأستاذة بالمركز القومي للبحوث ود. ليلى الخواجة ود. ماجى الحلوانى العميد الأسبق لكلية الإعلام.

وكانت الكاتبة الصحفية سكيمة فؤاد من أفضل النائبات المعارضات تحت القبة وساهمت فى إلقاء الضوء على قضايا تناقص الأراضى الزراعية وانخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية خاصة محصول القمح، وتصدت بكل شجاعة لسياسة الدكتور يوسف والى وزير الزراعة الأسبق فى زراعة الفراولة والكانتلوب واستخدام المبيدات المسرطنة! كما تصدت بكل جرأة لوزير الثقافة فاروق حسنى الأسبق حول قضايا الإهمال والتدهور وسرقة الآثار المصرية، وحقيقة البعثات الأثرية التى تعمل فى ترميم آثارنا وأن الكفاءات المصرية لا تعمل فى الترميم ولا تتم الاستعانة بها وأن المياه الجوفية تتراكم فى معبدى الأقصر والكرنك!



ويمكن أن نقول إن المرأة تحت قبة الشورى تساهم بكل هدوء فى المناقشات التى تجرى فى المجلس بعيدا عن الالتزام الحزبى الذى يقيد بعضهن فى مجلس الشعب.. وشاركت النائبات بكل قوة فى المناقشات الخاصة بالبطالة والتعليم ومحو الأمية ، وتجارة الأعضاء ، والأحوال الشخصية للمرأة وقضايا التعليم العام والفنى وتطوير التعليم الجامعى والبحث العلمى .

وقد تم اختيار النائبة عائشة عبد الهادى وزيرة للقوى العاملة من بين نائبات مجلس الشورى هذه الدورة (٢٠٠٧-٢٠١٠) .

وكانت عائشة عبد الهادى قد تم تعيينها فى مجلس الشورى لأول مرة فى دور الانعقاد العاشر فى عام ١٩٨٩ واستمر تعيينها حتى الدور الواحد والثلاثين (٢٢ سنة) .

وقد تم اختيار عائشة عبد الهادى وزيرة للقوى العاملة رغم أنها لا تحمل أية شهادات علمية.. ، حيث كانت سكرتيرة المرأة فى الاتحاد العام لعمال مصر ونقابية عمالية قديمة. ونائبات هذه الدورة هن:

د. إجلال حافظ- د. زينب صفر- سامية شنودة- د. سلوى بيومي- د. سلوى شعراوي- سهام جبريل- عائشة عبد الهادى- عبلة الهوارى- د. عزيزة يوسف- د. علا الحكيم- علا عباس- د. فخرخندة حسن- د. ليلى الخواجة- ليلى بسيونى- د. ماجى الحلوانى – منال حسين- نبيلة الخضري- د. نجوى الفوال- د. هدى محمد رشاد- د. يمن الحماقى- ابتسام أبو رحاب وبعد انتخابات التجديد النصفى فى يونيو ٢٠١٠ و صدور القرار الجمهورى فى ٢٢ يونيو ٢٠١٠ بالأعضاء المعينين ارتفع عدد النائبات فى دور الانعقاد الواحد والثلاثين إلى ٢٢ نائبة من أصل ٢٦٤ عضوا بنسبة ٨,٣ ٪. منهم عضوتان فقط بالانتخاب وهما هدى الطبلاوى من كفر الشيخ والثانية ابتسام ابو رحاب من الوادى الجديد .

أما النائبات المعينات فهن :

إجلال حافظ - إيفا مقار - د. زينب صفر - سامية جرجس - د. سلوى بيومي- د. سلوى شعراوي- سهام جبريل- عائشة عبد الهادى- د. عالية المهدي- د. عزيزة يوسف- عبلة الهوارى- د. علا سليمان- علا عباس - د. فخرخندة حسن- د. ليلى الخواجة- د. ليلى بسيونى- د. منال حسين- د. نجوى الفوال- د. هدى رشاد محمد- د. يمن الحماقى .



وتقول دراسات مركز المعلومات بمجلس الشورى إن عدد السيدات اللاتي حصلن على عضوية المجلس منذ بدايته عام ١٩٨٠ حتى تجديد يونيو ٢٠١٠ بلغ ١٥٠ سيدة منهن ٤٩ بالتعيين لأكثر من دورة .. وأربع فقط بالانتخاب. تحمل ٣٣ نائبة منهن درجة الدكتوراه، ونائبتان مهندستان .. وشغلت د. أمينة الجندي منصب وزيرة التأمينات الاجتماعية والتي تم تعيينها في مجلس الشورى في دور الانعقاد السادس عشر واستمرت حتى الدور الحادى والعشرين اى من ٨ نوفمبر ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠١ .

و تسجل المضابط أن د.فرخنده حسن من أقدم النائبات اللاتي تم تعيينهن في مجلس الشورى .. (٢٥ سنة) فقد تم تعيينها في عام ١٩٨٣ كما أنها أول نائبة تم انتخابها رئيسة للجنة التنمية البشرية .وهى أستاذة الجيولوجيا فى الجامعة الأمريكية .

وتحتل د. زينب صفر المركز الثالث فى سنوات التعيين بالمجلس (١٦ سنة) فقد عينت فى الدور السادس عشر الذى بدأ فى عام ١٩٩٥ .

واحتلت النائبات سهير جالبانة وعزيزة يوسف و د . يمن الحماقى المرتبة الرابعة فى عدد سنوات العضوية ، واحتلت النائبات سلوى فهمى د.زينب السبكي ، وسكينة فؤاد و د.إجلال حافظ ، د.سلوى بيومى و د.ليلى الخواجة المرتبة الخامسة فى عدد سنوات العضوية.

الفصل السادس

حق المرأة فى الترشيح
والتصويت فى برلمانات العالم

عند الحديث عن حق المرأة فى الترشيح والتصويت فى برلمانات العالم.. فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أولى دول العالم التى منحت المرأة حق الترشيح فى عام ١٧٨٨، بينما حصلت على حقها فى التصويت عام ١٩٢٠.

ورغم أن المملكة المتحدة تعتبر من الدول العريقة فى الديمقراطية وأول دولة تم تأسيس مجلس النواب بها، وأعقبه مجلس العموم.. لكن لم يقرر حق التصويت والترشيح للمرأة إلا فى عام ١٩٢٨، وكان يتضمن هذا الحق بعض القيود الخاصة بالسن والمؤهل والنصاب المالى، ولكن تم إلغاء هذه القيود بعد ذلك.

أما المرأة فى النرويج فقد حصلت على حق الترشيح فى عام ١٩٠٧ ولكن بشروط وقيود، واستراليا فى عام ١٩٠٢ بقيود، وهولندا عام ١٩١٧، والنمسا وكندا منحت حق التصويت فى ١٩١٨، وبلاروس وبلجيكا (التصويت ويخضع لقيود وشروط) ولكسمبورج وهولندا (تصويت) ونيوزلندا (الترشيح للانتخاب) والسويد (حق الترشيح والانتخاب بقيود وشروط) واوكرانيا فى عام ١٩١٩

وفى عام ١٩٢٠ حصلت المرأة على حق التصويت والترشيح فى البانيا، والترشيح فقط فى كندا والجمهورية التشيكية و سلوفاكيا، ثم البرازيل وكوبا والبرتغال وتركيا فى ١٩٣٤، والكونغو وغينيا الاستوائية وفيجى وإيران وكينيا والمغرب عام ١٩٦٣.

وكانت سوريا من أولى الدول العربية التى أعطت المرأة حق التصويت فى عام ١٩٤٩ ثم حق الترشيح للانتخابات عام ١٩٥٣، يليها مصر فى عام ١٩٥٦ ونص الدستور المصرى على حق الترشيح والتصويت ومعها جزر القمر ومالى والصومال، و ماليزيا و زمبابوى فى عام ١٩٥٧، وبوركينا فاسو وتشاد وغينيا و نيجيريا فى عام ١٩٥٨، وتونس فى ١٩٥٩، والجمهورية العربية اليمنية فى ١٩٧٠، وفى ١٩٦٤ حصلت المرأة على حق الترشيح فى الباهاما و ليبيا والسودان.

والأردن وجزر سليمان عام ١٩٧٤، ثم أنجولا والرأس الأخضر وموزمبيق وساوتومى فى عام ١٩٧٥ والبرتغال فى عام ١٩٧٦، وغينيا بيساو ١٩٧٧، وجزر مرشال فى عام ١٩٧٩ وجيبوتى ١٩٨٦، وجمهورية أفريقيا الوسطى ونامبيا ١٩٨٩، وجنوب أفريقيا (السود) فى عام ١٩٩٤.

وكان من آخر الدول العربية التى أعطت حق التصويت للمرأة هى الكويت ودولة الإمارات العربية

ويمكن أن نقول إنه خلال نصف قرن أى فى خلال خمسين عاما تضاعف عدد الدول التى نشأت بها برلمانات سبع مرات.. وتضاعفت نسبة النساء العضوات فى البرلمانات أربع مرات.

ففى عام ١٩٤٥ كانت نسبة العضوات فى ٢٦ برلمانا عالميا ٠,٣% من عدد الأعضاء وكانت ٢,٢% عضوات بمجلس الشيوخ وقد بلغت هذه النسبة فى برلمانات ١٩٩٧، ١١,٧% من عدد الأعضاء.

وكانت مبادرات الاتحاد البرلمانى الدولى الذى أسس فى عام ١٨٨٩ تؤكد دائما على حق المرأة فى ممارسة دورها السياسى وحقها فى التصويت والانتخابات باعتبارها أحد العناصر المهمة لأى مجتمع، وكان الاتحاد الدولى يؤكد على مبدأ المساواة بين الحقوق المدنية والسياسية للرجال والنساء.

ويدعو الإتحاد برلمانات العالم التي لم تكن النساء فيها يتمتعن بجميع الحقوق السياسية أن تتخذ التدابير التشريعية اللازمة لتصحيح وضع المرأة وأنها يجب أن تمنح حق التصويت والترشيح.

ومن الطريف أنه على مدى نصف قرن وبالتحديد في الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩٦ من التاريخ العالمي للبرلمانات.. فإن ٣٨ دولة من ١٨٦ دولة بها مؤسسات تشريعية انتخبت ٧١ امرأة لتكون رئيسة لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ منها أستراليا (الشيوخ) في عام ١٩٨٧ ، كرواتيا (الشيوخ) في ١٩٩٣ ، ألمانيا (البوندستاغ) في ١٩٧٢ ، السويد (المجلس الوطني) في عام ١٩٩١ ، المملكة المتحدة (مجلس العموم) في ١٩٩٢ ، اليابان (مجلس النواب) في ١٩٩٣ .

وكانت النمسا هي الدولة الوحيدة التي انتخبت امرأة لرئاسة البوندسرات قبل الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في عام ١٩٢٧ .

وعموماً.. فإن الإتحاد البرلماني الدولي رأسته امرأة هندية هي السيدة نجمة هبة الله لتكون أول امرأة تتولى رئاسة هذا الإتحاد البرلماني الدولي.. فهل يمكن أن نرى المرأة المصرية رئيسة لمجلس الشعب في يوم من الأيام؟

أما آخر السيدات اللاتي تولين رئاسة البرلمانات في العالم هي " فاهميديا ميرزا " (٥٢ عاماً) في مارس ٢٠٠٨ حيث تولت رئاسة البرلمان الباكستاني وتعتبر أول سيدة تتولى هذا المنصب منذ استقلال باكستان عام ١٩٤٧ .

وكانت السيدة فاهميديا ميرزا من القيادات البارزات في حزب الشعب الذي كانت تتزعمه رئيسة الوزراء الراحلة (بنازير بوتو) وقد فازت فاهميديا بهذا المنصب بعد حصولها على أصوات ٢٤٩ نائباً من بين ٣٤٢ نائباً وقد حصل منافسها سرداد إصرار تارين على ٧٠ صوتاً فقط!

وهي تنحدر من عائلة " قاضي " المعروفة في السند وتم انتخابها ٣ مرات متتالية كنائبة بمجلس النواب منذ عام ١٩٩٧ وقد مارست منذ تخرجها عملها كطبيبة في بلادها ولم تسع للسفر إلى الخارج وعملت كمديرة لأحد أكبر مصانع السكر في البلاد منذ عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٩ ثم أصبحت المديرية التنفيذية للمصنع ، وساهمت أسرتها في تطوير الوضع الاقتصادي والسياسي للسند، وكان جدها (قاضي عبد القيوم) أول رئيس مسلم لمدينة حيدر أباد وكان والدها قاضي عابد وزيراً للتعليم والمياه والطاقة وشقيقها قيادي بارز في حزب الشعب الباكستاني وهي متزوجة من طبيب ولديها ٤ أطفال.

أما آخر الدراسات التي ظهرت في فبراير ٢٠٠٨ فقد أشارت إلى أن النساء شغلن أماكن أكثر في البرلمانات في شتى أنحاء العالم خلال السنوات الثلاث الماضية ولكن المسؤولين قالوا إن هذه التقدم بطيء وأن تطبيق نظام الحصص هو الحل لعلاج دخول المرأة إلى البرلمان، وتشير خريطة العالم للنساء في السياسة والتي تنشرها الأمم المتحدة إلى أن رواندا تتصدر قائمة التمثيل النسائي في البرلمان بنسبة ٤٩٪ تقريباً.. أما السعودية وقطر وسلطنة عمان فتأتي في أسفل القائمة!

وكشفت الدراسة أن نحو ١٨٪ من النواب في العالم من النساء.. وأن ١٦,١٪ من المناصب الوزارية تشغلها النساء

ويمثل الرقمان زيادة نسبة ٢٪ على الدراسة التي نشرت عام ٢٠٠٥.

وقال الأمين العام للاتحاد البرلماني في الدورة السابقة إن النساء تواصلن كسب أرض السياسة ولكنه تقدم بطئاً للغاية.

وحسب حصة التمثيل النسائي في البرلمان جاءت السويد في المركز الثاني بنسبة ٤٧٪ ثم فنلندا في المركز الثالث بنسبة ٤١,٥٪ ومن ضمن الدول التي احتلت المراكز الأخيرة بالقائمة، نظراً لغياب النساء عن البرلمان جزر ميركر، ونرايا، وجزر سلومون.

وأشارت الخريطة التي أعدها الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة إلى أنه لأول مرة توجد دولتان هما فنلندا والنرويج تولت فيهما النساء أكثر المناصب الوزارية.

نتائج وتوصيات الدراسة

كشفت هذه الدراسة التي بدأت أحداثها مع نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام ٢٠١٠ .. عن العديد من الإيجابيات والملاحظات والسلبيات أيضا .. ونحن نتتبع مسيرة المشاركة السياسية للمرأة والتي تزيد على القرن .. والتي يجب أن نضعها في اعتبارنا ونحن نقيم تجربة الأداء البرلماني للمرأة المصرية تحت قبة البرلمان بجناحيه الشعب والشورى منذ أن خطت أول سيدتين خطواتهما الأولى إلى مجلس الأمة في عام ١٩٥٧ .

■ ولعل أهم هذه النتائج والتوصيات :

١- أن المرأة المصرية استطاعت بكل قوة وجسارة أن تدافع عن حقها الطبيعي في التعليم والمساواة مع الرجل وأن تكون شريكة معه في كل المجالات وأن تتحمل المسؤولية معه .. وليست كما مهملا يقبع في المنزل .

٢- أن جميع الدساتير المصرية التي صدرت منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وتعديلاتها (دستور ١٩٥٦ – الدستور المؤقت ١٩٥٨ – دستور ١٩٦٤- الدستور الدائم ١٩٧١ وتعديلاته في مايو ١٩٨٠ ، و مايو ٢٠٠٥ ، و مارس ٢٠٠٧) نصت صراحة على حق المساواة بين الرجل والمرأة .. وأن المواطنين لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.. كما نصت كل هذه الدساتير على أن الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية . (المواد ١١ و ٤٠) .. ثم نصت المادة ٦٢ من الدستور على حق الترشيح لمجلسي الشعب و الشورى وفقا لأى نظام انتخابي يحدده ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي ونظام القائمة الحزبية بأية نسبة بينهما يحددها ، كما يجوز أن يتضمن حدا أدنى لمشاركة المرأة في المجلسين .

وقد صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٩ لتعديل المادة الثالثة للقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وأن الهدف منه توفير تلك المقاعد للمرأة . وتم تقسيم الجمهورية إلى ٣٢ دائرة انتخابية .. دائرتان لكل من محافظات القاهرة ، والدقهلية ، وسوهاج لانتخاب ٤ أعضاء لكل محافظة .. و دائرة واحدة فى باقى المحافظات لانتخاب عضوتين فقط لكل محافظة . وبذلك يصل عدد مقاعد المرأة المخصصة لها ٦٤ مقعدا .

٣- أن تطور أداء المرأة تحت القبة من عام ١٩٥٧ وحتى ٢٠١٠ والذى يتعدى نصف القرن .. لا يرتبط دائما بعدد النائبات فى مجلسي الشعب أو الشورى .

فقد لاحظنا أن مجلس الشعب فى فصليه التشريعيين (١٩٧٩ و ١٩٨٤) شهدا أكبر عدد من النائبات .. فالأول ضم ٣٥ نائبة والثانى ضم ٣٦ نائبة .. ومع ذلك فإن عدد القضايا التى فجرتها المرأة خلال هذين المجلسين كان أقل كثيرا مما فجرته نائبات مجلس ١٩٩٥ أو مجلس ٢٠٠٠ وكان عدد النائبات أقل بكثير .. ومع ذلك نقول :

إن مجلسا (١٩٧٩ – ١٩٨٤) أفرزا لنا نائبات ذات أداء برلماني متميز أهلهن للإستمرار تحت القبة لأكثر

- من فصل تشريعى .. بل إن بعضهن تم إختيارهن كمعينات فى مجلس الشورى بعد ذلك.
- ٤- أن المرأة خلال مسيرتها فى مجلسى الأمة والشعب والتي تعدت نصف القرن .. وفى مجلس الشورى التى تعدت الثلاثين سنة نجد أنها استخدمت حقها التشريعى والرقابى الذى كفله الدستور للنائب تحت القبة .. وتقدمت بالأسئلة وطلبات الإحاطة والبيانات العاجلة وطلبات المناقشة للوزراء فى الحكومات المتعاقبة واشتركت فى مناقشات بيانات الحكومات .. وفجرت بعض القضايا الخاصة بالمرأة العاملة والأحوال الشخصية وحماية الطفولة .
- ٥- رغم النجاح الذى حققته المرأة فى دخول البرلمان بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .. فإن المشاركة السياسية للمرأة كانت ومازالت ضعيفة بالنسبة للرجال .. فنسبة المقيدات بالجداول عام ١٩٥٦ بلغت ١٪ ، وفى عام ١٩٦٥ ١٠٪، وعام ١٩٧١ بلغت ١١٪ وبالطبع زادت هذه النسبة مع مرور السنين حتى وصلت الى ٤٠٪.. ولكن نطمع أن تزيد نسبة مشاركة المرأة فى جميع المجالات السياسية ، والقيد فى جداول الانتخابات ، وفى الترشيحات ، وفى اختيار ممثلى الأمة فى البرلمان بجناحيه الشعب و الشورى . وأعتقد إن هذه المسئولية تقع على عاتق منظمات المجتمع المدنى ولجان المرأة فى الأحزاب المصرية ، والمجلس القومى للمرأة .. لرفع مستوى الوعى السياسى للمرأة . وتشجيعها على المشاركة الإيجابية .. وأظن أن انتشار الأمية له دور كبير فى عزوف المرأة عن القيد فى الجداول الانتخابية والمشاركة .
- ٦- مازالت الأحزاب رغم أن عددها كان قد وصل إلى ٢٤ حزبا كان آخرها حزب الجبهة الوطنية حتى عام ٢٠١٠ .. عازفة عن ترشيح المرأة على قوائمها أو حتى الوقوف بجانبها فى نظام الانتخابات الفردية . وخير دليل على ذلك أن الحزب الوطنى المنحل رشح على قوائمه فى انتخابات ١٩٨٧ (١١) سيدة فقط ، وحزب الوفد (٣) سيدات، أما حزبا التحالف « العمل والأحرار فقد رشحا سيدة واحدة » ..
- وفى عام ١٩٩٠ رشح الحزب الوطنى المنحل (٤) سيدات وحزب الأمة سيدتين وحزب مصر الفتاة سيدة واحدة .. وفى عام ٢٠٠٠ رشح الحزب الوطنى (٦) سيدات والوفد (٣) والعمل والأمة سيدتين من أصل ١١٢ مرشحة .. والناصرى لم يرشح أحدا رغم كل ما يقولونه عن تشجيعهم للمرأة . وكانت الحجج التى يرددها المسئولون فى هذه الأحزاب أن المرأة لا تستطيع الصمود فى العملية الانتخابية بما فيها من بعض التجاوزات .. وإن الأحزاب لا تفضل ترشيح سيدات لانها لاتريد أن تخسر مقاعدها فى البرلمان لأن المرأة أقل قبولا من الرجل عند الناخبين .. رغم أن الواقع يدل على غير ذلك !.
- ولهذا فإننى أوصى بضرورة أن تمارس الأحزاب دورها الحقيقى فى الدفع بالمرأة فى ترشيحاتها .. وتدريبها على طرق الدعاية .. و الاتصال بال جماهير ، والمواجهة الشعبية من خلال لجان المرأة داخل الأحزاب نفسها .. وتشجيع المرأة على الانضمام للأحزاب .. لأن الأحزاب هى المدارس الحقيقية للتدريب السياسى .
- ٧- أن نظام الكوطة المصرية لتمكين المرأة والتوسع فى تمثيلها فى البرلمان ليس بدعة مصرية .. ولكن معظم دول العالم تأخذ به ومنها دول عريقة فى برلماناتها .. وذلك لإيمان هذه الدول بدور المرأة فى حياة الشعوب .. وأن حركة أى مجتمع أو نظام سياسى لا يمكن أن تستمر نحو التقدم بدون مشاركة المرأة للرجل فى صنع هذا التقدم .

٨- خلال مسيرة مجلس الشورى منذ نشأته فى عام ١٩٨٠ وحتى دورته التى إنتهت فى فبراير ٢٠١١ .. نلاحظ أن عدد النائبات اللآتى دخلن إلى مجلس الشورى فى جميع الدورات ١٥٠ نائبة منهن ٤٩ نائبة .. تم تعيين بعضهن أكثر من دورة .. وأن عدد من دخلن المجلس بالانتخاب بلغ ٤ نائبات فقط خلال سنواته التى تعدت الثلاثين سنة ، اثنتان مع بداية تكوين مجلس الشورى فى عام ١٩٨٠ ، واثنتان فى دور الانعقاد الثلاثين و الواحد والثلاثين .

ومعنى ذلك أن نسبة عدد من دخلن مجلس الشورى بالانتخاب إلى عدد اللآتى دخلن بالتعيين لا يتعدى ٨ ٪ .. وهذه نسبة منخفضة جدا ويجب أن نلفت الإنتباه لها .. وضرورة دراسة أسباب عزوف المرأة عن الإشتراك فى ترشيحات و إنتخابات مجلس الشورى .. وأن تقوم الأحزاب بوضع المرأة فى قائمة ترشيحاتها فى الانتخابات القادمة حتى يمكن تفعيل دور المرأة فى مجلس الشورى .. كما أن منظمات المجتمع المدنى ، والجمعيات الأهلية ، والمجلس القومى للمرأة عليهم دور كبير فى زيادة وعى المرأة للاشتراك فى إنتخابات الشورى . وعن دوره فى حياتنا البرلمانية .

صور وملحق

رائدات الحركة النسائية



بنات مدرسة السنية خرجن في ثورة ١٩١٩



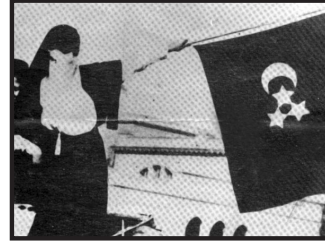
اماني فريد



صفية زغول
و هدى شعراوي



سيذا نبراوي وهدى شعراوي ونبوية
موسى رائدة تعليم البنات في مصر



سيدات
مصر
في ثورة
١٩١٩



استر
فانوس



سيذا نبراوي



صفية زغول



مي زيادة



نساء مصر وبناتها خرجن لمساندة رجال ثورة ١٩١٩



ملك حنفي ناصف



هدى شعراوي



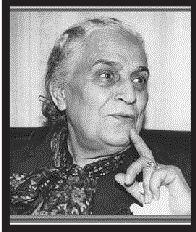
منيرة ثابت



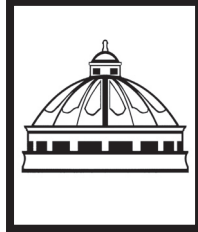
درية شفيق

نائبات مجلسي الأمة و الشعب

أولاً: نائبات مجلس الأمة



مفيدة عبد الرحمن



فكيه سعيد



صفية الأنصاري



أمينة شكرى



راوية عطيه



زهرة رجب



بثينة الطويل



ألفت كامل



نوال عامر



نعمت مهران



كريمة العروسي



فاطمة دياب

ثانياً: نائبات مجلس الشعب



أمال عبد الكريم



أمال عثمان



فايدة كامل



ليلى تكلا



رزقة البلشى



جليلة عواد



جانيت كامل سعد



سماء عليوة وثرثيا بيومي
وبهية برادة وعائشة حسنين



إمتثال الديب



فاطمة النبوية عنان



سعدية عمران



روحية بكر



حميدة أبو جبل



حببية سحلب



سوسن الكيلاني



سهير الغمرى



سهير جبانة



كاملة كامل وسهير القلماوى
مارى سلامة وأمامها فاطمة الجمال



عنايات أبو اليزيد



عليه رفعت



عقيلة السماع



عصمت كمال نامق



صفية حجازى



زينب السبكي



وجيهة الزلبانى



نعمة يادم



فرخنده حسن



فاطمة عنان



زينب رمضان



ثرىا لينة



حورية مجاهد



زينب عفيى



إسعاد حسانين



ليلى قورة



فردوس الأودن



عطيات لبيب



سكينة ثابت



زينب فايزى



وفاء الحادقة



يسرية السقان



نور القاضى



ناهد عبد العال



ليلى حسن



أنجيل بطرس سمعان



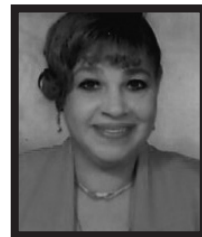
منى مكرم عبيد



هيام كشيك



فوزية عبد الستار



وداد شلبى



ناريمان الدرمللى



جورجيت قلينى



يسرية لوزا



هنا فهمى



نوال التطاوى



عزة الكاشف



فريدة الزمر



عواطف كحك



هدى رزقانة



فايزة الطهناوى



سيادة جرجس



شاهيناز النجار



جمالات رافع



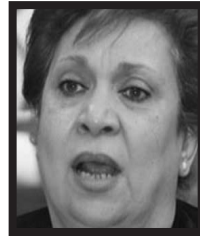
فائقة الرفاعى



زينب رضوان



سناء البنا



إبتسام حبيب



هيام عامر

نائبات مجلس الشورى



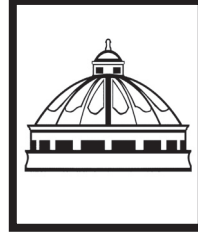
نبيلة الأبراشي



صفية المهندس



شفيفة ناصر



إيريس المصرى



أمينة السعيد



زينب رضوان



فرخندة حسن



أنجيل بطرس سمعان



همت مصطفى



نهوت عبد الله



سامية الجندى



زينب السبكي



حمدية زهران



حبيبة سحلب



أمينة رزق



فايزة حمودة



عائشة عبد الهادى



سهير جلبانة



سميحة القليوبى



سلوى فهمى



عايدة نصير



سعاد كامل



زينب صفر



سكينة فؤاد



كريمة العمروسى



هبة حندوسة



مديحة يسرى



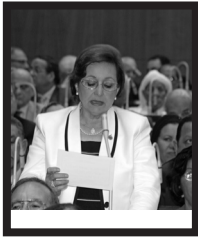
عزيزة يوسف



أمينة الجندى



نازلى معوض



إجلال حافظ



سلوى بيومى



أميمة صلاح الدين



يمن الحماقى



هدى أبو الفتوح صقر



سهام جبريل



سلوى شعراوى



سامية جرجس



هناء خير الله



ليلى الخواجة



ماجى الحلوانى



هدى محمد رشاد



نبيلة الخضرى



منال حسين



علا عمر عباس



إبتسام أبو رحاب



نجوى الفوال



ليلى بسيونى



علا الحكيم



عبلة الهوارى



هدى الطبلأوى



أىفا مقار



عالية المهدى

توزيع مقاعد المرأة في مجلس الأمة من ١٩٥٧ - ١٩٧١

الفصل التشريعي	دور الإنعقاد	التاريخ	العدد	اسماء النائبات
الأول	الأول	من ١٩٥٧-٧-٢٢ حتى ١٩٥٨-٢-١٠	٢	أمينة شكري - راوية عطية
	الأول - الثاني - الثالث	من ١٩٦٠-٧-٢١ حتى ١٩٦١-٦-٢٢	٥	صفية الأنصاري - فكيهة سعيد - مفيدة عبد الرحمن - د. نعمت مهران - أمينة شكري
الثاني	الأول - الخامس	من ١٩٦٤-٣-٢٦ حتى ١٩٦٨-٤-٨	٨	مفيدة عبد الرحمن - نوال عامر - ألفت كامل - بثينة الطويل - زهرة رجب - عائشة حسنين - فاطمة البهي دياب - كريمة العروسي
الثالث	الأول - الخامس	من ١٩٦٩-٣-٢٠ حتى ١٩٧١-٥-١٤	٣	مفيدة عبد الرحمن - نوال عامر - بثينة الطويل

توزيع مقاعد المرأة في مجلس الشعب من ١٩٧١-٢٠١٠

الفصل التشريعي	دور الإنعقاد	التاريخ	العدد	أسماء النائبات
الأول	الأول - الخامس	من ١٩٧١-١١-١١ حتى ١٩٧٦-١١-١٠	٩	ألفت كامل - رزقة البلشي - زهرة رجب - ليلي تكلا - كريمة العروسي - مفيدة عبد الرحمن - نوال عامر - فاطمة النبوية عنان - فايدة كامل .
الثاني	الأول - الثالث	من ١٩٧٦-١١-١١ حتى ١٩٧٩-٤-٢١	٦	د. أمال عثمان - رزقة البلشي - د. ليلي تكلا - كريمة العروسي - نوال عامر - فايدة كامل .

<p>د.آمال عثمان - نوال عامر - فريدة كامل - أمال عبد الكريم - امتثال الديب - بثينة الطويل - بهية برادة - د. ثريا بيومي - جانيت كامل سعد - جلييلة عواد - حبيبة سحلب - حميدة ابو جبل - روحية بكر - سعدية عمران - سماء عليوة - د. سهير القلماوي - سهير جلبانة - سهير العمري - سوسن الكيلاني - صافية حجازي - عائشة حسنين - الفت كامل - عصمت كمال نامق - عقيلة السماع - علية محمد رفعت - عنايات ابو اليزيد - فاطمة عنان "ام المعلمين" - د. فاطمة الجمال - د. فرخنده حسن - كاملة كامل - ماري سلامة - نعمة يادم - وجيهة الزلبناني - د.زينب السبكي - إسعاد حسنين .</p>	٣٥	<p>من ١٩٧٩-٦-٢٣ حتى ١٩٨٤-٦-٢٢</p>	<p>الاول - الخامس</p>	<p>الثالث</p>
<p>د.آمال عثمان - نوال عامر - فريدة كامل - امتثال الديب-ثريا بيومي - جانيت كامل سعد - جلييلة عواد - زينب عفيفي - حورية مجاهد - سهير جلبانة - سوسن الكيلاني - عائشة حسنين - الفت كامل - علية محمد رفعت - عنايات ابو اليزيد - فاطمة عنان - نعمة يادم - وجيهة الزلبناني - ثريا لبنة - راوية عطية - رزقة البلشي - زينب رمضان - زينب فايزي - سكينه ثابت - سماء عليوة - عطيات لبيب سليمان - فردوس الأودن - ليلي قورة - ليلي حسن - ناهد عبد العال - نور القاضي - يسرية السقعان - وفاء الحادقة - امال عبد الكريم - اسعاد حسنين - وداد شلبي - روحية بكر</p>	٣٦	<p>من ١٩٨٤-٦-٢٣ حتى ١٩٨٧-١٢-١٣</p>	<p>الاول - الثالث</p>	<p>الرابع</p>
<p>د.آمال عثمان - نوال عامر - فريدة كامل - امتثال الديب - ثريا بيومي - جانيت كامل سعد - جلييلة عواد - سوسن الكيلاني - الفت كامل - عنايات ابو اليزيد - فاطمة عنان - سماء عليوة - عطيات لبيب - فردوس الأودن - ليلي تكلا - ليلي حسن - فوزية عبد الستار - هيام كشيك .</p>	١٨	<p>من ١٩٨٧-٤-٢٢ حتى ١٩٩٠-١٠-١١</p>	<p>الاول - الثالث</p>	<p>الخامس</p>
<p>وداد شلبي - د. أمال عثمان - ثريا لبنة - فريدة كامل - جلييلة عواد - سوسن الكيلاني - منى مكرم عبيد - وجيهة الزلبناني - فوزية عبد الستار - حورية مجاهد .</p>	١٠	<p>من ٩٠-١٢-١٣ حتى ٩٥-١٢-١٢</p>	<p>الأول - الخامس</p>	<p>السادس</p>

السابع	الأول - الخامس	من ١٣-١٢-١٩٩٥ حتى يوليو ٢٠٠٠	٩	د. أمال عثمان - إنجيل سمعان - ثريا لبنة - جلييلة عواد - سوسن الكيلاني - فريدة كامل - د. نوال التطاوى - هناء فهمى - يسرية لوزا .
الثامن	الأول - الخامس	من ديسمبر ٢٠٠٠ حتى يوليو ٢٠٠٥	١٢	د. أمال عثمان - فريدة كامل - جورجيت قليني - ناريمان الدرمللي - فايزة الطهناوى - هدى رزقانة - عواطف كحك - فريده الزمر - عزة الكاشف - د. زينب رضوان - د. فائقة الرفاعى - زينب فايزى .
التاسع	الأول - الخامس	من نوفمبر ٢٠٠٥ حتى يوليو ٢٠١٠	٩	د. أمال عثمان - د. جورجيت قليني - د. زينب رضوان - جمالات رافع - د. شاهيناز النجار " استقالت فى الدور الثالث" - سيادة جريس - هيام عامر - ابتسام حبيب - سناء البنا .

• جدول رقم (١)

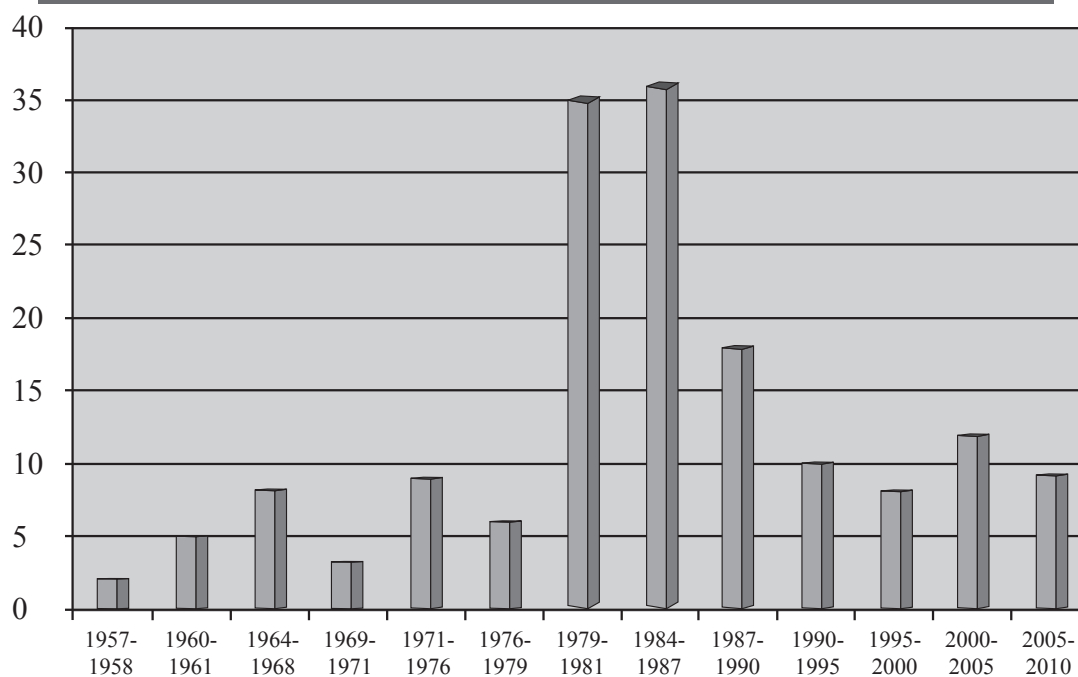
توزيع مقاعد المرأة في مجلس الشوري من عام ١٩٨٠ - ٢٠١١

دور الإنعقاد	تاريخ الانعقاد	العدد	أسماء النائبات
من الأول الى الثالث	١٩٨٠ - ١١ - ١ حتى ١٩٨٣ - ١٠ - ٣١	٧	أمينة السعيد - ايريس المصرى - د. شفيقة ناصر - صفية المهندس - د. نبيلة الأبراشي - نهوت محمود عبد الله - همت مصطفى الخواص .
من الرابع حتى السادس	١٩٨٣ - ١١ - ١ حتى ١٩٨٦ - ١٠ - ٣١	٨	أمينة السعيد - أنجيل بطرس - شفيقة ناصر - صفية المهندس - د. فرخندة حسن - د. نبيلة الإبراشي - نهوت محمود عبد الله - همت مصطفى (إستقالت في الدور الرابع)
من السابع إلي التاسع	١٩٨٦/١١/١١ حتى ١٩٨٩/٤/٢٢	٥	أنجيل بطرس - د. زينب رضوان - د. شفيقة ناصر - د. فرخندة حسن - د. نبيلة الإبراشي
من العاشر إلي الثاني عشر	١٩٨٩/٦/٢٤ حتى ١٩٩٢/٧/١٣	١١	أمينة رزق - حبيبة سحلب - حمدية زهران - د. زينب السبكي - سامية الجندي - سلوي فهمي - سميحة القليوبي - سهير جليانة - عائشة عبد الهادي - د. فايزة حمودة - كريمة العروسي
من الثالث عشر إلي الخامس عشر	١٩٩٢/١١/١١ حتى ١٩٩٥/٦/٢٤	١٢	أمينة رزق - حبيبة سحلب - د. حمدية زهران - د. زينب السبكي - سامية الجندي - سكينه فؤاد - سلوي فهمي - د. سميحة القليوبي - سهير جليانة - عائشة عبد الهادي - د. فرخندة حسن - كريمة العروسي
من السادس عشر إلي الثامن عشر	١٩٩٥/١١/٨ حتى ١٩٩٨/٦/٢٤	١٥	د. أمينة الجندي - أمينة رزق - حبيبة سحلب - د. حمدية زهران - د. زينب السبكي - د. زينب صفر - د. سعاد كامل - سكينه فؤاد - سلوي فهمي - د. سميحة القليوبي - سهير جليانة - عائشة عبد الهادي - د. عايدة نصير - د. فرخندة حسن - د. نازلي معوض أحمد
من التاسع عشر إلي الحادي والعشرين	١٩٩٨ حتى ٢٠٠١	١٦	د. أمينة الجندي - د. زينب السبكي - د. زينب صفر - د. سعاد كامل - سكينه فؤاد - سلوي فهمي - سهير جليانة - عائشة عبد الهادي - عايدة نصير - د. عزيزة يوسف - د. فرخندة حسن - مديحة يسري - د. نازلي معوض - هبة حندوسة - هدي أبو الفتوح صقر - د. ديمن الحمافي
من الثاني والعشرين إلي الرابع والعشرين	٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤	١٥	د. أميمة صلاح الدين - د. زينب صفر - د. سعاد كامل - سكينه فؤاد - د. سلوي بيومي - د. إجلال حافظ - سهير جليانة - عائشة عبد الهادي - د. عزيزة يوسف - د. فرخندة حسن - د. ليلى الخواجه - مديحة يسري - د. هبة حندوسة - د. هناء خير الدين - د. ديمن الحمافي

<p>اميمة صلاح الدين - د. زينب صفر - سامية شنودة - د. سلوي بيومي - د. سلوي شعراوي جمعة - سهام جبريل - عائشة عبد الهادي - د. عزيزة يوسف - علا عباس - د. فرخندة حسن - د. ليلى الخواجة - منال حسين - نبيلة الخضري - هدي محمد رشاد - د. هناء خير الدين - د. يمن الحماقى - ماجي الحلواني - د. إجلال حافظ</p>	١٨	<p>من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧</p>	<p>من الخامس والعشرين إلى السابع والعشرين</p>
<p>د. إجلال حافظ - د. زينب صفر - سامية شنودة - د. سلوي بيومي - د. سلوي شعراوي - سهام جبريل - عائشة عبد الهادي - عبلة الهوارى - د. عزيزة يوسف - د. علا الحكيم - علا عباس - د. فرخندة حسن - د. ليلى الخواجة - ليلى بسيونى - د. ماجي الحلواني - منال حسين - نبيلة الخضري - د. نجوي الفوال - د. هدي محمد رشاد - د. يمن الحماقى - إبتسام أبو رحاب</p>	٢١	<p>من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠</p>	<p>من الثامن والعشرين إلى الثلاثين</p>
<p>إبتسام أبو رحاب - إجلال حافظ - إيفا مقار - د. زينب صفر - سامية جرجس - د. سلوي بيومي - د. سلوي شعراوي - سهام جبريل - عائشة عبد الهادي - د. عالية المهدي - د. عزيزة يوسف - عبلة الهوارى - د. علا سليمان - علا عباس - د. فرخندة حسن - د. ليلى الخواجة - د. ليلى بسيونى - د. منال حسين - د. نجوي الفوال - هدي الطبلاوي - د. هدي محمد رشاد - د. يمن الحماقى</p>	٢٢	<p>من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١</p>	<p>الواحد والثلاثون</p>

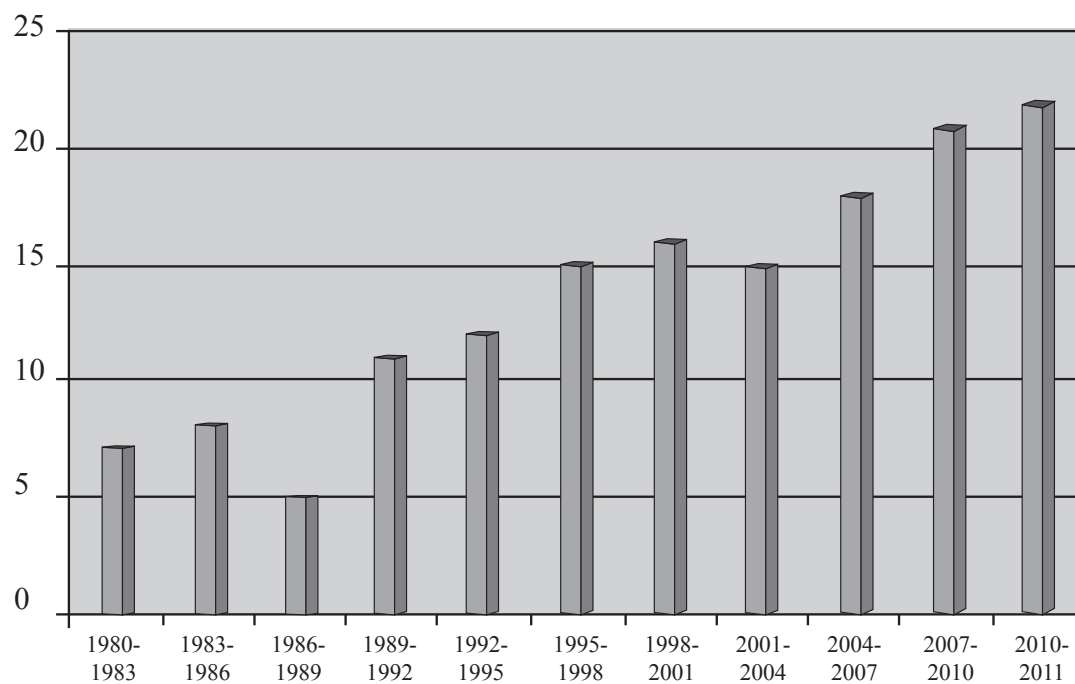
• جدول رقم (٢)

بيانات مقاعد نائبات مجلسي الأمة والشعب من ١٩٥٧ - ٢٠١٠



• بيانات إحصائية رقم (٣)

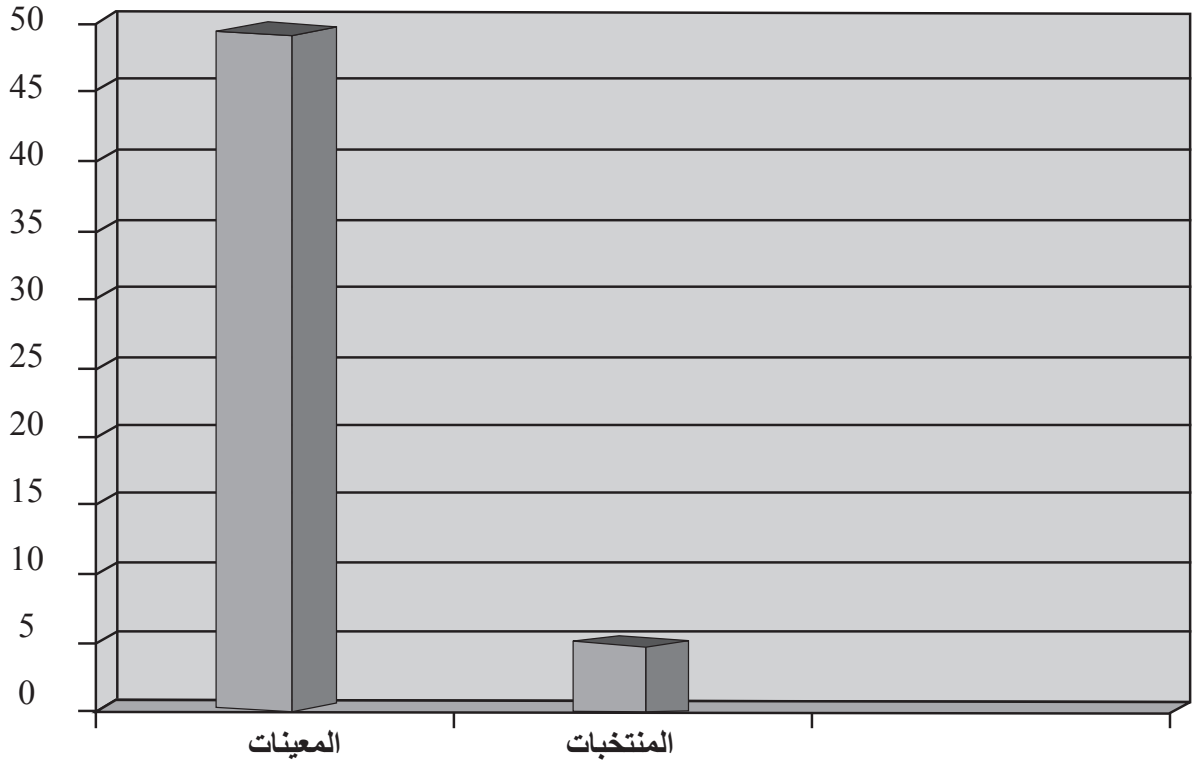
بيانات مقاعد نائبات مجلس الشورى من ١٩٨٠ - ٢٠١١



• بيانات إحصائية رقم (٤)

النسبة بين عدد النائبات المعينات في مجلس الشورى
لأكثر من دورة (١٩٨٠ - ٢٠١١) إلى عدد المنتخبات

المجموع	المنتخبات	المعينات	
٥٣	٤	٤٩	عدد النائبات
%١٠٠	%٨	%٩٢	النسبة

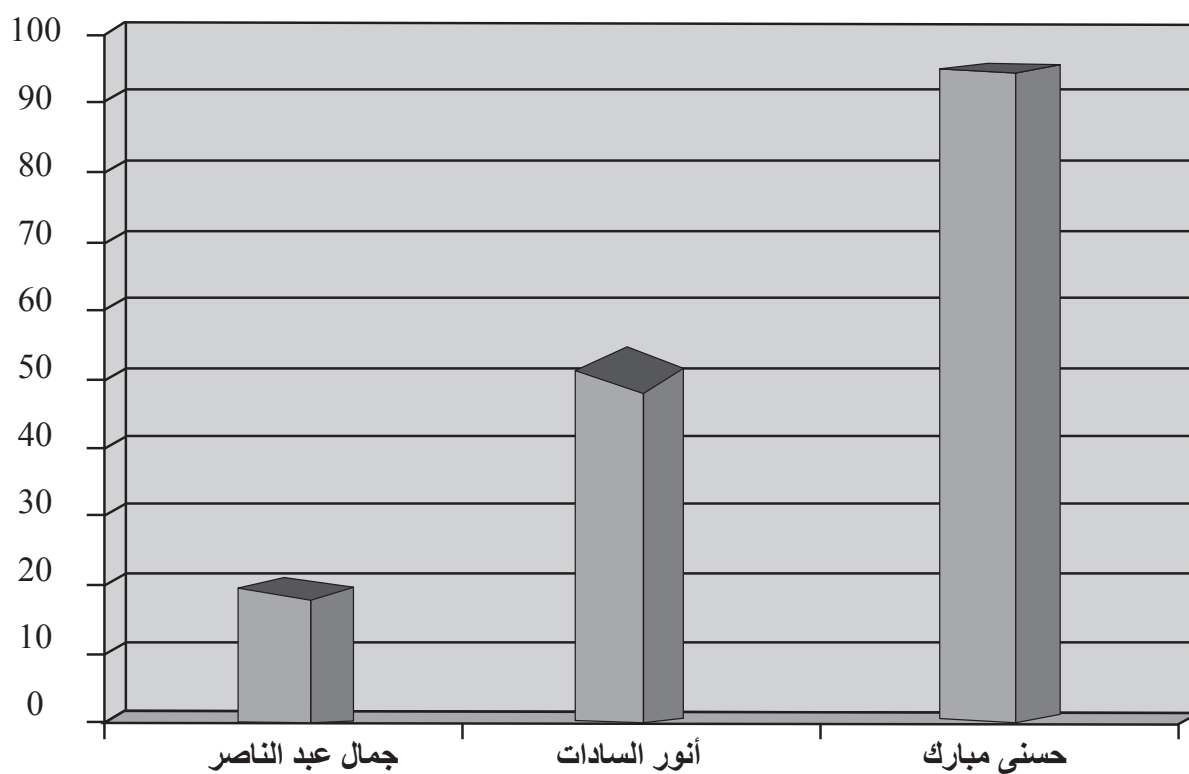


• جدول رقم (٥)

توزيع مقاعد المرأة " المنتخبات والمعينات " في
مجلسي الأمة والشعب (١٩٥٧ - ٢٠١٠) في عهود رؤساء مصر

جمال عبد الناصر	محمد أنور السادات	محمد حسني مبارك
١٨	٥٠	٩٤

مجموع مقاعد المرأة ١٦٢



• جدول رقم (٦)

النسبة بين عدد مقاعد المرأة في مجلسي الأمة والشعب إلى عدد مقاعد الأعضاء المنتخبين والمعيّنين

مجلس الشعب							مجلس الأمة						الفصول التشريعية
٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٤	١٩٧٩	١٩٧٦	١٩٧١	١٩٦٩	١٩٦٤	١٩٦٠	١٩٥٧	
٤٥٤	٤٥٤	٤٥٤	٤٥٤	٤٥٨	٤٨٩	٣٩٢	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٥٠	٣٥٠	مقاعد النواب المنتخبين والمعيّنين
٩	١٢	٩	١٠	١٨	٣٦	٣٥	٦	٩	٣	٨	٥	٢	مقاعد المرأة
%٢	%٢,٦	%٢	%٢,٢	%٤	%٧,٣	%٨,٩	%١,٦	%٢,٥	%,٨	%٢,٢	%١,٤	%,٥	النسبة المئوية

• جدول رقم (٧)

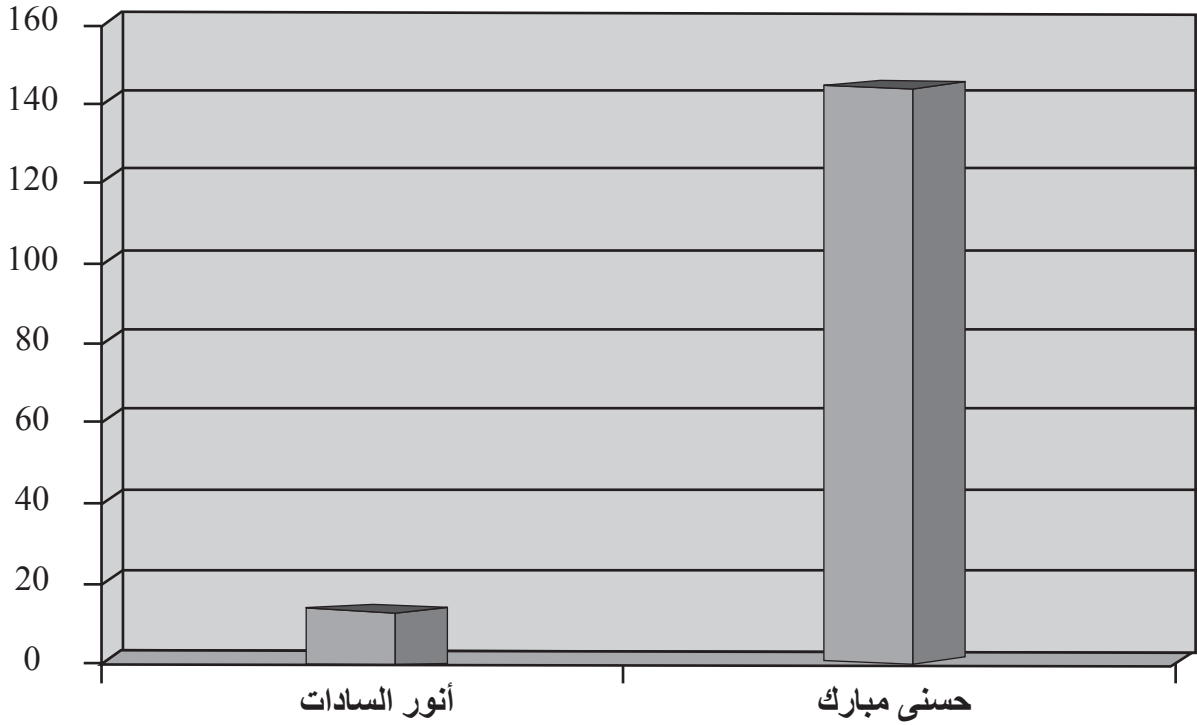
النسبة بين عدد مقاعد المرأة في مجلس الشورى إلى عدد الأعضاء المنتخبين والمعيّنين

٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٠٤	٢٠٠١	١٩٩٨	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٨٩	١٩٨٦	١٩٨٣	١٩٨٠	دورات مجلس الشورى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٥٨	٢٥٨	٢١٠	٢١٠	٢١٠	مقاعد النواب المنتخبين والمعيّنين
٢٢	٢١	١٨	١٥	١٦	١٥	١٢	١١	٥	٨	٧	عدد مقاعد المرأة
%٨,٣	%٨	%٦,٨	%٥,٦	%٦	%٥,٦	%٤,٦	%٤,٢	%٢,٣	%٣,٨	%٣,٣	النسبة المئوية

• جدول رقم (٨)

عدد النائبات المعينات والمنتخبات في
مجلس الشورى (١٩٨٠ - ٢٠١١) في عهد الرئيسين السادات ومبارك

المجموع	حسنى مبارك	أنور السادات
١٥٠	١٤٣	٧



• جدول رقم (٩)

مقاعد المرأة في مجلس الشعب
في القانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٩

عدد المقاعد	المحافظة	عدد المقاعد	المحافظة
٢	الجيزة	٤	القاهرة
٢	٦ أكتوبر	٤	الدقهلية
٢	الفيوم	٤	سوهاج
٢	بني سويف	٢	حلوان
٢	المنيا	٢	الإسكندرية
٢	أسيوط	٢	بورسعيد
٢	قنا	٢	الإسماعلية
٢	الأقصر	٢	السويس
٢	أسوان	٢	القليوبية
٢	مطروح	٢	الشرقية
٢	الوادي الجديد	٢	دمياط
٢	البحر الاحمر	٢	كفر الشيخ
٢	شمال سيناء	٢	الغربية
٢	جنوب سيناء	٢	المنوفية
		٢	البحيرة
المجموع = ٦٤			

• جدول رقم (١٠)

بيان السيدات اللاتي حصلن على عضوية مجلس الشورى منذ بدايته عام ١٩٨٠ حتى تجديد يونيو ٢٠١٠

م	اللقب	الاسم	المحافظة	١٩٨٣-١٩٨٠	١٩٨٦-١٩٨٣	١٩٨٩-١٩٨٦	١٩٩٢-١٩٨٩	١٩٩٥-١٩٩٢	١٩٩٨-١٩٩٥	٢٠٠١-١٩٩٨	٢٠٠٤-٢٠٠١	٢٠٠٧-٢٠٠٤	٢٠١٠-٢٠٠٧	٢٠١١-٢٠١٠
١	الدكتورة	شفيقة ناصر	القاهرة	@										من ٣١ إلى ٣١
٢	الدكتورة	نبيلة الأبراشي	الجيزة	@	@									من ٢٨ إلى ٣٠
٣	السيدة	امينة السعيد	بالتعيين	@	@									من ٢٤ إلى ٢٧
٤	السيدة	إيريس المصرى	بالتعيين	@										من ٢٢ إلى ٢٤
٥	السيدة	صفية المهندس	بالتعيين	@	@									من ١٩ إلى ٢١
٦	الدكتورة	نهوت عبدالله	بالتعيين	@	@									من ١٦ إلى ١٨
٧	السيدة	همت مصطفى	بالتعيين	@	@									من ١٥ إلى ١٥
٨	الدكتورة	أنجيل سمعان	بالتعيين	@	@									من ١٠ إلى ١٢
٩	الدكتورة	فرخنده حسن	بالتعيين	@	@								@	
١٠	الدكتورة	زينب رضوان	بالتعيين	@										
١١	السيدة	حبيبة سحلب	بالتعيين		@	@	@							
١٢	الدكتورة	حمدية زهران	بالتعيين		@	@	@							
١٣	الدكتورة	زينب السبكي	بالتعيين		@	@	@		@					
١٤	الدكتورة	سامية الجندي	بالتعيين		@	@								
١٥	السيدة	سلوى فهمي	بالتعيين		@	@	@		@					
١٦	الدكتورة	سميحة القليوبى	بالتعيين		@	@	@		@					
١٧	السيدة	سهير جلبانة	بالتعيين		@	@	@		@					
١٨	السيدة	عائشة عبد الهادى	بالتعيين		@	@	@		@			@	@	
١٩	الدكتورة	فايزة حمودة	بالتعيين		@									
٢٠	السيدة	كريمة العروسي	بالتعيين		@	@								
٢١	السيدة	أمينة رزق	بالتعيين		@	@	@							
٢٢	السيدة	سكينة فؤاد	بالتعيين				@		@		@			
٢٣	الدكتورة	أمينة الجندي	بالتعيين				@		@					
٢٤	الدكتورة	زينب صفر	بالتعيين				@		@		@	@	@	
٢٥	الدكتورة	عايدة نصير	بالتعيين				@		@					
٢٦	الدكتورة	نازلى معوض	بالتعيين				@		@					
٢٧	الدكتورة	سعاد كامل	بالتعيين				@		@					
٢٨	الدكتورة	عزيرة يوسف	بالتعيين				@		@		@	@	@	
٢٩	الفنانة	مديحة يسرى	بالتعيين				@		@					
٣٠	الدكتورة	هبة حندوسة	بالتعيين				@		@					

م	اللقب	الاسم	المحافظة	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠٠٧	٢٠٠٧-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠١	٢٠٠١-١٩٩٨	١٩٩٨-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٩٢	١٩٩٢-١٩٨٩	١٩٨٩-١٩٨٦	١٩٨٦-١٩٨٣	١٩٨٣-١٩٨٠
				من ٣١ إلى	من ٣٠ إلى	من ٢٤ إلى	من ٢٤ إلى	من ٢١ إلى	من ١٦ إلى	من ١٥ إلى	من ١٠ إلى	من ٧ إلى	من ٤ إلى	من ١ إلى
٣١	الدكتورة	هدى أبو الفتوح صقر	بالتعيين			@	@							
٣٢	الدكتورة	يمن الحمافى	بالتعيين	@	@	@	@							
٣٣	الدكتورة	اجلال حافظ	بالتعيين	@	@	@	@							
٣٤	الدكتورة	اميمة صلاح الدين	بالتعيين			@	@							
٣٥	الدكتورة	سلوى بيومى	بالتعيين	@	@	@	@							
٣٦	الدكتورة	ليلى الخواجة	بالتعيين	@	@	@	@							
٣٧	الدكتورة	هناء خير الدين	بالتعيين			@	@							
٣٨	السيدة	سامية جرجس	بالتعيين	@	@	@								
٣٩	السيدة	سهام جبريل	بالتعيين	@	@	@								
٤٠	الدكتورة	سلوى شعراوى	بالتعيين	@	@	@								
٤١	المهندسة	علا عباس	بالتعيين	@	@	@								
٤٢	الدكتورة	ماجى الحلوانى	بالتعيين		@	@								
٤٣	السيدة	منال حسين	بالتعيين	@	@	@								
٤٤	الدكتورة	نبيلة الخضرى	بالتعيين		@	@								
٤٥	الدكتورة	هدى رشاد	بالتعيين	@	@	@								
٤٦	الدكتورة	عالية المهدي	بالتعيين	@										
٤٧	السيدة	عبلة الهوارى	بالتعيين	@	@									
٤٨	الدكتورة	علا الحكيم	بالتعيين	@	@									
٤٩	الدكتورة	ليلى بسيونى	بالتعيين	@	@									
٥٠	الدكتورة	نجوى الفوال	بالتعيين	@	@									
٥١	السيدة	ايفا هابيل	بالتعيين	@										
٥٢	المهندسة	ابتسام ابو رحاب	الوادى الجديد	@	@									
٥٣	السيدة	هدى الطبلوى	كفر الشيخ	@										
عدد السيدات خلال مجموعات الأدوار				٢٢	٢١	١٨	١٥	١٦	١٥	١٢	١١	٥	٨	٧

**أعد هذا الجدول مركز المعلومات بمجلس الشورى برئاسة نائب الأمين العام فريد أبو مريم

• جدول رقم (١١)

نائبات شاركن في مجالس الأمة والشعب والشورى

مسلسل	النائبة	مجلس الأمة	مجلس الشعب	مجلس الشورى
١	كريمة العروسي	شاركت في الفصل التشريعي الثاني من ٢٦-٣-١٩٦٤ الى ٨-٤-١٩٦٨	شاركت في الفصلين التشريعيين الأول والثاني من ١١-١١-١٩٧١ الى ٢١-٤-١٩٧٩	شاركت في ادوار الانعقاد العاشر الى الخامس عشر من ٢٠-٦-١٩٨٩ الى ٢٤-٦-١٩٩٥
٢	فرخندة حسن		شاركت في الفصل التشريعي الثالث من ٢٣-٦-١٩٧٩ الى ٢٢-٦-١٩٨٤	شاركت في ادوار الانعقاد الرابع الى التاسع و في ادوار الانعقاد الثالث عشر الى الواحد والثلاثين من ١١-١١-١٩٩٢ الى فبراير ٢٠١١
٣	زينب السبكي		شاركت في الفصل التشريعي الثالث من ٢٣-٦-١٩٧٩ الى ٢٢-٦-١٩٨٤	شاركت في ادوار الانعقاد العاشر الى الحادى والعشرين من ٢٤-٦-١٩٨٩ الى ٢٤-٦-٢٠٠١
٤	سهير جبابنة		شاركت في الفصلين التشريعيين الثالث والرابع من ٢٣-٦-١٩٧٩ الى ١٣-١٢-١٩٨٧	شاركت في ادوار الانعقاد العاشر الى الرابع والعشرين من ٢٤-٦-١٩٨٩ الى ٢٨-٦-٢٠٠٤
٥	حبيبة سحلب		شاركت في الفصل التشريعي الثالث من ٢٣-٦-١٩٧٩ الى ٢٢-٦-١٩٨٤	شاركت في ادوار الانعقاد العاشر الى الثامن عشر من ٢٤-٦-١٩٨٩ الى ٢٤-٦-١٩٩٨
٦	انجيل بطرس سمعان		شاركت في الفصل التشريعي السابع من ١٣-١٢-١٩٩٥ الى يوليو ٢٠٠٠	شاركت في ادوار الانعقاد الرابع الى التاسع من ١-١١-١٩٨٣ الى ٢٢-٤-١٩٨٩
٧	زينب رضوان		شاركت في الفصلين التشريعيين الثامن والتاسع من ديسمبر ٢٠٠٠ الى يوليو ٢٠١٠	شاركت في ادوار الانعقاد السابع الى التاسع من ١١-١١-١٩٨٦ الى ٢٢-٤-١٩٨٩

• جدول رقم (١٢)

مصادر الدراسة

أولاً : كتب :

- ١- د. السيد عبد المطلب غانم – بحث عن المشاركة السياسية – سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢ – (٢) النظام السياسى – المركز العربى للبحوث والنشر ١٩٨٢.
- ٢- د. أمال كامل بيومى السبكي ، الحركة النسائية فى مصر مابين الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ .
- ٣- أمانى فريد – المرأة المصرية والبرلمان ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م مطبعة التوكل بمصر .
- ٤- حافظ محمود « عمالقة الصحافة » كتاب الهلال العدد ٢٨٢ أغسطس ١٩٧٤
- ٥- د . راسم الجمال ، عباس العقاد ، رجل الصحافة .. رجل السياسة .. كتاب اقرأ – العدد ٤٤٤ - مارس ١٩٧٩ .
- ٦- د . عزة وهبى ، السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، « دراسة تحليلية فى تجربة مجلس الأمة (١٩٥٧- ١٩٥٨) ، ١٩٩٢
- ٧- د. سليمان الطماوى ، النظم السياسية والقانون الدستورى (دراسة مقارنة) ١٩٨٨
- ٨- فرج حافظ الدرى – مجلس الشورى المصرى- يوليو ٢٠١٠
- ٩- محمد الطويل ، المرأة المصرية وخمسون عاما فى البرلمان – صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة – بدون تاريخ.

ثانياً : وثائق :

- ١- مجموعات مضابط مجلس الشعب من ١٩٥٧ – ٢٠١٠
- ٢- مجموعات مضابط مجلس الشورى من ١٩٨٠ - ٢٠١٠
- ٣- مجموعة الوثائق الدستورية (١) – الدساتير المصرية (١٨٠٥- ١٩٧١) نصوص وتحليل – أعدها وأصدرها مركز التنظيم والميكرو فيلم ١٩٧٧ .
- ٤- دستور جمهورية مصر العربية – الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ معدلا طبقا للاستفتاء الذى اجرى فى ٢٦ مارس ٢٠٠٧

وكان قد سبق تعديله فى ٢٥ مايو ٢٠٠٥ وفى ٢ مايو ١٩٨٠ طبعة نوفمبر ٢٠١٠

ثالثاً : دوريات:

- ١- مجلة الرسالة الجديدة العدد ٤٢ - سبتمبر ١٩٥٧
- ٢- مجلة الهلال عدد مارس ١٩٦٢ - عدد إبريل ١٩٧١ .
- ٣- مجلة أكتوبر - تحقيقات ودراسات ومقالات برلمانية (١٩٧٧ - ٢٠١٠) - إعداد محمد المصرى
- ٤- مجلة قضايا برلمانية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - العدد: (١٧) أغسطس ١٩٩٨ ، والعدد (٤٢) سبتمبر ٢٠٠٠ .
- ٥- نشرات ودوريات الاتحاد البرلمانى الدولى.
- ٦- د. يونان لبيب رزق جريدة الأهرام (الخميس ٣٠ مارس ٢٠٠٠) - ديوان الحياه المعاصرة - المرأة فى دار الإنابة - الحلقة ٣٣١ .

رابعاً : مراكز المعلومات :

- ١- مركز معلومات مجلسى الشعب و الشورى
- ٢- مركز معلومات مجلة أكتوبر

خامساً : معاجم :

- ١- معجم البابطين لشعراء العربية فى القرنين التاسع عشر والعشرين - مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعرى - ٢٠٠٨ .

كتب وأبحاث ودراسات للمؤلف

١- الشعراوي تحت قبة البرلمان

دار الأحمدي عام ١٩٩٩- القاهرة

٢ - دور المحرر البرلماني في تغطية اللجان البرلمانية

دراسة منشورة في سلسلة كتب برلمانية - مركز العالم العربي للبحوث والتدريب - عدد أبريل ٢٠٠٠
وحصلت هذه الدراسة على جائزة المجلس الأعلى للصحافة عام ١٩٩٥ .

٣- ٢٠٠ سنة برلمان- شاهد على الأمة

دراسة منشورة في مجلة أكتوبر

العدد ١٥٢١- السبت ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥

٤ - كواليس جماعات الضغط في الكونجرس الأمريكي

دراسة منشورة في مجلة مجلس الشعب

العددان (٤٩ و ٥٠) يناير وفبراير ٢٠٠٨

٥ - المجلس التشريعي الواحد والمجلسين

دراسة تطبيقية على المجالس البرلمانية المصرية والكونجرس الأمريكي نشرت بمجلة مجلس الشعب

العددان (٥١ و ٥٢) مارس وإبريل ٢٠٠٨ .

٦- مجلس الشعب .. سيد لأئحته

دراسة منشورة بمجلة مجلس الشعب

الأعداد (٥٣ و ٥٤ و ٥٥) مايو ويونيو ٢٠٠٨ و مارس ٢٠٠٩

٧- الشورى.. من زيور باشا إلى صفوت الشريف

دراسة منشورة بمجلة أكتوبر

العدد ١٧٥٦ - ٢٠ يونيو ٢٠١٠ .

المؤلف في سطور

محمد المصرى

- * تخرج فى كلية الإعلام جامعة القاهرة - قسم الصحافة - عام ١٩٧٥ - الدفعة الأولى
- * عمل أثناء دراسته فى صحف صوت الجامعة والعمال والمساء .. وعين محررا بمجلة آخر ساعة - مؤسسة أخبار اليوم - بقسم التحقيقات الصحفية .
- * انتقل للعمل فى مجلة أكتوبر منذ أعدادها التجريبية الأولى فى عام ١٩٧٦ .. وكان يرأس تحريرها الأستاذ الكبير أنيس منصور (رحمه الله) وذلك فى قسم التحقيقات .
- * رشح للعمل فى القسم البرلمانى منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن .
- * ساهم فى تأسيس و إصدار مجلة « تجارة الجنوب » التى أصدرتها الغرفة التجارية بأبها بالمملكة العربية السعودية لمدة أربع سنوات فى الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٨٧ وهى مجلة اقتصادية سياسية ثقافية .
- * سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الكونجرس الأمريكى ... وتأثير جماعات الضغط على قراراته السياسية وقوانينه.
- * حصل على دبلوم الدراسات العليا فى الدراسات البرلمانية فى عام ٢٠٠٠ من كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية - جامعة القاهرة .



website: www.newegypt.com
email: new@newegypt.com